

مكتبة السيوفي

مجاز في الحقوق

دبلوم في الحقوق العامة

٥٤٦
٥٠٩
٥٧٠

١٧٦٠٨١



المركز الحقوقي للمرأة

في التمييز العنصري

رسالة حقوقية وضمن باشراف

الدكتور

فؤاد شباط

٤٦

سنة كلية الحقوق في الجامعة السورية بطبعها بتاريخ ٢١ - ٤ - ١٩٥٤

١٩٥٢ - ١٩٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى أبي

من
مأهاتك مهي ولهوي وأنا صغير...

الح
مأهاتك مأثر علي هذه ود هي وتلمي

اصبرت فيها هنا لك

صبرت فيها هي لأختي ...

اقدمها إليك فخوراً

شوكية محمد الربيعي

.. مصادر الرسالة ..

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الاحاديث النبوية .
- ٣- التوراة المقدس .
- ٤- الانجيل المقدس .
- ٥- تطور المرأة - كامل الشافعي .
- ٦- المرأة في التاريخ والشرائع القديمة - محمد جميل بيهم .
- ٧- حقوق المرأة في الاسلام - احمد اجايف .
- ٨- تحرير المرأة - قاسم امين .
- ٩- مقابلة بين الحقوق الرومانية - فائز الخورى .
- ١٠- المرأة الجديدة - قاسم امين .
- ١١- المرأة في التمدن الحديث - محمد جميل بيهم .
- ١٢- الديمقراطية - دليل بيرنز - تعريب محمد بدران .
- ١٣- المرأة العربية في جاهليتها واسلامها - عبد الله عفيفي .
- ١٤- الدر المنثور - زينب فواز .
- ١٥- العقد الفريد - ابن عبد ربه .
- ١٦- المرأة الانكليزية - سيسيلي هاملتون .
- ١٧- المرأة بين البيت والمجتمع - البهي الخولي .
- ١٨- المرأة الجديدة في مركزها الاجتماعي - محمد السباعي .
- ١٩- مركز المرأة في الاسلام - علي الهندي .
- ٢٠- المرأة الحديثة عبد الله حسين .
- ٢١- الاسلام والمرأة - سعيد الافغاني .
- ٢٢- المرأة المسلمة - الامام حسن البنا .
- ٢٣- حقوق المرأة في الاسلام (مالها وما عليها) - عبد الحميد الخولي .
- ٢٤- مستقبل المرأة العربية - منير الشريف .
- ٢٥- المرأة في عصر الديمقراطية - اسماعيل مظهر .
- ٢٦- انوار التنزيل واسرار التأويل - عبد الله عمر البيضاوي الشافعي .
- ٢٧- التفسير الكبير للامام الرازي .
- ٢٨- تاريخ التمدن الاسلامي - جرجي زيدان .
- ٢٩- تاريخ التشريع الاسلامي - خضرى المصرى .

- ٣٠- تربية النبات - الاستاذ فنلون ، تعريب صالح حمدي حماد .
 ٣١- مجلة الرسالة .
 ٣٢- المرأة ومركزها الاجتماعي في الدولة - محمد البنداري .
 ٣٣- الاسرة والمجتمع - عبد الواحد وافي .
 ٣٤- التعليم والتربية - محمد ضيا .
 ٣٥- حقوق المرأة المسلمة - نديم الملاح .
 ٣٦- المرأة المسلمة - محمد فريد وجدى .
 ٣٧- مجلة الازهر .
 ٣٨- الغنية - عبد القادر الجيلاني .
 ٣٩- انسان العميون في سيرة الامين والمؤمن : المعروف بالسيرة الحلبية - علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي .
 ٤٠- لباب التأويل في معاني التنزيل - الخازن .
 ٤١- السير الكبير - للامام محمد .
 ٤٢- تاريخ الام والملوك - محمد بن جرير الطبرى .
 ٤٣- فتوح الشام - محمد الواقدى .
 ٤٤- صبح الاعشى للقلقشندي .
 ٤٥- تاريخ الاسلام السياسي - حسن ابراهيم حسن .
 ٤٦- مختصر تاريخ العرب - سيد اميرعلي .
 ٤٧- الميزان - عبد الوهاب الشعراني .
 ٤٨- صحيح البخارى .
 ٤٩- صلة تاريخ الطبرى في اخبار سنة ٤٠٦ هـ .
 ٥٠- عبقرية الاسلام في اصول الحكم - منير المجلاني .
 ٥١- حاشية رد المحتار على الدرالمختار - محمد امين المعروف بابن عابد بن .
 ٥٢- مرجع الذهب - للمسعودى .

٥٣- Traite élémentaire de Droit civil. Planiol & Ripert -

الى كتب في الادب والتاريخ والفقه والسياسة يطول ذكرها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- المقدمة -

من تعقيدات الحضارة الحديثة ان صار للمرأة قضية يكثر حولها الجدل والنقاش ، والاخذ والرد ، فبعض الذين ينتحلون الفيرة على حقوق المرأة يثيرون الضجيج حول الظلم الواقع بها ، والاخذ بخناقها ، حتى ليخيل الينا ان هناك معسكرات للاعتقال تساق اليها المرأة في القيود والسلاسل حيث تسجن ، وتعذب ، وتضرب ، وتعامل معاملة العبيد في القرون الاولى ونلتفت حولنا فلا نجد اثرا لمظهر واحد من مظاهر هذا الظلم ، انما هي بعض الفقايع الانسانية الطافية على سطح المجتمع ، تذهب هنا وهناك في مظهر خادع ، وبريق خلاب ، وليس لها من حقيقة الوجود الا قلبها الاجوف وباطنها الفارغ من كل جد ، ولا قوة لهم فيما يصخبون به الا تقليد ما عند الاوربيين .

ولقد اشاروا الى الطلاق باعتباره قضية مزعومة من قضايا المرأة ، وأشاروا الى الدرجة التي تجعل القوامة للرجال دون النساء ، وثم اخرى اسموها قضية الحقوق السياسية لها ، وانا لنوءن من انه لا يثير الضجيج حول هذه المسائل الاتفاهة في رؤوس بعض الناس ممن اعجزهم ان يكونوا شيئا مذكورا في المجتمع ، فراحوا يلفتون الانظار الى اشخاصهم بذلك الضجيج الذي لا يكلفهم شيئا من جهود اهل المرءة والكفاح والمبادئ الفاضلة

ومن جهة اخرى بلغ الجهل من بعض الرؤوس المكفنة والادمغة المتحجرة الرجعية الذين حفظوا قشورا من علم تجروا بها على مرتبة الالهية فشرعوا من عند انفسهم احكاما اعتمدوا في تشريعها على آرائهم السخيفة وافكارهم المضطربة المشوشة ، واتخذوا الدين جسرا يجوزون عليه الي ما ربهم الذميمة . . ان يتقولوا على الدين ما هو بربى منه ومنهم ، ويحتقروا المرأة ويخسفوا بها الارض باسم الشريعة ، حتى البسوا الدين لباس الجمود والتعصب وظنه الاجنبي انه شعوزة وحديث خرافة . . فكانوا بذلك ممن صدوا الناس عن سبيله وصرفوه عن هديه ، وكانوا عليه سرا من اعدائه .

وسيجازى كل امرئ بعمله ، ويعلم ما قدم لنفسه وآخر " وكان الله على كل شي حسيبا " .

ونحن في رسالتنا هذه سنعالج الموضوع بروح المنطق الدقيق الذي يتسامى عن العنصرية ، والخلافات ، ويلتزم تقرير الحقائق المجردة ، دون نظر الى اي اعتبار آخر .

وليس لنا من وراء تقرير هذه الحقائق الا غاية واحدة وهي التقرب الى الله سبحانه

وتعالى لاطمعا بجنته . . . وانما حبا لذاته وطلبا لمثوبته .

وقد سميت هذه الرسالة " المركز الحقوقي للمرأة في الشريعة الاسلامية " لابسين بروج المنطق الدقيق: والذي اعني به الاسلام الصافي النقي الذي عوفطرة الله التي فطر الناس عليها ، الوضع الصحيح للمرأة في هذه الشريعة ليتسنى لها ان تكسر قيسود اسرها بسيف شريعتها ، وتجلو ظلام قتامها بنور دينها

واعتمدت في تحريرها على الدليل والبرهان تحررا من ريقه التقليد الاعمى فان اصبت الحقيقة فهي ماكنت ابغي ، وان اخطأت في شيء فالعصمة لله وحده ، وما على المرء فضاضة ان يعمد الى الصواب فيخطئه مالم يترتب في عقيدته ، او يميل مع هوى نفسه وان اريد الا الاصلاح ما استطعت اليه سبيلا ، وما توفيقي الا بالله

٢١ - ٣ - ١٩٥٤

سوكس السيويني

الفصل الأول

(المرأة في التاريخ والشرائع القديمة)

ويقسم الى الفقرات التالية :

- ١- المرأة المصرية .
 - ٢- المرأة البابلية والآشورية .
 - ٣- المرأة في بلاد فارس .
 - ٤- المرأة السورية القديمة :
 - أ - المرأة الفينيقية .
 - ب - اليهودية والمرأة .
 - ج - المسيحية والمرأة .
 - ٥- المرأة الأوروبية القديمة .
 - أ - المرأة اليونانية .
 - ب - المرأة الرومانية .
 - ٦- المرأة العربية قبل الاسلام .
-

قاعدة عامة -

تختلف الاشياء باختلاف القاعدة العامة التي ترتكز عليها هذه الاشياء ، ونحن سنرى كيف ان المرأة القديمة كانت تعامل معاملة غير كريمة ، والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو ان الرجال آنذاك كانوا يرون فيها شرا لا بد منه لانه فرض عليهم وجوده ولا سهيل للتخلص منه ، فلا أقل اذا من ان يضيق عليها الخناق باسائة المعاملة والتفاضي عن كل حق ...

وهذه القاعدة تملك كثيرا من المجتمعات حتى المجتمع العربي الذي كان محصورا في حدود الجزيرة العربية ، ولا يستمد فلسفته الا من جمال الطبيعة وصفاء السماء ...

المرأة المصرية القديمة

ان المرأة المصرية اليم والتي تسمى للنهوض الى مستوى الرجل ، وتصيح متظلمة منه ، ماعليها الا ان تشكرومن الاوروبي الذي كان العامل الاول لتقييدها منذ القدم .
فمنذ عهد الفراعنة الى قيام الحكم اليوناني المكثوني في مصر ، كان للمرأة في الهيئة الاجتماعية مثل حقوق الرجل^(١) حتى في العرش كان لها نصيب منه ، وفي جدول ملوك مصر خمس ملكات جلسن على عرش الفراعنة . فضلا عن ذلك فانه كان للزوجات سلطة فسي سياسة بلادهم نافذة غير قليلة .

والمرأة المصرية في العائلة كانت لها مكانة لائقة قائمة على قاعدة التوازن والمساواة مع الرجل ، والوالدان لم يكن لهما سلطة واسعة على اولادهما ، على خلاف مدنيات الامم القديمة التي بلغ من بعضها منح الاب حق الاحياء او الاماتة .
الا ان هذه المساواة سواء بالناحية الاجتماعية او العائلية فانها كما قرر رجال التاريخ مساواة نسبية والرجال كانوا قوامون على النساء .

ومما يدل على ضعف فكرة المساواة على اطلاقها ، نظامهم في وراثة العرش ، فانه وان كان للمرأة حق بالتاج الا ان ذلك الحق ما كان يؤول لها الا متى فقد الوارث مسن الذكور . وان جدول ملوك مصر لم يذكّر غير خمس ملكات ازا (٤٧٠) ملكا . وهي ولو ارتفعت الى العرش كانت تشعر بانها في مقام هو للرجل وليس لها . فان الملكة " هيتشسبوت " التي حكمت قبل ١٥٥٠ سنة من المسيح كانت مجبرة على لبس ثياب الرجل مراعاة للرأى العام^(٢) .
وشاهد بين نقوش المقابر ان احترام النساء ، والمنزلة الشريفة التي خصصتها بهما الطبيعية كان بنسبة تقديسهن للحقوق الزوجية وامانتهم لازواجهن .

وعلى العموم كانت المرأة المصرية القديمة كالريشة في مهب الرياح ، فتاريخها المصيريون ويكرمونها ، وطورا يخسفون بها الارض . . . لكن العقلية المصرية حتى في احط حالاتها لم تصل بالمرأة الى ذلك المستوى الذي اوصلته اليها العقلية الرومانية .

(١) المرأة في التاريخ والشرائع - محمد جميل بيهم ص (١٥) نقلا عن :

G. le tourneau La condition de la femme .P. 342

(٢) نفس المصدر ص (١٩) نقلا عن :

P.A. Rosler . La question Feministe . P. 137

المرأة البابلية والآشورية

ان المرأة البابلية والآشورية مع ما بلغه شعب بابل وآشور من الرقي والحضارة ، والتي جعلته الاكتشافات الاثرية الاخيرة حيا يذكر في التاريخ ، رافعا رأسه مفتخرا بمدنيته ، كانت في بداية عهدهم على حد وسط تم تدرجت حتى اصبحت بحالة معينة من الاستعباد والاسترقاق .

والشرائع عندهم ماكانت تسوغ للوالدين ان يزوجا ابنتهما بمن صلح لها ، بل تقضي على العذارى البالغات ان يجتمعن كل عام حيث يبيعهن الكاهن بالميزاد العلني ، مشترطا على المشتري اتخاذهن زوجات لهم ، واذا وقع خلاف بين الزوجين كان على ولي المرأة ارجاع ثمن ابنته قبل الافتراق .

وكان محتوما على كل امرأة ان تأتي مرة واحدة في حياتها الى هيكل " ميليتيا " ربة الجمال لتبيع نفسها الى اى اجنبي في المعبد . وكانت شريعتهم تحتم على من دخلت الهيكل ان لاتعود الى منزلها قبل القيام بهذا الواجب الديني (١) . وبسبب ذلك كان القبيحات قد يبيعن في الهيكل منتظرات سنين عديدة محرومات من ازواجهن واولادهن .

ومع ذلك فقد لوحظ في الشريعة الآشورية بين المواد المستعمارة من الاكاديين القدماء آثار مميزة الامهات على الاباء . ومن ذلك ان الولد الذي يزرى بأبيه يدفع جزاء نقديا ، ولكن اذا اهان امه يحلق له رأسه ويمنع عنه الغذاء و احيانا يلقي في غيابة السجن المظلم . ولهذا السبب انشقت آراء العلماء بشأن منزلة المرأة عندهم ، فبعضهم ذهب الى انها كانت حسنة مثل " بيل " وآخرون برهنوا على سوء حالها ومنهم " روسلر " . والذي نراه انها كانت في بداية عهدهم على حد وسط تم تدرجت حتى صارت في آخره بحالة من الاستعباد .

(١) المرأة في التاريخ والشرائع - محمد جميل بيهم ص (٢٢) ، نقل عن :

المرأة في بلاد فارس

كانت المرأة في بلاد فارس المتاخمة لبلاد العرب - والتي صار لها فيما بعد اكبر الاثر في انحطاط المرأة العربية - في حالة لايرضاها كل من تطبع على شي* ممن الانسانية .

فلم تكن تمتاز عن الامة الرقيقة بشي* . وكانت ترغم على قضاء جميع ايام حياتها بين الجدران مسجونة في منزلها .

ونظامات البلاد المدنية اباحت بيع وشراء النساء كالسلع^(١) . ومقتضى نظام البلاد الاجتماعي كان للرجل الفارسي ان يحكم على زوجته او بنته بالموت^(٢) . وفي الادوار الطبيعية الفيزيولوجية التي تعترى المرأة ، كانت نساء الفرس يتعدن عن المنازل ويقمن في خيام تضرب لهن في ضواحي المدينة او البلدة . وكان الرجال يتحفظون اشدد التحفظ بأن لاتمس ايديهم خيامهن وحاجياتهن ، ولا الاشياء المحيطة بهن ، حتى الهواء فكانوا يتجنبونه .

وكانت بنات الاشراف والملوك تكرر للآلهة بعد اعدادهن اعدادا خاصا بدور الكهنة ورجال الدين .

وحقوق المرأة الفارسية ومركزها في العائلة ونسبها فلنا ان نتحدث عنه دون اي حرج فقد كانت المرأة بصورة مجملة تحت سلطة الزوج المطلقة ، يحكم عليها بالموت ، او ينمسم عليها بالحياة طبقا لما يراه وتطيب له نفسه .

ويؤيد هذا ان (كرينوفون) الذي بحث عن التعليم في فارس لم يذكر كلمة عن تربية البنات لاهمال الفرس العناية بتربيتهم التربية الاجتماعية بالنظر لقرارهم محتجبات في البيوت ، وللفارق الكبير بين الجنسين على اعتبار ان السيادة هي حق الرجل وصفة من صفاته المميزة ، وان العبودية والاسترقاق هي من طبيعة المرأة وخصائصها .

(١) حقوق المرأة في الاسلام - احمد اجايف - تعريب سليم قبعين .

(٢) تحرير المرأة - قاسم امين ص ٢٣ .

المرأة السورية القديمة

ان شخصية المجتمع السوري كانت تتغير وتتبدل تبعاً لتغير شخصية المسيطرين والفاوتين . ونفوس السوريين القدماء سرعان ما كانت تستجيب للحالات العقلية والنفسية لهؤلاء المسيطرين ، وتنطبع بجميع صفاتهم ومقوماتهم . ولا عجب من ذلك فالناس علسى دين ملوكهم كما يقال . . .

ولما كان الفينيقيون ، ثم الشريعة اليهودية ، والديانة المسيحية قد تماقت بالتتالي على هذه البلاد ، لذلك سنورد بايجاز حال المرأة السورية القديمة بالنظر لتلك الام الثلاث . . .

أ - المرأة الفينيقية :

بالاستناد الى ما وصل الينا من شريعة الفينيقيين وتقاليدهم نستطيع القول مع الأب " اوفسطن روسلر " ان منزلة المرأة كانت بانحطاط شديد عندهم . لكن هذا لم يمنع ان يكون للمرأة مقام ، اجتماعي وعائلي . فحياة الفينيقيين التجارية واسفارهم البحرية المتواصلة كانت تستدعي تغيب الرجال في جوب الامصار ، مما دفع النساء الى القيام مقامهم في الوطن من تدبر شؤون العائلة الداخلية والخارجية .

ب - اليهودية والمرأة :

لم تشذ اسرائيل عن منهج سائر الشرائع القديمة من اعتبار المرأة متاعاً للرجل من امتعة الدنيا وتابعا له . الا انه مع ذلك جاءت الشريعة اليهودية ببعض الاصلاحات في حال المرأة . فبالنظر لما كانت عليه تلك الامة من الحالة الحربية والفتح قامت شريعتها على ما يقتضي لتلك الحالة من الخضوع التام لصاحب السيطرة . والاعتماد على الجنس القوي . فالمرأة كانت بمثابة شيء من الاشياء تباع ، وتسبى ، ويتزوج بها ، وتطلق ، وتكاد تنتقل بالارث . ولا ارادة مرعية لها .

وقد كان للاب ان يبيع بناته القاصرات ببيع السلع والرقيق حتى اذا اعجبت ابن الشارى جاز ان يتخذها سرية له (١) . لكن موسى عليه السلام نظر بعين الرحمة الى الارقاء من العبرانيين فقال (٢) : اذا بيع لك اخوك العبراني ، او اختك العبرانية

(١) المرأة في التاريخ والشرائع - محمد جميل بيهم .

(٢) التوراة - سفر التثنية - اصحاب ١٥ .

وخدمك ست سنين ففي السنة السابعة تطلقه حرا من عندك " كما أنه عليه السلام اوجب على اخ الميت ان يرث زوجته مع متروكاته من بعده ليتخذها زوجة ويقوم لها مقام اخيه .
والمرأة بوجه عام عند اليهود في هذا العصر كانت غير طاهرة بالفطرة ، الا انها متى صارت اما تصبح ذات مقام حسن كما جرت عليه اكثر المدنيات القديمة . وقد ورد الامر باكرام الام اسوة بالاب في وصايا موسى العشر (١) .

على ان الشريعة الاسرائيلية وان امرت بتكريم الام اسوة بالاب ، لكن هذا الحكم لم يستقم في الواقع ، وصار للوالدة على توالي الايام مقامها الثانوي وبات فخرها أمومتها ، والاسرائيلية في الهيئة الاجتماعية لم يكن لها منزلة مدنية ابدا فهي دون مستوى الانسانية التي تتمثل في الرجل وحده . فضلا عن حرمانها الارث بوجود الذكر ، لم تقبل بتاتا في الوظائف الدينية ، ولم تقبل شهادتها ، ولا يعتد بقسمها سواء اكانت بنتا وزوجة . وبذلك كفاية في تصوير درجة تعلق ارادة وتصرف المرأة بالرجل ، وتبيان لانحطاطها في المنزلة الاجتماعية فضلا من العائلية .

ولكننا احقا للحق نقرر : ان شريعة اسرائيل وان كانت تحط من مقام المرأة جريا على سنة الكون وقتئذ ، غير انها في ذلك تعتبر شريعة اصلاح ونهضة ، ولا غرابة في ذلك فاليهود نزلوا مدة طويلة بمصر الممتازة في التاريخ القديم بحسن معاملتها للمرأة . والشريعة الموسوية وان لم تشرك المرأة في وظائف خدمة الدين ، الا انها اشركتها بوجوب الايمان والواجب والمكافآت ، حتى ان موسى عليه السلام يعترف لها بحق هو عند الام من اكبر المواعب الدينية والاخرية وهي موهبة النبوة (٢) .

وكما فرضت الشريعة الاسرائيلية على الرجل واجبات ازا ، اولاده وعلى المرأة ازا ، بعلمها فقد جعلت عليه ايضا واجبات ازا امراته واوصت بها خيرا . " جاء في " التلمود " : " اكرموا نساءكم ، لانهن منبع حقيقي للبركات ، وكذلك احبوهن كما تحبون انفسكم " واكموهن على انفسكم لانهن يقررون السلام في مساكنكم " . ومما جاء ايضا في هذا الشأن تسمية اكيدة للرجل بعدم مس عواطف زوجته لان بين جنبيهما قلبا يقيقا يفيض بالحس .

ونتيجة القول : ان شريعة موسى عليه السلام وان جعلت طبقة النساء دون الرجال في الرتب الانسانية ، وسلمت قيادتها للرجل ، الا انها كبحت جماح الرجال نوعا ما قررت من احكام عادلة ووصايا رشيدة بشأن المرأة .

(١) التوراة - سفر التثنية - اصحاح ٥ .

(٢) التوراة - سفر العدد - اصحاح ٣٠ .

ج - المسيحية والمرأة :

كما ان النهر يجري صافيا نقيًا من منبعه وينسكب مثلونا في مصبه ، كذلك كل فكرة دينية او فلسفية تبدأ نقية غالبًا ثم تأخذ صبغتها اثناء جريها - فتتلون حسب صفات الام التي تعتنقها وتقاليدهم ومقوماتهم المتأصلة فيهم والشريعة المسيحية عملت على اصلاح حال المرأة كما اصلحتها اليهودية من قبل والاسلام من بعد ، لان لكل جديد مميزات حسب سنة النشو والارتقا . ولايضاح البحث نتكلم عن نظر النصرانية الى المرأة بوجه عام ثم عما وضعت له من الاصلاح .

من المقرر ان المسيحية مرتبطة ارتباطا وثيقا وطبيعيا بروح العصر الذي نشأت فيه ، وانها وطيدة العلاقة بأفكار كل من اليهود والرومان اللذين ينزلون المرأة منزلة وضيعة في الهيئة الاجتماعية . لهذا نستطيع ان نقدر بسهولة نظرتها للمرأة ذلك انه لو تسنى للنصرانية ان تستقل عن اعتبارات ومفاهيم عصرها وتأتي في تلك الاحوال ما اعترف به القرن العشرين من حق للمرأة وبمساواة هذا الحق بالواجب المترتب عليها ، لكان ذلك جامعًا كلمة الناس على مناهضتها ، اذ كيف يستطيع الرجل وقتئذ وهو صاحب السيادة وحسب التصرف بالمرأة ، والذي يعتبر هذا الحق من السيادة والتصرف طبيعيًا ومشروعًا ان يقوم مع المرأة على اساس المساواة في عامة الحقوق وهي في الحقيقة لم تكن يومئذ متريسة الا على العبودية ؟

ولما كان ذلك الاصلاح والاستقلال غير ممكنين جرت المسيحية مجرى بقية المذنيات السابقة باعتبار ان من حق الرجل السيادة ومن واجب المرأة الطاعة .

جاء في الانجيل المقدس (ايتها النساء اخضعن لرجالكن في كل حين لان الرجل هو رأس المرأة كما ان المسيح هو رأس الكنيسة) . وقال عنها ايضا (انها عضو من اعضاءه) مشيرًا الى الوحدة التي يجب ان تتجلى في الحياة الزوجية . وفضلا عن هذه الاشارة فان تصريحات رؤساء الدين المسيحي ايدت عدم مساواة المرأة بالرجل . وهذه رسالة " بولس " الى " كورنثوس " (١) تبين لنا حقيقة الامر " ولكن اريد ان تعلموا ان رأس كل رجل هو المسيح ، واما رأس المرأة فهو الرجل ، ورأس المسيح هو الله . . . فان الرجل لا ينبغي ان يغطي رأسه لكونه صورة الله ومجده ، واما المرأة فهي مجد الرجل ، لان الرجل ليس من المرأة بل المرأة من الرجل ، ولان الرجل لم يخلق من اجل المرأة ، بل المرأة من اجل الرجل " . وقد ايد " بولس " كلامه هذا مشيرًا الى خطيئة المرأة في مكان آخر (٢) .

(١) رسالة بولس الى كورنثوس - اصحاح ١١

(٢)

وكما ان المسيحية لم تساو بين الجنسين في الهيئة الاجتماعية ، فانها ابت مساواتهما في التشكيلات الاكليريكية ، حتى انها لم تسمح لهما ابدا بالتدخل في ادارة الطقوس الدينية ولا بالكلام في الكنيسة * لتصمت نساؤكم في الكنائس لانه ليس ماذونا لهن ان يتكلمن بـل يخضمن كما يقول الناموس . ولكن ان كن يردن ان يغلمن شيئا فليسالن رجالهن في البيت لانه قبيح بالنساء ان تتكلم في الكنيسة* (١).

على ان الديانة المسيحية وان لم تقض بمساواة الجنسين فانها لم تهمل جانب الاصلاح . فهي ذهبت باشارك المرأة مع الرجل في موضوع الحياة الاخرى فمنحتها المساواة الروحية ، كما يستفاد ذلك من قول القديس بولس " عقب ان اورد افضلية الرجل بالدينيا : " غير ان الرجل ليس من دون المرأة ، ولا المرأة من دون الرجل في الرب . لانه كما ان المرأة هي من الرجل هكذا الرجل ايضا هو بالمرأة ، ولكن جميع الاشياء هي من الله . . . " (٢) ومن شأن عمـده المساواة تعزية للمرأة التقية المنصرفه للحياة الاخرى لشعورها بمنزلتها الرفيعة في الحياة التي تظمح فيها ، واستخفافها بحياة الدنيا الفانية .

والشريعة المسيحية ساوت ايضا بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالزواج ونصت على عدم انحلال الزواج الكسبي وفرض الامانة على الزوجين . وبعبارة اخرى جعلتهما متساوين بازاء الواجب وشروط الخلاص .

والسيد المسيح عليه السلام اسوة ببقية المدنيين والاديان ، لم يهمل التوصية بالامهات فقد سئل " ايها المعلم الصالح ماذا اعمل لارث الحياة الابدية ؟ " فقال له : لماقتدعوني صالحا . ليس احد صالحا الا واحدا وهو الله . انت تعرف الوصايا . . . لاتزن ، لاتقتل ، لاتسرق ، لاتشهد زور ، اكرم اباك وامك . . . (٣) وبلاضافة الى ماتقدم حضت الشريعة المسيحية الرجال على المحبة والاحترام وحسن المعاملة للمرأة .

وهذه الاحكام والوصايا ازا ماقررت المسيحية من سيادة الرجل القصوى معدلة في كفة معاملة المرأة في القرون الاولى .

انما المرأة في نظر الكنيسة تغيرت على ماكانت عليه في نظر مؤسسي المسيحية كما تغير حال المرأة بعد موسى عليه السلام واعوانه ومحمد (ص) واصحابه .

(١) رسالة بولس الى كورنثوس - اصحاح ١٤ .

(٢) رسالة بولس الى كورنثوس - اصحاح ١١ .

(٣) انجيل لوقا - الاصحاح ١٨ .

أن الشريعة التي أتى بها السيد المسيح عليه السلام كانت في مقدمة الشرائع دعاية للزهد . . . ولذلك أصبح من الطبيعي تنفير رجال الدين فيها من النساء باعتبارهن رياحين حياة الدنيا . وكانوا في أول الأمر على نية خالصة طاهرة يقصد منها توجيه القلوب إلى الحياة الأخرى . . . لكنهم ما لبثوا إلا قليلا حتى تحولت دعايتهم هذه إلى عقيدة راسخة في أنفسهم وصار يبلغ احتقارهم المرأة حدا قصيا حسب ما روت مدام " أفريل " : قال الكيسة الناسية كلام المسيح الذي قاله : " لم يعد يوجد سيد ولا رقيق ولا رجل ولا امرأة ولا يهودي ولا وثني . . . وإنما أنتم كلكم اخوان " نسيت أيضا أن ترفع شأن المرأة . . . أن أباء الكيسة نهضوا ضد الفساد الجامع في كل مكان ، ولكنهم إذ لم يتجاسروا على التعرض للرجل صاحب السلطة فقد تحولوا للتحامل على المرأة حتى صارت في نظرهم حيوان اللذات . . . فهم يلقون على المرأة حمل الرذيلة متوهمين أنه ملتصق بها من الفطرة ، وبذلك صارت المرأة بمعين الكيسة شريكة الشيطان ، غير طاهرة ، مضیعة الإنسانية أما الرجل فهو وحده خلق على صورة الله ، وعلى المرأة بالأجمال أن تكون تابعة له بل عبدة . "

وقد جرى بحث في مجمع " ماكون " سنة ١٨٥٥ م فيما إذا كان للمرأة نفس وعملا إذا كانت تعتبر من جملة البشرية ، وبعد جدال طويل عنيف كان الجواب إيجابيا ولكن بأكثرية قليلة .

وعلى كل فقد كان للمرأة اثر مشرف في خدمة المسيح عليه السلام ودينه فناصره وأيدنه ، وشكلوا بعد المسيح طبقة خاصة بين تلامذته واشتركوا في بعض الوظائف ، فكان يعملون ، وينشرون الانجيل . . . ولما حان عصر الاستشهاد في سبيل العقيدة المسيحية ، ظهرت حمية أولئك اللاتي كن يحسبن ضعيفات . وهذه المواقف الكريمة بالمحاكم للدفاع عن الدين أكبر دليل على ما انطوت عليه هذه النفوس البريئة . . .

... ..

المرأة الأوروبية القديمة

سنستعرض تحت هذا العنوان المركز الحقوقي لكل من المرأة اليونانية والرومانية على اعتبار ان اثينا وروما هما الدولتان اللتان حققتا من الحضارة والتقدم حظا عظيما بين دول أوروبا القديمة التي كانت تزح تحت الجهل والخمول . . . وان الحضارة اليونانية والرومانية هي التي حملت مشعل العلم والتحرر الى جميع دول أوروبا فيما بعد ووضعت حجر الزاوية الاول في بناء أوروبا الحديثة .

أ - المرأة اليونانية :

كانت المرأة عند اليونان قاصرة تحتاج الى ولي في كل دور من ادوار حياتها ، وكان هذا الولي هو والدها او زوجها او ولدها ، او اى قريب لها حسب ما تكون عليه في اى دور من ادوار حياتها بنت او زوجة أو أم .

وتربية البنات عند اليونان منذ النشأة كان من شأنها انشاؤها من خادماة خاملات . ولا يستثنى من ذلك الابنات الاشراف والاغنيا فكن يقتصرن على تلقين مبادئ القراءة والكتابة في دورهن . . . وبصورة مطلقة كانت البنت متحجبة لا تختلط بالذكور ، بل لا تجتمع بالفتيات امثالها الا في اثناء الاحتفالات الدينية والرسمية .

اما اسباطه فكانت من جهة التربية اوسع حرية من اثينا ، ولكنها كانت متفقة معها من قصر العلم على الذكور . وقال ارسطو " اقام الشارع في اسباطة دور العلم العامة على ان ينشأ الرجال حسب استعدادهم ، في حين ، ان النساء يبقين مهملات ، فيعشن بين ذلك الشعب الحربي في حياة السفه " .

وسلطة الاولياء على البنات سلطة متمكنة لا تحد ، فلوليها ان يزوجها بدون استشارتها وان يدرج مصيرها في وصيته . وهي مع ذلك لا ترث منه ان كان لها اخوة من الذكور .

على ان اليونان بعد ذلك سرعان ما شعرت بخطل هذا النظام فعمدت الى اصلاحه من بعض نواحيه . والزوجة في مفهومهم اعتبرت من جملة المقتنيات ، وحرية التصرف بها في بعض ازمناة تاريخهم امر غير مستغرب ، وسلطة الزوج نافذة على امراته حتى بعد موته يدرج مصيرها في وصيته ، حتى في حياته فكان له الحق في نصب الوصي عليها وعلى اولاده . لكن التقدم الذى حققته اليونان ، كحل للمرأة كما كحل للبنات بعض الاصلاح ، فسمح لها بالتملك ، والتصرف ، وطلب الطلاق .

وخلاصة القول: ان اليونانية في الهيئة الاجتماعية كانت تعتبر متاعا من امتعة الدنيا التي وجدت للترفيه عن الرجل ، وكان الفرق شاسعا بين الجنسين في الحقوق الممنوحة لكل منهما . لكن تاريخ اليونان مع ذلك لم يخل من نسوة كان لهن مقام خاص في الادب والعلم والطب والفنون .

والذي يلفت النظر هنا هو تعلم تلك النسوة المعلم العالية وتفوقهم فيها على الرغم من معارضة الرجل ، ومنعه المرأة من تلقي الفن والعلم والفلسفة

ب - المرأة الرومانية :

ان حظ المرأة في اول عهد الدولة الرومانية كان تعيسا سيئا ، كما كان عليه في سائر شرائع الدولة القديمة ، تتصف بالذل ، والاسر والاضطهاد تلازم بيتها وتقوم على خدمته ، وتغسل الصوف ، وتقع بالقليل .

وبما ان الرومان يقدسون سلطة الفرد ذهابا الى منح الاب الذي كان يعتبر كاهن البيت ورئيسه وقاضيه ، السلطة المطلقة على عائلته الى حد انه اذا شاء طلق امرأته او طرد اولاده او باعهم امام المحاكم كما يبيع الرقيق^(١) ، وازوجهم مرغمين بمن يرتثيه دون ان يستشاروا ويكون لهم رأى نافذ يعتد به الى جانب ذلك كان الاب هو الذي يعاقب افراد أسرته على الذنوب والاطياء ، ويحكم عليهم بالموت اذا اجرموا دون اتباع اصول المحاكمة وينفذ الحكم بنفسه . . . وقد نقل الينا المؤرخ "فلوطرخوس" ان "بروتس" حكم على اولاده بالموت دون ان يراعي اصول المحاكمات ، ولم يحكم عليهم بذلك بصفته قنصلا بل بصفته ابا لهم .

وجاء للاستاذ فائز الخورى ان : " للرجال في الحقوق الرومانية من الامتيازات اكثر من النساء ، وليس ذلك اعتداء على حقوق المرأة او تجاوزا على حريتها ، وانما كان منشؤه اعتبارهم ضعف المرأة ورفقا منهم بها . ان لو منحوها حقوق الرجال لوجب عليهم ان يطالبوها بواجبات الرجال كالخرب والقيام بأعمال اذا كلفت المرأة بها افضى ذلك الى تجشيمها مالا طاقة لها به مولد لك لم يبيحسوا لها تولي الحكم والقضاء ولا ممارسة المحاماة ولا التوظيف في وظائف الدولة العامة ، ولم يكن لها ان تكفل احدا ما ولا ان تكون وصيا على غيرها ولم يسمح لها بالوصاية على اولادها وأحفادها الا في عهود القياصرة المتأخرين . وكانت عقوبات النساء احيانا اخف من عقوبات الرجال " (٢) .

وهذا كلام لا يعنيننا ان نخوض في تفاصيله ، وان نتوسع في تفنيده ، ولكننا نلاحظ عليه عرضا انه اذا اعفينا المرأة من نفقة البيت ، ولم نكلفها ما نكلف به الرجل من القيام بأعمال الخروب . . . فهل نتيجة ذلك الامر ان نجعل للرجل سلطة بيع المرأة او قتلها اذا شاء ، واران نسلخ عنها اهليتها المدنية ونعتبرها قاصرة تعيش تحت وصاية زوجها ، وبعد وفاته تصيح تحت وصاية ابنها الكبير ، حتى الوصاية على اولادها وأحفادها فلا نعترف لها بها ، ونمنعها من تولي الحكم والقضاء والتوظيف في وظائف الدولة العامة . . . ثم نجهر بالقول ان هذه الامتيازات للرجل دون المرأة لاتعني اعتداء على حقوق المرأة او تجاوزا على حريتها ؟

(١) قانون الاثنى عشر لوجا .

(٢) مقابلة بين الحقوق الرومانية - الاستاذ فائز الخورى . ج ١ . ص ٨٤ .

ان هذا القياس لا يستقيم في الواقع مع المنطق الدقيق والاستنتاج القويم ، ولا يلبث امام النقد الدقيق النزيه . . .

ان هذه السلطة الواسعة التي فرضها الروماني القديم على المرأة ، والتفاوت الكبير بين الحق الممنوح لكل من الجنسين ، يرجع مبدئيا الى الاختلاف في التكوين والوظيفة ، السدى استتبع اختلافا في نظم الحياة المتصلة لكل منهما وكان من نتيجته توفر القوة للرجل دون المرأة .

ان الحق مع القوة ، والعبودية مع الضعف ، هذه هي سنة العالم التي عمت الاحياء ، واستنير بها في كل زمان ومكان . . . القوى يجزم ان الحق في جانبه ، ويصور له عدم انصافه بما يكون من قسر الحقيقة على موافقتها لمصلحته ان استعباد الضعيف هو حق طبيعي ومشروع . والانسان لم يقتصر في هذا الحكم على معاملة الحيوان الاعجم ، فاستباح دمه وسرر تسخير . . . بل ساربه حتى شمل أخاه في الانسانية ولم يرحم اخته في البشرية . . . فاستضعف الابيض الاسود ، واستخف القوى بالضعيف ، واستهان الرجل بالمرأة ، وحكوهم ، واسترقوهم ، ولم ينصفوهم ، وادرجوا ذلك كله في قوانينهم ، واتخذوا القوانين وسيلة لتأييد هذه الحقوق الجائرة حتى اصبحت من تقاليدهم وعاداتهم المتأصلة في عقولهم ونفوسهم ، ومعيو لا بها في شرائع دول اوربا القديمة برمتها .

والمرأة الرومانية في هذا العصر بالاضافة انها كانت على شاكلة المرأة اليونانية في وضاعة المكانة العائلية ، الا انها كانت اوفر حرية منها ، تخرج سافرة تشهد الحفلات والولائم ومهاهد التمثيل ، وتتنزل فيها منازل الاكرام ، كما ان الام في كل الادوار كانت محط الاحترام والاكرام .

وتحسن حال المرأة بعد ذلك باضطراء مستمر نتيجة رقي مدينة روما واعتبارها قاعدة لدولة كبيرة . . . فتغيرت النفسية الرومانية ، تبدلت نفسية المرأة بصعود تبعها لتبدل نفوس الرجال . . . فمن الاستعباد المحض الى الاطلاق والسيادة النافذة . . . حتى انه بعهد الامبراطور (ديوكلتين) لم يبق اثر من وصايا الاباء والازواج الشديدة ، وكاد المشرعون في حكم (جوستينان) ان يضموها على مستوى المساواة التامة مع الرجل في الحقوق . . .

انما الفساد سرعان ما تطرق الى النفوس بعد تحرر المرأة واتساع سلطانها . . . فهذه الحرية لم تخلق من المرأة الرومانية امرأة فاضلة كاملة ، وانما قذفت بها الى اباحية مطلقة لا يقيد ها واجب ولا يحد ها ضمير . . . واصبحت الرقيق الحريساق الى اسواق اللهو والخلاعة لتبذل انسانيتهما ، وتهدر كل قيمة ادبية لها ثمنا باهظا لهذه الحرية الكاذبة الخادعة .

ان انواعا من النمل تطلب الحرية بطيرانها ، ولكن ما ان تطير حتى يلتقطها بعض الطيور

ويعدمها الحياة . . .

وخلاصة القول: ان المرأة الاوروبية القديمة كانت تحت سلطة الزوج المطلقة ، ان شاء استحيائها وان شاء قتلها ، وان شاء طردها ، وربما طرحت الى النار مع جثة زوجها لان الحياة تصبح شيئا تافه باطل بالنسبة لهما تخضع لسر مجهول بعد زوال زوجها .

نعم لقد رأيت اوروبا في بعض عهودها نساء جالسن على عروشها ، لكن هذا المقام الاول الذي شغلته امرأة لم ينقذ النساء من سوء حالهن ولم يساعدهم كثيرا ولا قليلا .

غير ان تغلب المسيحية على روما فيما بعد ، وان لم تنهض بالحالة العلمية كثيرا ، لكنهما قومت اخلاق المرأة ، واوقفت جماح النفوس وسمت بها عن مادتها ، وفلت سلاح الجمال والنجوى وهما البقية الباقية من قوة نساء روما .

المرأة العربية قبل الاسلام

المرأة في الجاهلية (١) :

ان المرأة نصف الهيئة الاجتماعية ، والمؤثرات الحيوية التي تكيف الرجل بمساعدة المكان والزمان هي كذلك التي تعمل على تطور المرأة .

والمرأة الجاهلية بفعل البيئة التي كيفت اخلاق الرجل تشابهت معه في كثير من اخلاقه وصفاته ، وان كانت دونه بعض الاخلاق الفاضلة نتيجة خصائصه بسزايا الرجولة وتفوقه عليها بتكوينه الطبيعي .

فالكرم والشجاعة ، والوفاء ، والصدق ، والانفة ، والعفة ، والحرية . . كلها صفات كانت تميز المرأة العربية عن غيرها من نساء الام القديمة ، وتساير الرجل بهذه الصفات .
انما هذه المسايرة والتشابه في اخلاق الجنسين لاتعني مطلقا المساواة الكاملة بينهما ، وانما كان ذلك تشابها نسبيا . ورجال الجاهلية رجال حرب ، استأثروا بالحقوق والسلطة دون المرأة . وطبيعة البداوة وان كان لها تقاليد الخاصة التي أثرت في اخلاق المرأة الجاهلية ، كانت اضعف من أن تؤثر في مكانتها الاجتماعية ومركزها الحقوقي الذي كثيرا ما كان يهبط عن مستوى الكرامة الانسانية .

ان رجال الجاهلية وان كانوا ينسجون على منوال محتقري الجنس النسائي ، غير انهم ماكانوا يتجاهلون حق المرأة النابغة من النساء ، فهم لم يعرفوا التشريع الموضوع الذي يحكم عليها بالاستعباد والحطة المتفق عليها في الشرائع القديمة ، وانما ارتجلوا معاملتها ارتجالا كما تدعوهم الى ذلك ضرورة البيئة او ضرورة اللحمة الحاضرة ، فرما عاملوها معاملة الرقيق المستضعف في بعض الاحيان ، وربما نسبوا اليها الابناء دون الاباء في احيان اخرى .

والمرجح من كل ذلك ان عادات الجاهلية وادابها التي نشأت من بيئة الوطن ومناخه عمت الامة برمتها ولم يقع فيها التفاوت الا مالا يد منه بين فرد وفرد او بين طبقة وطبقة .

فاحوال المعيشة العامة في الجزيرة العربية احوال نزاع شديد على المرعى وموارد الماء لقلّة المرعى والماء وكثرة طلاب هذا وذاك مما جعل القدرة على (حماية الدمار) مقدمة على كل قدرة لانها مسألة تتعلق بها الحياة والفناء .

(١) ان الجاهلية التي نقررنا هنا ليست من الجهل الذي عوض العلم .
ولكن من الجهل الذي هو الفوضى والسفه ، والغضب ، والانفة . . .

وهو كذلك خليق ان يجعل المرأة في بعض الاحوال كلاً ثقيلًا على عواتق ذويها، لانها تستنفذ القوت ولا تشترك في حمايته والدود عنه .

وهذا الذي يفسر لنا كثيرا من النقائص المعجبية في الآداب العربية .

فمن ذلك مثلا حطتها في المكانة الاجتماعية بدماف الاماء والاشياء ، والفوض التي كانت عليها في الاسره لعدم وجود نظام يكفل اى حق لها بل كان الرجل يزارها فيه ما يشاء^(١) ، ويرثها ولا تورث ، وتملك ولا تملك^(٢) . ولم يعززون بها بعد موتها الا ان تكون أما فقط^(٣) . والى جانب ذلك نرى عادة استشارتها واستمزاج رأيها قبل الزواج ما يدل على احترام انسانيتها وكمال شخصيتها . ولعله يلوح انهما ليضمان لا يلتقيان . . . لكن الواقع انهما غير تقيضين ، وان البيئة التي تدعو الى احدى الخصلتين حقيقة ان تدعو الى الاخرى .

(١) الدر المنثور - زينب فواز ص ١٧ .

(٢) واليوم بين القبائل الضاربة في بوادي الشام وسهولها ومشارفها من لا يتزه عن هذا الظلم . ففي بعض قرى القلمون كعسال الورد مثلا من درج على حرمان الاناث حقوقهن في الميراث حتى اصبح هذا الامر عرفا بينهم تماما كما درج عليه اهل الجاهلية الاولى . وتزيد الجرأة في بعض الاسر الكبيرة الشرية في زماننا بأن تحتال بشتى الطرق لتحرم الانثى حقها من الارث ، فيوزع مثلا رب الاسرة ثروته دون الاناث قبيل وفاته . هذا شيء نعرفه في الشام ولعل في مصر وبقية الاقطار العربية الشقيقة مثله او قريبا منه .

والامر بعد الى الله " وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون " .

(٣) المقدم الفريد - ابن عبد ربه ج ٢ ص ٢٦٤ .

الفصل الثاني

المرأة في الشرائع الحديثة

ويقسم الى فقرتين :

- ١- المرأة في ظل النظام الديمقراطي .
 - أ - المرأة الانكليزية .
 - ب - المرأة الفرنسية .
- ٢- المرأة في النظام الشيوعي .
 - أ - المرأة الروسية .

المرأة في ظل النظام الديمقراطي

إذا اردنا ان نستقصي المركز الحقوقي للمرأة في ظل النظام الديمقراطي وجب علينا مناقشة القواعد الدستورية في البلاد التي تحكم بهذا النظام . والديمقراطية كما هو معروف مذهب سياسي شمل المعمورة ، اذا استثنينا بلاد الستار الحديدي والبلاد التي حكمت نفسها حكما فاشيا الى عهد قريب .

ولما كانت الديمقراطية من علم القانون العام فانها لم تتدخل في القوانين الخاصة بشكل تنظيمي وانما وضعت الاسس الدستورية العامة للمجتمع وتركت المبادئ الفرعية للقانون الخاص فكان كل مجتمع ديمقراطي مختلفا في اسسه ومبادئه الفرعية عن المجتمعات الديمقراطية الاخرى الامر الذي نجم عنه ان حال المرأة اختلف في البلد الديمقراطي عنه في البلد الاخر .

وحسبنا ان نعلم ان مجتمعين ديمقراطيين اساسيين كان لهما اثر فعال في حياة المرأة للبلاد التي تحكم بهذا النظام .

وهذان المجتمعان هما: الانكليزي والفرنسي . . . وسنستعرض في كل من هذين المجتمعين الديمقراطيين وفي الامه موجزة المركز الحقوقي للمرأة فيهما .

٢ - المرأة الانكليزية :

ان المرأة الانكليزية كالحقوق الانكليزية تطورت مع الزمن وبلغت مكانة سامية في المجتمع البريطاني بفضل التربية الاجتماعية القوية ، واخلاق الانكليز التقليدية ، وليس للشرائع والقوانين . . .

والمرأة في تلك البلاد بعد ان كانت معتبرة من اموال الرجل واملاكه الخاصة يتصرف فيها كيف شاء ، اصبحت اليم لها ماله مبدئيا من الحقوق المدنية والسياسية . فقد نالت حق الانتخاب ، وهو في مقدمة الحقوق السياسية ، منذ ريع قرن وبعد جهاد طويل مثير ومناقشات عنيفة صاخبة ، وبعد ان سجلت المثل العملي اثناء الحرب العالمية الاولى بما قامت به من كفاح دام اربع سنوات : كفاح في المصنع ، وكفاح في الحقل ، وكفاح في المكتب ، ومساهمة فعالة مجدية في ميادين الخدمة الاجتماعية والهمال الاحمر . . .

ومع ذلك فالملحوظ في مجلس العموم البريطاني ان النساء لاتزال اقلية ضئيلة فيه ، ان عدد دهن يعد على اصابع الايدي . بالنسبة الى المئات من زملائهن الرجال ، بالاضافة الى انهن للآن لم ينلن حق دخول مجلس اللوردات .

اما بالنسبة للاعمال العامة غير العسكرية ، فالمرأة الانكليزية اليم لها نظريا نفس حقوق

الرجل . . وليس هناك حد قانوني يمنع من تعيينها في المراكز العالية للدولة . وحسب القانون البرلماني الصادر سنة ١٩١٩ تقرر أن لاتمنع المرأة من القيام بأى عمل عام لمجرد انها امرأة . لكن التقاليد في بريطانيا لاتتمشى دائما مع القانون . والواقع ان هناك كثير من المراكز الرفيعة ، وانواع مختلفة من النشاط تمنع التقاليد دون القانون المرأة الانكليزية من تقلدها . والانتقال من الحياة العامة البريطانية الى الحياة الخاصة نرى انه وقعت تغييرات كثيرة في البيت الانكليزي منذ القرن العشرين اثرت في طريقة معيشة المرأة التي تدبر البيت ورفعت من مستوى مكانتها ، وقدرت لها انسانيتهما ، وحررت لها من كثير من الوهم ، والجهل ، والمرض . والمرأة البريطانية اليوم غزت اكثر ميادين العمل ولا سيما تلك التي تلائم طبيعتها وخصائصها ، كالكتابة على الآلة الكاتبة ، وعمل الاختزال ، والتعليم ، والتمريض ، والمستشفيات بعد ان انارت ذهنها بنور العلم ، وغذت عقلها بخالص المعرفة ، وأصابت الشيء الكثير من العلم والفنون والتربية الحديثة .

ومدارس التعليم على اختلافها لكلا الجنسين أصبحت شائعة في جميع البلاد واصبح مجال تأثير المعلمة في المدرسة وليس في البيت مقتصر على بنات الاغنياء دون غيرهن . والقاعدة السائدة في انكلترا هي فصل الفتاة عن الفتى بمجرد انقضاء عهد الطفولة . ولكن لهذه القاعدة بعض الشواذ اذ يوجد في بريطانيا من يدافع عن التعليم المختلط . لذلك نجد عددا من المدارس المتناثرة في انحاء بريطانيا تطبق هذا المذهب . وبالرغم من انه مضى على وجود هذه المدارس زمن طويل الا انها مازالت اقلية ضئيلة (١) .

والملاحظ ان الفتاة البريطانية المثقفة تميل بشكل مركز على امتحان التدريس والطب ذلك انهما احدى المهن التي نجحن فيها والتي تأمل الفتاة الطموح ان تجد لها مستقبلا باهرا . والكلام عن المرأة البريطانية يتطلب منا ان نذكر جهودها المتواصلة والخدمات العامة التي قامت بها . اثناء الخطر الذي هدد كيان وطنها . . ففي اثناء الحربين العالميتين جندت الالاف من النساء كمعاونات اضافيات في الجيش . غير انهن لم يحاربن مع القوات المقاتلة بالطبع ولكن قمن بعمل خطير جليل ومثمر .

هذا هو شأن المرأة البريطانية في الحقوق السياسية . نستطيع ان نقول انها تساوت مع الرجل ولكن هل تساوت معه حقا في الحقوق المدنية ، وهل كان لهذه المساواة اثر في القوانين والتشريع ؟

(١) : المرأة الانكليزية - سيسيلي هاملتون . ص ٣٦ .

هذا تساؤل يجب عليه الاستاذ فائز الخوري بقوله (١)؛ " اما في الحقوق المدنية فانه لاتزال المرأة الانكليزية محرومة من حق اراث الاموال غير المنقولة اذا كان ثمة ورثة ذكور ولم يكن المورث كتب وصية بل مات بلا وصية . واذ كان للمتوفى ابن بكر اخذ المال كله ، اما اذا لم يكن له ابن فترثه بناته على السواء " .

" وكذلك لا يحق للمرأة الانكليزية ان تطلب طلاق زوجها لعللة زناؤه ، الا اذا كان جرمه هذا مشفوعا بجرم آخر كالجور عليها وامتهانها او هجرها " (٢) .

والمرأة الانكليزية المتزوجة لا يجوز لها ان تخاصم في المحاكم اذا لم يرافقها زوجها وللزوج ان يمتلك جميع اموال زوجته غير المنقولة مادام الزواج قائما بينهما ، واذ ماتت قبله فله الاحتفاظ بهذا الحق مدة حياة (٣) .

وفيما عدى ذلك فان المرأة الديمقراطية البريطانية التي قسى عليها الواقع قديما وهامت بالفوضى التي كانت عليها تساء اوروبا القديمة برمتها استطاعت اليوم الانتصار على نفسها والتحرر من قيود الجهل والخمول لتكتشف حقيقة الحياة ، وتأخذ مكانتها اللائقة بها في المجتمع البريطاني .

وهذه الخطوة الواسعة للمرأة الانكليزية لم تبلغها بمجرد تعلمها اللغات وتشبهها بالفريية الاخرى ، وانما حصلت عليها باعتمادها على نفسها ورسوخها في الحياة الاستقلالية وتفهمها حقيقة الحرية والمساواة القائمة على مفهوم دقيق من حكم العقل وفلسفة الضمير ، والداعية الى الخير والفضيلة . ومكارم الاخلاق .

واذا كان في سوريا من النساء من يطمحن الى الحصول على المقامات السامية ، فليتقدمن اليها بأخلاقهن الرفيعة ، وليذلن التضحيات من اوقاتهن لخدمة الاعمال العامة الحقنة التي تناسب طبيعتها ، مستلزمة خصائص العفة والحياء ، فمن جد وجد ، ولكل مجتهد نصيب .

ب - المرأة الفرنسية :

من الكلام عن المرأة الانكليزية التي استطاعت ان تحصل على حقوقها باستخدامها طرق الاقناع والمناقشة والعمل النافع في الهيئة الاجتماعية ، والتي غالبا ما لجأت الى طرق الاكراه ، فجعلت من سنة ١٩٢٤ سنة انقلاب عظيم في تاريخ بريطانيا حيث لم يسفك فيها نقطة دم ننتقل الى التكم عن المرأة الفرنسية الديمقراطية في القرن العشرين والتي نالت حقوقها

(١) : مقابلة بين الحقوق الرومانية - فائز الخوري ص ١٨٤ .

(٢) : نفس المصدر ص ١٨٤ .

(٣) : مقابلة بين الحقوق الرومانية - الاستاذ فائز الخوري ج ١ ص ١٧٨ .

نتيجة ثورات دامية واضطرابات عاصفة ، ومذابح سال فيها الدم غزيرا قلقا . . .

وحق المرأة الفرنسية السياسي يتشابه الى حد بعيد مع الحق السياسي للمرأة الانكليزية فكلاهما استطاعت ان تنال حق الانتخاب وحق دخول مجالس البرلمان .

واما حقها المدني فلا يزال الجون شاسعا والفرق واضحا بين اهليتها المدنية الناقصة واهلية الرجل الكاملة . وقد اورد الاستاذ فائز الخوري بعض ما جاء في القانون المدني الفرنسي بهذا الشأن " من ان العاجزين الذين لا يجوز لهم عقد المقاولات هم : القاصرون ، والمحجور عليهم ، والنساء المتزوجات في الاحوال التي عينها القانون " . . . وقال الاستاذ بلانيمول^(١) عن هذا الوضع الشاذ " من ان اعتبار المرأة عاجزة في القانون المدني الفرنسي ناتج عن قصد احترام سلطة الزوج ومبني على فكرة حماية المرأة ولولا هذا لما وضع الشارع المرأة المتزوجة بين المجانين والاطفال . وذلك في الحقيقة تصور غريب عجيب اوجب انتقادات شديدة استحقها القانون المدني الفرنسي بحق " .

وجاء ايضا في القانون المدني الفرنسي انه " لا يحق للمرأة المتزوجة حق الخصومة في سائر الاحوال العدلية الا باذن زوجها ، وان المرأة المتزوجة ممنوعة عن الفراغ والرهن . . . مالم يجز الزوج عملها او يقيم معها به " .

ففرانسا الديمقراطية ، احدى دول المغرب المتمدن الحديث ، تفرض على المرأة قيودا تعسفية لاتقل كثيرا عنها في الحالة القديمة وانه مما يدعو الى التساؤل والعجب ، ان فرانساً وهي البلد المشهور باطلاق العنان للمرأة لاتسمح للزوجة ان تتصرف في مالها شأنها شأن القاصر تماما ، ولا تجعل الولاية عليها لابيها انما لزوجها ، فليس لها ان تباشر اى تصرف في مالها الخاص الا باذنه . . . ولم تخفف فرانساً من هذه القيود الا في سنة ١٩٣٨ ولم تصل بعد الى مارسمة الديمقراطية الصحيحة المجردة للمرأة في هذا الصدد^(٢) . . .

ولم نشهد اضطرابا في شؤون المرأة كذلك الاضطراب الذى اصاب العقلية الفرنسية وكثير من دول اوربا وامريكا فيما يتعلق بموضوع الطلاق . فالمعروف ان الشريعة المسيحية كاليهودية لاتبيح الطلاق الا في احوال نصت عليها وهي حالة تلبس الزوجة بالزنا او في حالة

(١) Droit civ. tome 1.P. 301

(٢) نشرت الجريدة الفرنسية الرسمية للقوانين في يوم الاحد ٢٠ شباط ١٩٣٨ قانونا بالغاء القانون الخاص بمنع المرأة المتزوجة :

- ١- من توقيع اذونات الصرف (الشيكات) .
- ٢- من فتحها حسابا جاريا في البنك .
- ٣- من توقيع اى عقد مالي .
- ٤- من استلائها على الارث مباشرة بدون اذن القاضي في ذلك كله .

عقما ، وتأثرا بهذا النزعة لم يكن الطلاق مباحا في فرنسا الى ان صدر قانون نابليون الذي اباح الطلاق سنة ١٨٠٤ وبمجرد ان ابيح قانونا كثرت حوادثه بشكل مروع ، واسرف فيه اسرافا جاوز الحدود نتيجة طبيعية للكبت القائم عند الازواج من جراء تحريمه . وكان من نتيجة هذا الاستعمال السيئ للحق الممنوح للازواج ، ان هددت كيان الاسرة واضطرب البيت الفرنسي .

وكان للافسكار الديمقراطية المتطرفة لتحرير المرأة في فرنسا في القرن العشرين تأثيرا واضحا على تطور اخلاقها وفضائلها وعلى تفكك عرى الحياة العائلية عند الطبقة العاملة على وجه خاص مما جعل الحالة المعنوية الادبية للمرأة الفرنسية في فوضى مبتدلة .

ونحن الذين نجري وراء المدنية الفرنسية ونقعوا اثرها بدقة بدأنا نشعر بهواج تلك الافكار المتطرفة بين بعض فتياتنا .

وانى وان كنت من منتقدي نظم الهيئة الاجتماعية في بلادنا واجنح الى زيادة الحرية لينا مجتمع افضل ارى وجوبا ان لا تسبق افكارنا كثيرا تربيتنا ، وان نتحرر هذه الفئة الضالة من فتياتنا في بلاد العروبة من ذلك التطرف الذى ملك عليهم عقولهم وقلوبهم ، وان لا تصبح الفضيلة في مفهومهم اثر خاضع لسر مجهول .

فعبادى ، الاصلاح هي من اسوأ المؤثرات في الامم ، مهما دل النظر على حسنهما ، اذا لم يكن في استطاعتها تغيير روح الامة والتجاوب مع تقاليد عاداتها .
وفضلا عن ذلك فقد توج القرن العشرين في فرنسا بنهضة نسائية ادبية واجتماعية مما ادى الى طريقة مثلى لتهديب المرأة عقليا وعلميا . وتطورت الحياة الاجتماعية بشكل اسرع لصلحة المرأة مما ادى الى ضرورة تضيق شقة الخلاف بين الرجل والمرأة والسير نحو المساواة والتعاون بين الجنسين . وتجلت هذه المساواة بان دفاع شديد لمزاحمة الرجل في الحياة العامة ، وتدخل الدولة لحماية العمال من النساء .

والقرن العشرين كما امتاز بهواج العمل بين النساء . عرف ايضا بما صار فيه للمرأة من الاثر والمكانة الاجتماعية حتى عدت عضوا فعالا في المجتمع الفرنسي .

والقضية النسائية في فرنسا بينما كانت قائمة في مطلع هذا القرن على الاهتمام بالعلم والتدريب على العلم العملية ، اصبحت فيما بعد قضية سياسية نسائية ومن ثم تطورت هذه القضية السياسية الى مسألة اخلاقية . . . فان الفرنسية بعد ان تسنى لها ان تجرى مجرى الرجل بالكسب في الحياة . صارت تنكر كل مميزة لها . متناسية وظيفتها الاساسية في الحياة العائلية ناشدة المساواة مع الرجل على اساس فكرة الاستقلال المطلق .

المرأة في ظل النظام الشيوعي

المرأة الروسية :

ان اي باحث يرغب رغبة حقيقية في عرض النظام الشيوعي بالنسبة لاية ناحية من نواحيه يجد صعوبة اكيدة منشوءها عدم رغبة بلاد الستار الحديدي في عرض نظمهم صريحة على العالم بالاضافة الى ان النظام نفسه حديث النشأة ولاقى كما يلاقي كل نظام غير محكم الوضع عقبات جمة في التطبيق مما حدى بالقائمين عليه ان يجروا كثيرا من التعديل والتحويل فيه ، ومن هذا التعديل ما حدث سنة ١٩٢٩ ثم ما حدث سنة ١٩٣٦ على يد الزعيم ستالين .

وروسيا ، التي تعتبر قدوة للنظام الشيوعي ، تمتد اراضيها بين الشرق والغرب ماجعلها تتجاذب قبل الحرب العامة بين قوتين متنافرتين : قوة اوروبا المتجددة ، وقوة آسيا المحافظة الامر الذي ادى الى اختلاف حال المرأة الروسية حسب تنوع الامصار والطبقات . حتى آل الامر اخيرا الى النظام الشيوعي فحدث انقلابا شاملا وتغيرا مفاجئا بحال المرأة الروسية .

والنظام الشيوعي يقوم على نظرية (كارل ماركس) التي اساسها الجدلية المادية المرتكزة على ادية التاريخ باعتبار ان العامل الاقتصادي هو الذي يمين مجرى التاريخ وان الصلات الاجتماعية ترتبطة ارتباطا محكما بالقوى المنتجة .

واما فلسفة هذا النظام في المرأة - وهو الذي يهمننا في هذا البحث - فترجع اصولها الى جمهورية افلاطون في مبدأ (شيوعية النساء) . وما دام غذا الجزء هو ما يعنيننا فيما نبحث فيه فحسبنا ان لانتعداه الا بفكرة موجزة عن حقوق المرأة في روسيا القيصرية .

ان روسيا الامبراطورية بلاد زراعية جرت قديما بمنح الحقوق وفقا لمصلحة غذا المورد من غير استثناء بين المالكين رجالا كانوا ام نساء . وبمقتضى هذه المصلحة كان للمرأة في هذه الامبراطورية ان تنتخب عضوة في المجلس الزراعي المسنى مجلس الامراء ، كما لها حق بالتصويت محدود في انحاء روسيا الوسطى ، وحق التصويت بالواسطة للمجالس العمومية .

غير ان رواج الفكرة الثورية في روسيا القيصرية واصطبغ مطالب النساء بالصيغة السياسية عملت على سلبها بعض حقوقها من قبل القياصرة الحاكمين ، واستمر الحال على هذا المنوال الى انفجار القنبلة البلشفية ، وظهور النظام الشيوعي للوجود ، فنادى بمبدأ المساواة المطلقة بين الجنسين وحقق اخراج غذا الفكرة الى حيز العمل والتنفيذ باعترافه بعدم التفريق بين المرأة والرجل في الحقوق . فصعدت المرأة الروسية فجأة الى كراسي النيابة والحكم ، واسند اليها بعض الوظائف الهامة ، واعطيت حق الجندية على اطلاقه ، وان قرر اخيرا انها

ليست اجبارية عليها .

ان النساء في روسيا اليوم يشاركن الرجال بمجهود ظاهر الاثر في نشاط الحياة العامة والخاصة ، ويرتبطن بالرجال في مجالس العمل الحيوي ارتباطا وثيقا .

فدستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية نص على ان هذا الاتحاد دولة اشتراكية للعمال والمزارعين ، كما نص على انه لاحق في الاكل لمن لا يعمل . . . ولما كان المجتمع في مفهوم النظام الشيوعي نصفان رجل وامرأة فقد وجب العمل على المرأة لتأكل باعتبارها نصف المجتمع . فكل امرأة لا بد وان تعمل بقدر متساو في الاجر وساعات العمل مع الرجل .

الا انه عند التطبيق ظهر خلل هذه النظرية فجُلد المرأة واحتمالها ليس كجلد الرجل واحتماله . . . وهناك أعمال تفرضها الحياة يشق على المرأة اتقانها بل مزاولتها لتباينها مع طبيعتها وخصائصها ، كأعمال التعدين والحدادة ، والعمل في المناجم والمقالع وصنع المواد المتفجرة وغيرها ووقفت الحقيقة الكبرى وهي اختلاف المرأة عن الرجل في التكوين والوظيفة وتخصيص مهمة المرأة في الحياة بالامومة ، والرجل فيما عدى ذلك من اختصاصات ، حائلا دون المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في العلم والعمل (١) .

والمرأة لا يمكنها ان توفق بالجمع بين العمل في المصنع ورعاية الاولاد في بيت الزوجية وهنا وامام هذه المشكلة الطبيعية فضل النظام الشيوعي العمل على الاسرة ، وحمل المرأة ، بصفتها شريكة الرجل قسطها من المسؤولية الاجتماعية وبذلك اخرج الحياة عن طبيعتها بان حرم الام في سبيل العمل من حضانة الاطفال ورعايتهم ، وقرر ان تشرف الدولة على هذا الدور من التربية باقامة دورا للحضانة والتنشئة فأحل التفريخ الصناعي مكان التفريخ الطبيعي .

والزواج في روسيا قائم في اساسه على ايجاب وقبول امام موثق في اي محكمة . . . يعني يلتقي الرجل بالمرأة فيسألها الزواج وتجيب بالقبول ثم يذهب الى اي محكمة لتسجيل العقد وتنشأ على هذا علاقة زوجية .

يقضيان معا فترة في المنزل ثم يخرج كل منهما لعمله ثم يعودان بعد انتهاء العمل وهكذا فاذا انجبا طفلا سمي باسم ابيه وقذف به الى دار الحضانة وكفى .

(١) : سنتكلم عن المساواة المطلقة عند تكلمنا عن المرأة والحياة الاجتماعية .
وسنعرض ايضا ماهي عليه في المذهب الشيوعي .

وكان من جراء مبدأ المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في ظل هذا النظام ان خرجت هذه المساواة عن مفهومها الطبيعي الى شيء آخر تأباه المساواة .

فحق فسخ الزواج مثلا معترف به لكلا الجنسين على السواء فيكفي ان يذهب الرجل او ان تذهب المرأة او يذهبان معا ليخطرا اى محكمة بانهما انهما حياة الزوجية لتصبح هذه الحياة في حكم العدم . ويصح ان يعقد الزواج في موسكو مثلا ثم يخطر للمرأة او للرجل ان يسافرا الى ستالينغراد فيعلن امام محكمتها نهاية الحياة الزوجية ولو كان الاخر في موسكو لا يعلم شيئا . وعند فسخ الزواج يصبح للزوج او للزوجة حق الزواج من جديد مع عدم وجود اى حق للزوجين قبل الاخر .

وقبل ختام هذه الفكرة الموجزة عن الزواج والاسرة ، نذكر ان العقيدة البلشفية او الفلسفة الماركسية ترى ان الكبت الجنسي وسيلة للتأخر في البلاد التي تحول دون اتصال المرأة بالرجل على وجه غير مشروع لا تركهم ينطلقون انطلاق السوائم ، لان الهدف الاساسي في نظرهم من اتصال المرأة بالرجل هو اكاثر النسل بأى كيفية ومن ثم فلاحرمة للحياة الزوجية . والزواج اذا لم يشبع غريزة كلا من الجنسين استعمل اى منهما حقه في فسخ العقد في الحال وربما كان له ارواء غريزته بطرق اخرى .

ومن الملاحظ في القانون السوفياتي ان الزوج الذى يدينس بيت الزوجية بالزنا لاعقوبة عليه . فكأن هذا القانون ترك معاقبة الزوج للزوجة بأن ترتكب نفس الجريمة في نفس المكان . ان الحياة الزوجية هي رسالة الحياة الاجتماعية والتربوية والدينية ونظم الاسرة ليست من وضع الافراد ولا هي خاضعة في تطورها لما يريد لها القاضى والمشرعون وانما تنبعث من تلقاء نفسها عن العقل والاجتماع وظروف الحياة وتتطور وفق قوانين طبيعية لا يستطيع الافراد سبيلا الى تغييرها او تعديل ما تفضي به

لكن القادة والمشرعون في البلاد التي تحكم بالنظام الشيوعي لم يراعوا هذه الحقيقة في علاج النظام العائلي ، فجاء اصلاحهم عنصرا غريبا عن مفهوم التربية والاجتماع ، وقد فوا بالاطفال الى دور الحضانة بدلا من احضان الامهات .

ولست ادري ايها اجدى على الطفل ؟ اهي امه التي حمله واحست بالعاطفة نحوه تملأ عليها كوامن نفسها وتسيطر على كيانها ام تلك المربية التي تجد امامها مئات من الاطفال لم تحص يوما بالام الحمل فيهم ولا بمشقة وضعهم ؟ وناهيك عن قلب الام الحقيقية التي تضطر في ظل هذا النظام ان تسلم فلذة كبدها لغيرها لتذهب الى الحقل في لفتح الشمس او برد الحياة القطبية لتحرق او تبذر

ان النظام الشيوعي قضى على كل أمل باق في الحفاظ بالاسرة من الناحية الموضوعية وان احتفظت بآثار شكلية لاتقدم ولا تؤخر .

ان هدف هذا النظام ان تعمل المرأة لتأكل . لكن المنطق يدعوان تتزوج المرأة لتأكل وقبل الزواج يكون عائلها مسؤولا عن اطعامها والنفقة عليها .

فالنظام الشيوعي بشر بمبدأ المساواة بين الجنسين واعطى المرأة كثيرا من الحقوق ، المدنية والسياسية . . . لكنه اعطاها هذه الحقوق ليسلب منها ساعة هادئة تنظر في وجسه طفلها المشرق الجميل . . . اعطاها هذه الحقوق ليعلمها كيف تحرث الارض وتكافح اللهب المستعر وتعاني اوصاب الحياة ومرارة العيش في مصانع الصب والتعدين ، وترفع على ظهرها الحجر في عملية البناء . . .

الفصل الأول -

المرأة في الشريعة الإسلامية (١)

جاء الاسلام فبدأ من النهاية التي انتهت اليها آداب الحضارة والسيادة . وهي خلاصة العرف الذي تعارف عليه سادة الحضرة في معاملة المرأة العربية .

الا انه جعل هذا العرف مكتوبا على الرجال لكل امرأة من كل طبقة ، ولم يقصره على عقائل البيوتات كما كان مقصورا عليهن في آداب الجاهلية بحكم الاصطلاح والعادة ، يتبعه من يرضاه ، ويهمله من ياباه .

ثم زاد على هذا العرف منزلة من الرعاية وصفة من الحق لم تصل اليها ارفع النساء في ارفع البيوتات ، قبل الدعوة المحمدية ، ولعل السبب في ذلك ان استعداد الافكار السامية بتأثير المسطرين الرومان والمبادئ السامية لشريعتهم المسيحية النخرا التي عملت على تحسين حال المرأة الاجتماعي في انحاء الجزيرة العربية ، هو الذي ساعد على تهيئة النفوس لتفهم المعاني الرفيعة للاصلاح التي نادى بها الاسلام .

ونحن اذا دققنا النظر في مساعي اصحاب الاديان الكبرى اجمالا نرى انها انصرفت نحو الرأفة بالمرأة والشفقة عليها مما يدخل في باب مكارم الاخلاق ، بينما الشريعة الاسلامية بالاضافة على الحض على الاخلاق الفاضلة جاءت بتشريع حقوقي عملي ضمن حقوق المرأة الكاملة قبل واجباتها ، وجعل منها نظيرة الرجل وشريكته في الحياة واعتبرها مناط التكليف ، ووجههما معا الوجهة الكريمة الا ما هو من خصائص عمل الرجال في العرف المستقيم .

والنبي العربي صلوات الله عليه بذل اعتماما اكيدا للنموض بها وتحسين معاشرتها . وبلغ من اعتمائه بالتوصية بها أنه ذكرها في خطبته في حجة الوداع " فاتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بأمانة الله حتى انه لم يغفلها في وصيته لاسحابه عند ساعة الموت ، فقد لبث (ص) يوصي بها حتى تلجلج لسانه .

(١) : اذا تتبعنا مادة (س ل م) ونشو كلمة الاسلام ، نرى ان معنى السلام ، المساومة ، وضد المساومة الحرب والخصام . جاء في القرآن الكريم : " وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذنا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما " ثم قصرت في الاستعمال على من اسلم وجهه لله طوعا ثم خصت بالدين الذي اتى به محمد (س) . وبهذا المعنى ورد قوله تعالى " اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً "

والاسلام حسب تطور الافكار وطبيعة الامة ادخل بعض التمديلات ، وكثيرا من الاصلاحات
في حال المرأة واتخذ في سبيل هذا الاصلاح وظيفتين اساسيتين :

الاولى : تحوير الاخلاق والتقاليد بالحض على معاملة النساء بالمعروف والنهي عن ابدائهن . . .
الثانية : وضع احكام فيها حدود للمعاملات من حقوق وواجبات متبادلة في كل دور من ادوار
المرأة سواء كانت طفلة او زوجة ، او أما ، او أمة . . .

فهو رفع من شأن البنت وانكر كره الام السابقة للبنات ، وكبد عليه الحيف الشديد في
معاملتهم لهن ، وكفل لها حسن المودة كما كفل لها حسن المعاملة ووسع لها من حقوق
البر والعطف كما وسع لها من حكم الشريعة . فأوصى المسلمين ان يتقبلوا ولادتها بالرضى
وزجر الذين يستقبلونها على غيظ وحرده . . . " واذا بشر احدكم بالانثى ظل وجهه مسودا
وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشره ، أيمسكه على هون ام يدسه في التراب ،
الاساء ما يحكمون . "

واى الاسلام ايضا الا ان يعترف لها بحق الحياة اعترافا صريحا لاغموض ولا لبس فيه
" ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وايامكم ، ان قتلتم كان خطأ كبيرا
ونهى عن تلك التقاليد المجحفة بحق البنت واعلج كثيرا من شأنها ، وحث على العطف
عليها ، وأشار الى وجوب تربيتها على الفضائل والكمالات النفسانية منذ النشأة ، وحسب
الاباء واولياء امور الفتيات على هذا او وعدهم عليه الثواب الجزيل من الله وتوعدنهم بالعقوبة
ان قسروا " يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة
غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . . . " ونبه الاسلام للخطأ العام في
فهم ميزة الرجل عن المرأة وأوضح انها والرجل من نفس واحدة فقال : " يا ايها الناس اتقوا
ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا
الله الذى تساءلون به والارحام ، ان الله كان عليكم رقيبا "

ومن هذا القول الحكيم ، يقرر سبحانه وتعالى المبادئ الاتية :

ولا - انه خطاب للناس كافة - رجالا ونساء - يعلن اليهم فيه انه خلقهم من نفس واحدة فهم
في الانتساب اليها سواء وهذه النفس الواحدة هي نفس آدم عليه السلام .

والمرأة بهذا النص انسان وليست بحيوان او سلعة . . . وهي انسان يرث نفس الخصائص
التي يرثها الرجل لان كلا منهما ينحدر من نفس واحدة .

ثانيا - " وخلق منها زوجها " اى خلق حوا من نفس آدم عليه السلام ، لامن طينة اخرى ولا من
طبيعة غير طبيعته . . . فهي بهذا بضعة منه ، تمثل نفس خصائصه ، وتحمل عناصر الطبيعة
التي يحملها .

وبهذا رفع شأن حواء وسواها من حيث بشريتها وانسانيتها بزواجها آدم ، ورفع تبعها
لذلك شأن كل انثى .

ثالثاً - "وث منهما رجلا كثيرا ونساء" اي وث من آدم وحواء رجلا ونساء . . .

فالمراة على هذا اخت الرجل ، والرجل اخ المرأة ، لانهما انحدرتا من أب واحد
وام واحدة . وفي ذلك يقول رسول الله (ص) " انما النساء شقائق الرجال " . ولهذه الاخوة
القرآنية مقتضيان كثيرة :

منها ان المراة كفى الرجل في انسانيته ومساوية له في القدر ، ولا نستطيع ان نحكم
بالاخوة بينهما دون ان نقرر تلك المساواة والمماثلة .

ومن مقتضيات تلك المماثلة ايضا وحدة الميراث النفساني فيما يرث الشقيقان من
خصائص الام والاب . . . وبهذا ينقطع الطريق على الذين يقولون : ان الناموس اقتضى ان تكون
المراة مخلوقا دنسا ، وانها انما ورثت طبع الخطيئة والدنس من امها حواء التي أغرت
زوجها آدم بالمعصية . . . ان لا معنى لان يرث احد الاخوين مالا يرثه الاخر . فالاسلام
بهذا قد انتشل المراة من الهوة المظلمة الدنسة ، ومسح وصمة العار عن جبينها الوضي واقامها
على وضع الحياة الى جانب شقيقها الرجل على اساس من تعادل القدر وتماثل الخصائص والصفات .

ومن شأن تلك الاخوة التي نحن بمددنا انبثاق عواطف المودة والرحمة بين الاخوين
اي بين الرجل والمراة ، فلا اضطهاد ولا نجاسة ، ولا وأد ، ولا حرمان ، ولا تحقير ، ولا استعباد
واستغلال ، وبيع كما تباع السلع ولكن مودة ورحمة ومساواة ، لانه مقتضى انفصالهما من
رحم واحدة ، وانتسابهما اليها معا ولذا اشار الله سبحانه وتعالى الى وجوب مراعاة
حق المراة في كل ما بيننا من معاملة بقوله : " واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ، ان الله
كان عليكم رقيبا " . واما التفريق بين الاخوين اي بين الرجل والمراة في بعض الحقوق انما جاء
تبعاً للفوارق الطبيعية التي لامناص منها بين الجنسين ، وتبعاً لاختلاف المهمة التي يقوم
بها كل منهما ، وصيانة للحقوق الممنوحة لكليهما .

فالاختلاف في التكوين والوظيفة يستتبع اختلافاً في نظم الحياة المتصلة بكل منهما
وهذا سر ماجاء في الاسلام من فوارق بين المراة والرجل في الحقوق والواجبات . قال الله
تعالى : " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة " اي ولهن حقوق على
الرجال مثل حقوقهم عليهن في الوجوب واستحقاق المطالبة . لا في الجنس (١) . وللرجال
عليهن درجة .

(١) : انوار التنزيل واسرار التأويل - عبد الله بن عمر الشافعي ص ٣٤٤

ودرجة الرجل على المرأة محدودة بما يتعلق بالحياة الزوجية وحسب ، وانها ليس من شأنها ان تتعدى هذا النطاق الى شخصيتها المستقلة كعقد في الدولة والمجتمع ، عليها واجباتها وتكاليفها ولها حقوقها العامة فيها . . . ولا تتعدى كذلك الى حرية تصرفاتها المدنية والمالية ، حيث سوى القرآن بين المرأة والرجل في هذه الحقوق والواجبات .

وأشار الاسلام الى ما بين المرأة والرجل من حسب وتجاذب فطري قوى وعاطفة جذابة هما الاساس الاول للعلاقة بينهما ، وان النفاية منهما قبل ان تكون المتعة وما اليها ، التعاون على حفظ النوع واحتمال متاعب الحياة .

والاسلام اشار الى هذا الميل النفساني وسما به عن مادته وحرفه عن المعنى الحيواني اجمل الصرف الى معنى روعي يعظم غايته ويوضح المقصود منه ، ويرتفع بعن صورة الاستمتاع البحث الى صورة التعاون التام . قال الله تعالى : " ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون " . والقرآن هنا يقرر ان المرأة آية من آيات الله . . . لاتقل عن خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار ، مما يدل بطريقة لاتقبل اثبات العكس على ان الله يجبرنا ان نجعل القاعدة العامة التي نعامل المرأة على اساسها هي انها بشر . . .

خلقها من انفس الرجال لامن طينة اخرى . . . وخلقها لتكون زوجة لالتكون خادما . وخلق تلك الزوجة ليسكن اليها . والسكن امر نفسي وسر وجداني يجد المرء فيه سعادة الشمل للمجتمع ، وانس الخلوة التي لا تكلف فيها . . . وهي من الضرورات المعنوية التي لا يجدها المرء الا في ظل المرأة . وقد تفضل الله سبحانه وتعالى فألقى في كل منهما سزر الحنين الى صاحبه فهو يدلي اليها بمودته ورحمته ، وهي تدلي اليه بمثل ذلك . . . وهو معنى قوله تعالى : " وجعل بينكم مودة ورحمة " وهذه المودة والمحبة كما قال الامام الرازي (١) ليست ناشئة عن محض التلذذ النفساني بل هي سريرة جعلها الله تعالى بينهما ليستمر مراده بذلك .

وعلى تلك الاسس الفطرية الجميلة ، شرع الاسلام مركز المرأة في الحياة ورسم علاقتها بالرجل ، وقرر ما بين الزوج والزوجة من اصول التعاون على رسالة الحياة .

وحرر الاسلام المرأة من مسؤولية شؤون الحياة الخارجية ، فأوجب للزوجة النفقة من الزوج . . . فلا تلزم الزوجة ولو كانت ذات مال ان تنفق على نفسها شيئا من مالها - قليلا

(١) : التفسير الكبير للامام الرازي .

او كثيرا - الا ان تتطوع به عن طيبه نفس . وفي ذلك يقول رسول الله (ص) " وليس غليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " .

ومن الاداب القرآنية ان يحسن الرجل عشرة زوجته ، وينال كراهتها اذا تخير قلبه عسى ان يثوب الي حبيها او يكون في احتمالها خيرا له ولها " وعاشروهن بالمعروف ، فان كرهتموهن فمسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا " .

وكانت وصايا النبي (ص) على منهاج اوامر القرآن في انصاف المرأة ورعايتها ، فكان عليه السلام يقول " خيركم خيركم لاهله " و " ما اكتم النساء الا كرم ولا أهاننهن الا لئيم " . فاذا كان خيار الناس هم خيارهم لاهلهم كما يقول رسول الله (ص) فمقتضاة ان من كان على عكس ذلك فهو في الجانب الاخر من الشر .

ويأبى الاسلام الا ان يخرج للمجتمع انسانا رقيق الدرس . مهف الوجدان ، يفيض قلبه بالبر والمواساة والحب . . . ولا شك ان الوالدين هما اول من يجب ان يمسه نفع ذلك الود بما اسلفاه له من جميل ، ويحكم انه بضعة منهما وقيس من سرهما يمشي في هذه الارض . والاسلام بهذا المعنى جاء فوزا للامومة ، رفع مكانتها الى رتبة عالية ورتب لها من الحسني ، وواجب الاحترام ما يقيم مجتمعا مثاليا كاملا . . . فجعل الاحسان الى الوالدين في المنزلة التالية للايمان به ، وجعل عقولهما في المنزلة التالية للاشراك به : " وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا " . و " قل تحالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ، الا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين احسانا " .

ولذا نرى رسول الله (ص) يجيب الرجل الذي سأله من احق الناس بحسن صحبتي بقوله : أمك . فيقول الرجل : ثم من ؟ فيقول : أمك . فيعود الرجل للسؤال فيقول : ثم من ؟ فيقول : أمك . فيعود الرجل رابحة الى السؤال : ثم من ؟ فيقول : ثم ابوك ، ثم ادناك فأدناك .

وقال عليه السلام : " الا ادلكم على اكبر الكبائر " قالوا بلى يا رسول الله قال : " الاشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئا فجلس فقال : الا وقول الزور وشهادة الزور ثلاثا " . ولا شك ان هذا المنطق النبوي الكريم هو منطق الطبيعة وفطرة المجتمع فضلا عن كونه شريعة السماء .

واقتر الاسلام الطلاق ، وجعله بيد الرجل لانه هو المسؤول عن الاسرة وتدير معاشها وتربية الابناء . ورياط الزوجية هو اساس هذا كله فمن الخطر ان يوضع في يد غير مسؤولة ، ذلك الى ما يعرف في طبيعة النساء من سرعة الانفصال والتأثر بأوهى الاسباب .

على ان الشريعة عوضت المرأة ما عسى ان تخسره من جعل الطلاق بيد الرجل ، فوضعت

الاسلام للرجل قيودا ورسم له خطة من شأنها ان تحول بينه وبين الصبث بربط الزوجية ، فكلفه ان يدفع للمرأة صداقها ومنعه ان يأخذ من هذا الصداق شيئا عند الفراق ، وجعل امر الطلاق معلقا باذن القاضي وحكمه . فلم يحظر الاسلام الطلاق ، ولم يضيق بتحريمه ، بل اباحه على كراهية حتى لا يخشاه احد الا لضرورة تضطره اليه ، وفي ذلك يقول رسول الله (ص) " ما خلق الله شيئا ابغض اليه من الطلاق " وقد جاء الاسلام بمناهج للحكمة وضبط النفس ، لو سار الناس عليها واخذوا انفسهم بأحكامها ، او أخذتم بها الحاكم ، لقلت حواد الطلاق ، واستقرت الحياة الزوجية عندنا على قرار مكين .

وقد اخذ مشرعوا اوربا بما عابوه على الاسلام بالامن ، فشرعوا الطلاق بعد ان - الجأتهم الى تشريعه الضرورة الملحة والحاجة القصوى ، وبعد ان ظهرت لهم حكمته ووجهة نظر الاسلام في تشريعه ، وهذا مايقوله بعض فقهاءهم : " الطلاق شر . . . ولكنه شر لا بد منه لصالح المجتمع ، لانه العلاج الوحيد لشر قد يكون اكبر منه بلا . . . وتحريم الطلاق - بما فيه من ضرر - هو بمثابة تحريم فن الجراحة لان الجراح قد يضطر الى بتر بعض اعضاء المريض بدافع الضرورة " والطلاق هو ومنده الذي يستطيع ان يضع حدا للمعاساة ان ينشأ بين الزوجين من نفور قبل ان يستفحل امره ويصبح شرا مستظيرا على المجتمع " . (١)

وهذا الحق لم يقتصر اطلاقه للرجل دون المرأة ، بل للمرأة ايضا الحق بأن تطالب بالتفريق بينها وبين زوجها اذا وجد ضرورة تدعو الى ذلك . . . واجازت لها الشريعة ان تتفق مع زوجها على ان يكون لها حل رباط الزوجية بأن تشترط ذلك في العقد . كما لها ايضا ان تتفق مع زوجها بعد الزواج على الفرقة بشرط ان تعوضه عما يتعرض له من خسارة . قال تعالى : " فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به " .

والقرآن من جهة ثانية حذر للرجل من مساومة المرأة واساءة معاملتها باستغلالها وابتزاز مالها " لاتعضلوهن ببعض ماآتيتوهن " .

ذلك هو نظر الاسلام الى انسانية المرأة ومكانتها في الحياة مع الرجل . . .

اما اهليتها للايمان التي ضنوا بها عليها ، واستعدادها لطاعة الله وموثبته فقد جعلها الاسلام فيه منذ اللحظة الاولى على قدم المساواة مع الرجل ، ان امر الله سبحانه حوا ونهاها كما أمر آدم ونهاه ولم يؤثره دونها بأمر ونهي " اسكن انت وزوجك الجنة وكلامنها رغدا حيث شئتما ، ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين " .

ولم تنفرد حواء بالخطأ دون آدم بل أخطأ معا وندما معا وتابا الى الله معا " فأكلتا
منها فبدت لهما سواتهما ٠٠٠ ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين " .
ومعنى هذا كله انها ذات اهلية خاصة لتلقي امر الله سبحانه وتعالى ، واستعداد ذاتي
لطاعة الله وعبادته ، وإنما في ذلك صنو الرجل ، إذ التي علينا من التكليف الشرعية والاعباء
العبادية مثل ما التي عليه .

والاسلام بالاضافة الى اهلية الايمان والمنزلة الاجتماعية السامية التي رفع اليها المرأة
في كل ادوار حياتها ، بنت وزوجة وأم ، قرر لها شخصيتها الحقوقية كاملة ٠٠٠ فلها الولاية
العامة على الاموال والعقود ، والتصرف في ملكها دون اذن من زوجها كما لها مشاركة الرجل
في كيان الدولة والمجتمع سواء بسواء - عدا بعض استثناءات قليلة متصلة بخصوصياتها الجنسية -
ولو ان المقام يتسع لتفصيل اكثر لأثينا على بعض ما فرض الاسلام للمرأة من الحقوق ، بالاضافة
الى ما اردنا ذكره بايجاز ، حتى صرن في المجتمع الاسلامي بمكانة عقوقية فاضلة تحسدها عليه
متمدنة القرن العشرين ، ما قال فيه المرحوم قاسم امين في " المرأة الجديدة " ان " المطلع
على الشريعة الاسلامية يعلم ان تحرير المرأة من انفس الاصول التي يحق لها ان تفتخر به على
سواها ، لانها منحت المرأة منذ ثلاثة عشر قرنا خلت الحقوق التي لم تنلها المرأة الخرية الا في
هذا القرن وبعض القرن الذي سبق ٠٠ حتى انها لاتزال محرومة من بعض الحقوق وهي الآن
مشتغلة بالمطالبة بها ٠٠٠ فاذنا كانت شريحتنا تحامي عن المرأة الى هذا الحد ، وتمنحها
هذه الدرجة من الحرية ، فهل يجدر بنا في هذا الحصر ان نخفل عن مقاصد شرعنا ونهمل
الوسائل التي تؤهل المرأة الى استعمال هذه الحقوق النفيسة ، ونضيع وقتنا في مناقشات
نظرية لاتنتج الا تعويقا عن التقدم في طريق اصلاح احوالنا ؟ ٠٠٠ " .

ومن ثم ٠٠٠ هذه هي المنزلة التي تبوأتها المرأة في الشريعة الاسلامية .

وهذه هي المعاملة التي اوجبتها آداب الاسلام على المسلمين كافة .

وهذه هي الحقوق التي منحها وهي ارفع من كل حقوق ترقى اليه البشرية في الجوانب

التي تهذب فيها معاملة المرأة بين ذوى المدنية والحضارة من اهلها .

- الفصل الثاني -

واجبات المرأة وحقوقها

ويقسم الى الفقرات التالية . . .

- ١- المرأة وواجباتها .
- ٢- المرأة والحياة الاجتماعية .
- ٣- المرأة والتعليم .
- ٤- المرأة والزواج .
- ٥- المرأة والاشتغال بالاعمال الحرة .
- ٦- المرأة ووظائف الدولة .
- أ - المرأة ورئاسة الدولة .
- ب - المرأة والجيش .
- ج - المرأة والقضاء .
- ٧- المرأة والسياسة .

المراة وواجباتها

الواجب هو امر الزامي ينصب على الارادة الانسانية ليقصرها على الرضوخ للقانون الاخلاقي العام . والواجب بهذا المعنى هو الوسيلة الوحيدة التي يصل الانسان عن طريقها الى المثل الاعلى ، وهو باعث فطري دعت اليه الضرورة الملحة ثمنا لامتياز الحق . وما احسن وصف " كانت " للواجب ان يقول : " ايه ايها الواجب لست ادري في اي ارض نبتت شجرتك المقدسة التي تظل بظلها الخالد كل الذين يدعون للقانون الاخلاقي الابدى الملمم من الضمير ، ايتها الكلمة العالية والمعنى السامي ، انت لا تقدم الى المرء لذة حسية ولا سرورا ماديا ، بل العكس انت تتعبه وتشقيه ، ولكن في مقابل ذلك تمنحه ثمنا جليلا ، وعضوا نبيلًا ، وهو انك تعلمه الاستمتاع بحريته والمحافظة على كرامته "

ونحن في رسالتنا سوف لانحيط بواجبات المراة جميعها التي كان من شأنها استمتاعها بفضائلها وحقوقها الخاصة والعامه ، وانما سنكتفي بما يستدعيه الموضوع . من ذكر واجبها الاول في الحياة وهو التدخل الفعلي في الاسرة ، على اعتبار ان الزواج عملا انسانيا للمجتمع وواجبا طبيعيا للامة على المراة حتى تكفل للبيت العربي استقراره ، وللنسل حقه في الصحة والتخدية والتربية بل وفي الحياة الكريمة قبل ان تسمح له بالوجود .

والبيت هو الميدان الطبيعي والمثالي للمراة ، ففيه تستطيع ان تفرض وجودها ، وتحقق غايتها في مجتمعها وتقوم بواجبها نحو امتها . لان البيت الصورة المصغرة للوطن ، وفيه يمثل كل مافي الوطن من مظاهر ، فهو مصنع للعمل ، ومصحة للقوة ، ومركز للتعاون ومنبر للمناقشة ، ومن سره انه يلقي في الرجل اسرار القوة ، ومعاني الثقة بالنفس ويصبح ميناء الالتجاء بما فيه من طمأنينة وسكينة وحب .

وواجبها في هذا البيت كروجة بان تكون ذات شخصية جذابة ينم جسمها عن جمال رشيق لطيف ، وتتم روحها عن جمال معنوي من ذم من مشرق وشعور رقيق ونفس طاهرة . وبهذا الجمال الممتزج يستمد زوجها منها الهمة والامل كلما أعوزته ضرورات الحياة والح عليه الضعف والياس .

وصفة الزوجية توجب عليهما ان تكون مقصورة على الزوج وعنده ، فلا يحل لهما ان تكشف جزءا من جمالها وزينتها لنغيره من الرجال ، وهذا معنى سام وغرض جليل فان التفكير في غير الزوج ذريعة الى المنكر . والله يحب قاصرات الطرف . واما واجبها الاخر نحو زوجها فهو ان تحفظه في ماله وفي نفسها اذا غاب عنها اما حفظه في ماله ، فمعناه ان تحافظ على ما استودعه اياها منه ، وجعله تحت يدها ، وقد اوجب الاسلام عليهما ذلك وجعله فرضا

بلا خلاف بين الأئمة ، وكان رسول الله (ص) يذكر من صفات المرأة الصالحة ان زوجها اذا " غاب عنها نصحته في نفسها وماله " .

اما حفظه في نفسها فقد ذكر عنه رسول الله (ص) في خطبته في حجة الوداع قوله :
" ان لكم على نساءكم حقا ٠٠ ولنساءكم عليكم حقا ٠٠٠ فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون " ٠٠٠

فان من مقتضى المودة ان يكون هواها مع ما يحب زوجها ، فلا تأذن لاحد يكرهه بدخول بيته ، ولا تسمح له ان يظأ فراشه ، ولو كان من محارمها .

واما واجب المرأة في البيت كأم هو ان تأخذ مكانها في الاسرة مكان القلب من البدن حتى ترسل الدم الى الحياة والنشاط ، ففي هذا المضمار - مضمار الامومة - يتجلى كمال المرأة النوعي ، كما يقول " قاسم امين " لان الامومة هي واجبها الاساسي ، وفي حجرها ترعرع تلك الخلايا الاولى التي يتألف منها جسم المجتمع الحي وهم اطفالها .

وخلاصة القول : ان على المرأة كربة الاسرة ان تقم لمملكتها الصغيرة بما يجب لسرير الزوج ومهد الطفل ، ومتطلبات الخدمة ٠٠ وان لاتعيش على هامش الاسرة عيش الترف والخمول .

وبهذا البيت المتماسك ، والزوجة الفاضلة والام القديرة يوجد التماسك في العائلة ، وتنمو الثقافة في الوسط وتتحقق الاسرة المثالية " التي شعارها " الكل للفرد ، والفرد للجميع " .

المرأة والحياة الاجتماعية

ان شخصية المجتمعات تتألف من مجموع شخصيات آحادها ، حيث تتمثل فيهم حالاتهم العقلية والنفسية ، وتنطبع جميع صفاتهم ومقوماتهم ، وهذه الشخصيات الاحادية هي التي تستبد بقيادة المجتمعات وتدفع بها لتبني الكير من النظم الاجتماعية والتقاليد والاعراف .
وانا ارادت هذه الشخصيات الفردية ان تبني عرفا جديدا وتثير الثورة على عرف آخر - بغض النظر عما اذا كان هذا العرف خاطئا ام مصيبا ، فانها تعد الى تجديده بارسال نظرية تنفذ من خلالها الى اطلاق سيل من الآراء منها المخطي ، ومنها المصيب . . . ومن مجموع هذه الآراء يتكون العرف الجديد .

وحيثما اريد للمرأة المسلمة ان تخرج من حجابها وان تودع خباءها الذي فرض عليها - لما يترتب على التبرج من نساد خلقي ، لانقص طبيعني في المرأة - نادي المنادون - الذين ضلوا الطريق الى حقائق الوجود غير منصتين الى العلم والدين : " ان العالم نصفان : امرأة ورجل وانهما ماداما يندمجان في كلمة انسان فلا فرق بينهما في الحقوق والواجبات . . . واننا نحن اهملنا حق المرأة وكما مساواتها بالرجل فكأننا اهملنا شططانصف العالم " . . . وعلى هذا القيم الخاطي ، كان الخطأ المستمر في الاوضاع العامة للمجتمع . . .

وفي ضجيج هذه النظريات وظلمة قتاماها الشائر التبس على كثير من الانه ان حقيقة المرأة هذه الحقيقة التي تطالعنا بها وقائع الحياة بصورة مجردة مؤكدة ، ويردها تاريخ البشرية الطويل من ان المرأة لا يمكن ان تساوى الرجل مساواة مطلقة ، وان لا بد من التفريق بين الرجل والمرأة في الحقوق تبعا للفوارق الطبيعية ، وان الحقيقة والفضرة والوظيفة هي التي تولت ايجاد هذا التفريق على نحو عادل سليم في حقوق الجنسين ، لانه حكم الواقع الذي لا يتغير اليوم ولن يتغير في الغد مما تغيرت احكام الشرائع واقاويل اصحاب الاقوال والآراء .

وكل حكم قائم على انكار الواقع او المخالطة فيه فهو جهالة تنكشف لامحالة في يوم من الايام ، وان لم تنكشف كانت كالداء المكمم يظهر للوجود بعد ان تتمكن الحلة ويمرّ ايجاد الدواء والواقع ان الرجل والمرأة مختلفان . . .

وان اختلافهما حقيقة علمية ، وحقيقة تاريخية وحسية ، وحقيقة تعرف بالعقل والبداهة . فمن الجهة الجسمية يكون الاختلاف واضحا بينا موجود في دخائل البنية واعماقها نتيجة طبيعية لاضلالع المرأة بوظائف الانوثة وما تستلزم هذه الوظائف من الدلال والجمال والفتنة . . . واضطلاع الرجل بماعداها من اختصاصات مما تستلزمه طبيعة الرجولة . والمرأة تخالف الرجل في القدرة حتى حين تشاركه في العمل الذي تفردت به منذ زمن طويل . . . فهي منذ زمن

طويل تزاوّل الطهي ، والخياطة ، والتجميل والولادة وتندب الموتى ، ولكنها لا تبلغ شأ الرجل في هذه الصناعات اذا وقعت المزاومة بينهما في احداهما . فالطاعي يفوق الطاهية ومبدع الازياء يفوق مبدعتها ، والطبيب المولد مقدم على الطبيبة المولدة ، وكل ما نظّمته النساء من الرثاء لا يوازن قصيدة من الرثاء الجيد في شعر الرجال .

والمرأة من الناحية العقلية تدرك الافكار الواضحة المختصرة . وتنقصها الدقة في ادراك الكليات او الادراك المعنوي العام ، وذلك لعدم الاعتماد بالموازنة والتدقيق في استخلاص اسرار الاشياء ، حتى السماء لم تخصصها برسالة واحدة ، والتاريخ على كثرة ما انجب من فلاسفة لم ينجب فيلسوفة واحدة ، وهي مع هذا ضعيفة الذاكرة وبخاصة للحميد من الاشياء .

والمرأة من الناحية النفسية عاطفية في تصرفاتها يتحكم فيها الشعور والاحساس اكثر من تحكم الرأي والتدبير ، ولذا فهي كثيرة الانفعالات ، حادة المزاج .

وهذه الفوارق التي ذكرنا ها هي بالنسبة للرجل العادي والمرأة العادية في اصل الخلق والتكوين حين تمتد يد الطبيعة فتسوي خلق كل منهما ، ثم تسير هذه الفوارق تطورات هذا الخلق فتهدب كلا ما يوافقهما وهي له واعد - ولذا نراهما تنشر على الفتاة ثوب الانوثة الخلاب في دور المراهقة بينما هي تكون اعصاب الفتى وتنعى فيه خصائص الرجولة . وصدق الله حيث يقول : " احسن كل شي خلقه ثم هدى " . . .

ثم ان المرأة والرجل اذا مارقيا في سلم الرقي الاجتماعي درجات سايرتهما هذه الفوارق ايضا على ان يد التثقيف العلمي والترويض البدني اذا ما تناولت المرأة ، قربت بين الجنسين وعندبت هذه الاختلافات لكنها لا تستطيع ان تتناولها بالتغيير والتبديل .

فليس الانصاف اذا ان يتساوى الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات ، وهما مختلفان هذا الاختلاف الظاهر للعيان ، العائل للعلم والعقل منذ كان الانسان ، بل قبل ان يكون الانسان حيث يختلف الذكر والانثى في عالم الحيوان .

ومقتضى هذه الفوارق سنت الاديان شرائعها متمشية مع الحالة الاجتماعية للعصور التي ظهرت فيها .

فاليهودية فرقت بين الرجل والمرأة معتبرة الرجل كل شي ، واما المرأة فكانت صفرا على اليسار بدليل انها كانت تمنعها الارث مع وجود الذكر وكانت لا تبسح لها الوظائف العامة ، وكان لابيها الحق في ان يبيعها وهي قاصرة اذا الحت عليه الحاجة . والمسيحية قررت هذا الاختلاف ولم تغفله لانها حرصت على وحدة العائلة جاعلة الرجل عو الرأس . ويبعد وهذا جليا واضحا

من رسالة " بولس " الى اهل افسس اذ يقول : " يا أيها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب لان الرجل هو رأس المرأة ، كما ان المسيح هو رأس الكنيسة ، وهو مخلص الجسد ، ولكن كما تخضع الكنيسة للمسيح ، كذلك النساء لرجالهن في كل شيء " . . .

والشريعة الاسلامية كانت وسطا في احكامها وفي تقرير ما يترتب من الاحكام وفق هذا الاختلاف الطبيعي بين الرجل والمرأة . وعلى ضوء هذه الحقائق العلمية الخاصة بين الجنسين جاء الاختلاف في القرآن الكريم .

فورد في سورة " آل عمران " - على لسان ام مريم عليهما السلام - : " ليس الذكر كالانثى وفي سورة " النساء " " الرجل قوامون على النساء " بما فضل الله بعضهم على بعض " . وحيث وجد التفضيل ووجدت القوامة من جانب الرجل كانت المفضولية وكانت الخضوع من جانب المرأة وما كان ليجوز هذا التفاوت لو كانا سوا في الخلق والتكوين . وجاء في سورة " الزخرف " : " او من ينشأ في الحلية وعمو في الخصام غير مبين " يريد الانثى في نزعتها الى ما تتطلبه طبيعتها من التحلي والتزين وعدم قدرتها على افحام الخصم بقوة بيانها عند الخصومة . .

وليس من المهم في نظر الشريعة الاسلامية ان تساوى المرأة الرجل في كل شيء ، وان يكون لها مثل حقوقه ومثل واجباته لان المماثلة مع الاختلاف ليست هي النوايا وليست هي الانصاف . ولكن المهم ان تكون حقوقها مساوية لواجباتها وان يكون لها مثل ما عليها ، والا تظلم في حياتها الخاصة والعامة شيئا ، ولا يفوتها حق جديدة به وعمل تصلح له وتحسن ادائه . وقوام ذلك كله انهن " لهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة " . . .

والمرأة في غير هذه الدرجة التي ينفرد بها الرجال حيث تبطل المساواة والمشاركة في الملكات والاعمال ، تعتبر اختا للرجل وشريكة له في حياته ، هي منه وهو منها " بعضكم من بعض " ومساوية له في الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية وفي الحقوق والواجبات العامة . تعطى حقوقها وتسال عن واجباتها بالمعروف لا بالارهاق والذل .

وهذا هو غاية الانصاف الذي تجتمع فيه حكم الفطرة ، وحكم الاداب الانسانية ، وهما خير مناط لانصاف الشرائع والاحكام .

ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق الشخصية والمدنية يرجع الى حرية الملك والتعاقد . فلها ان تتصرف بأموالها - كالرجل سواء بسواء - بكافة وجوه التصرف وبدون توقف النفس . الا اذا اصدر منها او من وكيلها . وعنده ميزة عظيمة تجعل من المرأة عاملا قويا في زيادة الدخل القومي ، وخدمة المجتمع ، وتدل مالها من المكانة والتقدير بنظر الشريعة الاسلامية .

وليس من الخروج عن سواء التفكير ان يستطرد الفكر هنا الى سؤال لا بد ان يخطر على البال ، وهو السؤال عن الميراث : أهو حق أهو من الانصاف ، أهو من سنة الفطرة وحقيقة العدل ، أم انه كتب للمرأة نصف حق الرجل فأخطأ بما بالمعروف والمساواة

واعتقادنا ان الثورة الاصلاحية الاسلامية التي كانت تعمل عملها في المجتمع وتغير اوضاعه لتعميد اقامتها من جديد ، قامت على أسس اكيدة من الحق والعدل والمساواة وعلى هذه الاسس من المعاني الفاضلة قرر الاسلام للبنت نصف ما ل أخيها من الميراث

وقد يبدو - لاول وهلة - ان هذه القسمة غير عادلة وان الاسلام حابي فيها الرجل على حق المرأة . لكن هذا الحكم السطحي غير صحيح والمرء - مع قليل من التأمل - لا يلبث ان يرى فيه حقيقة العدل والانصاف .

ان هذه القسمة مطابقة للنظم الاجتماعية في كل زمان ومكان ولو خرج الناس عنها لكان - اجحافا معيبا .

والرجل لما تستلزمه حياته من تكاليف تزيد عن حياة المرأة يجب ان يمتاز بهذه الميزة المادية ، فهو مكلف بأن ينفق على المرأة كل ما تحتاج اليه من مقومات الحياة ، بحسب قدرته المالية ، ومكلف بالدفاع عن أسرته ووطنه ، ومكلف بالقيام بأعباء ما تستدعيه العادة والصرف من واجبات الضيافة ونحوها . كل ذلك واجب على الرجل ان يقوم به وحده . واما المرأة فانه لا يجب عليها شيء من ذلك ما دام الرجل موجودا . والمال الذي ترثه المرأة يعد ربحا خالصا لها قد لا يساويه نصيب الرجل المضاعف الذي تكثفه مطالب كثيرة .

ان للمرأة واجب في مال زوجها وليس للرجل مثل هذا الحق في مال زوجته ، والاسلام يحث على الزواج ، بل يفرضه ، وهو بهذا يضيف الى المرأة رجلا ويعطيها به حقا جديدا . فان هي ساوت اخاها في الميراث مع هذه الميزة التي انفردت بها ، انعدمت المساواة في الحقيقة بين الجنسين ، وخرج مفهوم العدل عن معناه الطبيعي الى معنى آخر من التباين وعدم التكافؤ .

فلم يكن من العدل ان يسوى نصيبها بنصيب أخيها ثم تذهب هي الى الزيادة بما تأخذ من الميراث والمهر والنفقة ، ويهبط هو الى النقصان بما يدفع من نفقات الزواج والاسرة ، ان ليس له الا مثل حقها في الميراث اذا تساويا .

ان ميراث البنت في الشريعة الاسلامية لم يقصد لذاته ، بل هو مرتب على نظام الزواج فيها . وهو كعملية الطرح بعد عملية الجمع لاجراء نتيجة صحيحة من العمليتين معا . فاذن وجب للمرأة ان تأخذ من ناحية وجب عليها ان تدع من ناحية تقابلها ، وهذا الدين يقوم

في اساسه على تربية اخلاقية عالية ينشيء بها طباعا ويعدل بها طباعا اخرى .

ثم هناك حكمة سامية اخرى وهي ان المرأة لاتدع نصف حقها في الميراث لاختيها يفضلها به - بعد الاصل الذي نهبنا اليه - الاللتعين بهذا العمل في البناء الاجتماعي اذ تترك ماتتركه على انه لامرأة اخرى عي زوج اختيها ، فتكون قد اعانت اخاها على القيام بواجبه للامة ، واسدت للمجتمع عملا آخر اسى منه بتيسير زواج امرأة من النساء .

ان مسألة الميراث عذة متغلغلة في مسائل كثيرة لامنفردة بنفسها ، وانها احكم الحكمه اذا اريد بالرجل رجل امته وبالمرأة امرأة امتها ، فاما اذا اريد رجل نفسه وامرأة نفسها ، وتقرر ان الاجتماع في نفسه حماقة ، وان الحكومة خرافة وان الامة ضلالة ، فحينئذ لاتقلب آية الميراث وحدها ، بل تنقلب الحقيقة لتصبح تشريعا ظالما يتبرم به الناس عندما يصطدمون بالحوادث الطبيعية .

فمن الغفلة اذا ان يقال : ان المرأة مغبونة الحق في الميراث ، بل المعقول الظاهر ان المرأة لو زادت عن هذا القدر من الحق لاصبح ذلك اجحافا ظاهرا بالرجل وخروجا عن مبدأ المساواة في الحقيقة .

وظن بعض الجهلة بالتشريع وطبائع الام ان الشريعة الاسلامية مهينة للمرأة في هذه الناحية ، وقد غفلوا من ان بعض الام العريقة في المدنية تجعل للرجل حق الحجر على زوجته في تصرفها المالي ، وبعضها يرى الحق في الميراث لولد المتوفى الاكبر .

انما الشريعة الاسلامية نظرت الى المصلحة من جميع جهاتها وقررت حقيقة العدل بين الرجل والمرأة واعطتها نسيبها المنصف لها .

والاسلام يبيح لها ان تثمر مالها بما يصلحه وينميه فاذا هي اخذت في ذلك وثمرته ، فلنقارن بين ما يصير اليه مالها بعد حقيقة من السنين وبين ما يصير اليه نصيب اختيها ، فاننا نجد ان الاسلام بهذه القسمة قد انصف البنت انصافا لا يقصر بها عن السعة التي قررهما لاختيها .

فاذا حرصت المرأة على تثير مالها ، واكتفت من النفقة بما تأخذ من زوجها ، كان رأس مالها بجانبها رصيذا كافيا يواجه ما قد تأتي به الايام من طوارئ المرض ، وما كتب في بطيات القدر ، مما يحتج به ادعيا الغيرة على حقوقها .

والكلام عن الميراث يستلزم الكلام عن الشهادة من حيث انها لاتصح الا بامراتين فسي مقابل صحتها برجل واحد في الاشياء التي يطلع عليها الرجال .

وحقيقة الامران الاسلام نظر الى التكوين "السيكولوجي" للمرأة في هذه الناحية بالسذات

وقد وضع لنا آتفا مما ذكرناه في " الاختلاف بين الرجل والمرأة " انها عاطفية ، وسريعة التقلب وضعيفة الذاكرة . فيخشى في شيء خطير كالشهادة ان تجزع لعاطفتها ، فاشترط الاسلام وجود اخرى معها وذكر السبب في ذلك وعمومخافة " ان تضل احدا عما فتذكر احدهما الاخرى ولا صلة هنا باعليتها ولا بتمام مساواتها بالرجل .

ذلك هو نظر الاسلام في حقيقة الميراث والشهادة من المرأة ومكانتها في الحياة من الرجل . . اما مساواتها بتكاليف العبادة واعليتها للايمان واستعدادها لطاعة الله ومثوبته فقد جعلها الاسلام فيه منذ اللحظة الاولى على قدم المساواة مع الرجل .

والمساواة المطلقة بين المرأة والرجل في حدود الجرائم السياسية والجزائية والمدنية وفي سائر القصاص دليل على ماللمرأة من شرف المنزلة والحقوق الكاملة . وكتب ان " النفس بالنفس " وهي من ارفع المبادئ الجزائية في مفهوم الحق .

فكل ما فرض على المسلمين من واجبات او منح لهم من حقوق وكل ما يترتب على هذه الحقوق والواجبات من نتائج مختلفة يشمل المرأة والرجل على السواء دون اى تفرق او تمييز . فالمرأة ليست اخط قدرا واطرف منزلة من الرجل في نظر الشريعة الاسلامية وانما هي احاطتها بما يصون كرامتها ويحفظ انسانيتها . وطبيعة الانوثة الخاصة بها رفعت عنها تكاليف الحياة ومشاقها واستحسن لها تدبير منزلها ، ومراقبة ابنائها وبناتها وفرضت عليها ان تلزمهم وتعلمهم الادب . قال (ص) " الزموا اولادكم وعلموهم الادب " فان لم ينشأ الصغير على الفضيلة ناصبها العداة وتمود الشهوات الفاسدة وهام في فوضى الرذيلة .

وجعل الاسلام للمرأة فوق عذا حقوقا فسيحة المدى سامية الغاية . . فجعل لها حقا في المهر ، وحقا في استثمار مالها ، وحق اختيار زوجها ، وحق طلاقه اذا اشترطت ذلك عند العقد ، وحق الجهاد اذا دهم بلاد المسلمين مداهم ولو بدون اذن زوجها ، كما جعل لها حقوقا على زوجها وحقوقا على وليها وحقوقا على الهيئة الاجتماعية . .

ومن الحقوق العامة التي ضمنها لها الاسلام وما كان يعترف لها به من قبل ، حق الحياة ، فكل لها هذا الحق الطبيعي كما كفل لها حسن المودة والمعاملة ، واوصى المسلمين ان يستقبلوا اولادها بالرضى وزجر الذين يستقبلونها على غيظ وحرده : " واذا بشر احدكم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب الاساء ما يحكمون " .

وقضى الاسلام للمرأة بأن تكون انسانا مرعي الحقوق والواجبات . . ووجب لها حق الحرية حرية الاجتماع ، وحرية الرأي وحرية العقيدة ، وحرية العمل . .

اما حرية الاجتماع ، فانها تحررت من القيود الجاهلية ، وتبوأ مكانتها اللائقة بها في المجتمع الانساني وابتح لها فعل كل مالا نقيصة فيه . فلم تمنع من زيارة والديها واخوتها ومن توأم زيارتهما له من أقاربها وصدقائها ، كما انها لم تمنع من ان تخرج الى الحقل او الى السوق او الى اي مكان آخر لا اثم فيه لشراء ما يحتاج اليه بيتها ونفسها وقضاء مصالحها . . . ومن ان تذهب للعبادة وتحضر الصلوات الجامعة . . . ومن ان تخرج لضرورات العلاج او الى قاعات العلم والمحاضرات للتزود بما يثقف عقلها وينذب نفسها ، ويعرفها بواجبها في الحياة . وان تشهد اجتماعات المسلمين العامة في الامور الهامة مدنية عليها من جلابيها ظاهرة بشكل لا يثير الفتنة على ان لا تكون في تلك القاعات والاجتماعات عرضة لمجون العابثين وفساد مرضى القلوب

واما حرية الرأي فان الاسلام اباح لها ان تبدي رأيها فيما يتعلق بشؤونها علنا وعلى رؤوس الاشهاد ، وحتم ولي امرها الخضوع لرأيها اذا دعت به بالحجة والبرهان كما حدث عندما صعد عمر بن الخطاب المنبر وخطب الناس يأمرهم بعدم المغالاة في المهور ويعرض عليهم رأيه في وجوب تحديدها فردت عليه رايه امرأة من الحاضرات مستدلة بقوله تعالى : " وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم اجداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا اتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً " فخضع عمر لرأيها ورجع عن رأيه قائلاً : أصابت امرأة واخطأ عمر .

واما حرية العقيدة فان الاسلام لم يخجل للرجل سلطانا على دين زوجته فليس له ان يكرهها على تغيير دينها - يهودية كانت ام نصرانية - بل تبقى معه اليهودية يهودية كما كانت ، وتبقى النصرانية نصرانية كما كانت ، وهذا ما رسمه القرآن الكريم بقوله : " اليوم احل لكم الطيبات والمحسنات^{من} المؤمنات والمحسنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن اجورهن ، محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان . "

ولا تتحول واحدة من هؤلاء عن دينها الى اي دين آخر الا بمحض ارادتها . والله سبحانه يقول : " لا اكراه في الدين " .

واما حرية العمل فيان الاسلام اباح لها ان تكسب كما يكسب الرجال " للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " .

فليس ما يمنع المرأة ان تحترف اي حرفة تكسب منها الرزق الحلال مادامت الضرورة تدعو الى ذلك وما دامت تختار لنفسها الاوساط الفاضلة وتلتزم خصائص العفة .

فالاسلام اعطى المرأة الكثير من الحقوق كلها ما فرص عليها من الواجبات ، واقلمها في الحياة مع الرجل على اساس دقيق من المساواة والعدل والاخاء ، واعتبرها شقيقا ن

ينحدران من نفس واحدة " ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة " وبنى ما بينهما من بعض الفروق في التشريع على ما فيهما من الاختلاف والفوارق الطبيعية التي تميز الذكر عن الانثى .

والواقع انه ما بناء الاسلام بين الجنسين من التفريق في التشريع عو تفضيل للرجل لا يفض من انسانية المرأة لانه تفضيل نشأ من تفرقة عضوية بينها وبين الرجل لا من تفرقة في الجوهر والمعدن الثمين . . وما كان من التفضيل راجعا الى فروق عضوية لا يستأهل ان يأسى عليه احد فان فضل الله سبحانه معقود بتزكية النفوس لا بتفرقه عضوية لا تقدم ولا تؤخر . وكل ما صرح به القرآن الكريم من الفاظ التفضيل او معانيه هو خاص بالتفضيل الحسي الذي لا يمس الجوهر وهو من قبيل قوله تعالى : " والله فضل بعضكم على بعض في الرزق " فليس التفضيل في الرزق بمنقص احدا قدره ، انما هو تفضيل قضت به طبيعة الاشياء والاجتماع ليقوم الناس في درجات يخدم بعضها بعضا . . فذهبت المرأة في المجتمع بما ذهبت به من وضع . . وذهب الرجل بما ذهب به ، فان سنة الفطرة لا ترمي الى توحيد العمل والحق بل الى توزيعه وتنويعه ولا تجعل جنسين ليشتركا في حقوق واحدة وواجبات واحدة بل تجعلهما جنسين ليهتلفا في الحقوق كاختلافهما في الواجبات .

ومن ثم كانت عوامل الذكورة انشائية ، وعوامل الانوثة سلبيه . فالذكورة في جميع الحيوانات هي المجتهدة الطالبة والانوثة هي الملبية المطلوبة وان اشتركا في رغبة التفاضل واستبقا النوع ، وعلى هذا كان من مصلحة النوع ان تكون للذكورة التي هي الطالبة المجتهدة مزينة الطاعة التي لا تمتد الى حرية الاجتماع ، ولا الى حرية الرأي ، ولا الى حرية العقيدة ولا الى حرية التصرف في الاموال الشخصية ، ولا الى المساواة بين الرجل والمرأة . . بل ان تلك الطاعة تصبح - بعد ان تنسلخ عما تخاف عليه المرأة من حقوقها ومقومات انسانيتها - محصورة بحدود مقررة بحكم الواقع وتوجيه الفطرة .

هذه هي الحقيقة الماثلة بين اعيننا ، وعلى اساسها ينبغي ان تبني المذاهب والآراء .

اما المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة والماتلة الكاملة في الحقوق والواجبات فهي نظرية لا وجود لها في الحقيقة ولا قيمة لها في الواقع القائم على الفطرة التي لن تتغير قط مادام ليس في استطاعتنا ان نزيل اسباب الانوثة من المرأة وما تستلزم من الحمل والولادة والرضاعة مالم يغير الله خلق الانسان ويسلبه عاطفة الحب التي تحمله على الزواج والتناسل .
والعالم الاجتماعي "غوستاف لوبون"^(١) نادى بخطأ مبدأ المساواة المطلقة واعتبر ان

(١) : المرأة - محمد رضا ص ١٥ نقلا عن : " سر تطور الامم - غوستاف لوبون " .

هذا المبدأ الشاذ اقام في اوروبا ثورة ارتج منها الكون واذكى في القارة الامريكية نار حرب الاجناس .

ومن امثلة المذاهب التي تقسر الحقيقة على موافقتها " مذهب الشيوعيين " في التسوية الكاملة بين الرجل والمرأة . فهم يريدون ان يهدموا الاسرة لان الاسرة في زعمهم اصل الاستغلال وان الاستغلال قائم على الاختلاف بين حقوق الرجل وحقوق المرأة ولهذا يجب ان يبطل هذا الاختلاف وان تتقرر المساواة بين الرجال والنساء في جميع الاحوال وفي جميع الاعمال . وهذا تسخير للحقيقة في سبيل الرأي ، وهو وحده كفيل بالقضاء على المذهب الشيوعي واقتساره عاجلا او آجلا على موافقة الحقيقة التي يريد هو ان يقتسرها على هواه . وليس ادل على ذلك أكثر من تراجع الحكومة الروسية عن نظرية المساواة المطلقة بين الجنسين .

فقد ذكر الاستاذ العقاد بلسان مجلة الرسالة (١) : ان الحكومة الروسية امرت بالفصل بين الجنسين في دور التعلم بعد ان مزجت هذا التعليم سنوات متتاليات على اساس المبدأ الشيوعي القائل بمساواة الرجل والمرأة في الملكات العقلية والنفسية ، وبت هذه التفرقة على تحقق الفروق بينهما مع اتحاد السن والمجهود فيهما . وهذا القرار له شأن في قرارات الترييب الحديثة . ثم ختم كلامه منددا بطلاب المساواة الى ان قال : وهذه هي الحقيقة التي ينبغي ان يتلقفها ببغاوات الصيحات الجديدة في هذا الشرق المسكين ، هذه الصيحات التي لا يصح ان تتردد الا في الاقفاص التي تليق بها ولا تتجاوزها الى حقائق الحياة وقواعد الآراء التي تناط بها مسائل الاجيال .

*** **

(١) : مجلة الرسالة - العدد الصادر في يونيو عام ١٩٤٤ .

المرأة والتعليم

نظرة دقيقة في رقي الامم الناعضة على اختلاف انواعها وتباين نزعاتها ، نجد ان العلم والمعرفة عما حجرا الزاوية الاساسيين في اشادة يقظة هذه الامم .

فالعلم عماد الاصلاح وركن النهوض ومصدر الرقي والحضارة . ولو اجيل الطرف بعين الحكمة لوجد ان التعليم للرجل وحده لا يكفي لتكوين اسباب النهضة واحراز قصب السبق في مضمار الحياة الحقبة التي ينشد عما كل من له قدم راسخة في التعقل والامعان .

ان وجوب تعميم العلم بين الجنسين واجب تقتضيه الضرورة الملحة لانهما اسس العائلة البشرية ، وجسم المجتمع الحي الغني بمقومات الحياة والظعم بشتى الفرائز والملكات والقابل للتشكل والتكيف في سرعة ويسر لما يتطبع عليه الجنسان من اسباب الخير والشر . وتستطيع الام اذا استنار ذمها بنور العلم وتغذى عقلها بخالص المعرفة واعد تفكيرها ونفسيتهما للقيام بواجبها ، ان تمون المجتمع بخلاياه الاولية ، وهم اطفالها ، تموين كيف وكم وان تمدعم للحياة اعدادا يشقون به طريق المجد في غمارها ، عدتهم جسم قوي وفكر مثقف وخلق قوي

ولما كان اشرافها الكلي على اولادها يمتد الى ما قبل البلوغ كان عليها واجب خطير واجب التوجيه الحسن والاعداد الصحيح القائم على معنى دقيق من العقل والتمييز وعلى هذا الاساس جاءت الشرائع تتناوب على ايدي المشرعين على مدى الحقب وتوالي القرون منادية وجوب تعليم الجنسين ومقررة مسؤولية الابوين بالنسبة لاولادهما ، وحملت الام الشطر الاكبر من هذه المسؤولية لما لها من الاثر العميق في نفوس اولادها ، وهي محقة في ذلك بدليل شواهد التاريخ ووقائعه . . .

لقد اشرت ام الامام الشافعي في ابنها تأثيرا بليفا حيث بثت في روعه من روحها النقية وفي عقله من علمها الغزير ما جعله مضرا للامثال بين عظماء الرجال .

كما يرجع الفضل في شجاعة ابناء الزبير بن العوام الى امهم "اسماء بنت ابي بكر" فلقد بثت فيهم روح الشجاعة والفناء في سبيل العقيدة ، والمغامرة في سبيل المجد ، ولم تفر عمتها عن بث هذه الروح مفضلة لاولادها الموت على الحياة في سبيل ايمانهم بعقيدتهم . وفي عصرنا تربي الامم الجرمانية والسكسونية اولاد عمال الكفاح والنضال في سبيل العظمة الشخصية والعزة القومية لتجعل من معنى الكفاح والنضال مبدأ اولادها وقيلتهم المرتجاة .

سألت الكاتبة الانكليزية "زجلر" عظيما من بني قومها عن سبب عظمته فأجاب : " ان قراءة امي لي الكتب الاخلاقية في طفولتي هي السبب فيما وصلت اليه " .

فالطفل الذي نريده قويا في جسمه قويا في خلقه مؤمنا بنفسه ووطنه، انما ننتظره دارجا من احضان الامهات اللواتي تعهدن تعليمه في ادوار طفولته الاولى وفرسن فيه خلاصة ما اكتسبن من فن وعلم بالتربية الصحيحة الحققة . . . فصلاح تربية الرجل منوط بصلاح تربية المرأة ، وتعليمها من الدواعي والاسباب المهمة في رفع مستوى الامة العلمي والاجتماعي والاخلاقي لانه يتوقف على هذا التعليم ، تعليم الاجيال الصاعدة واعدادها ، وتد قال علماء الامريكان : " اذا اردت ان تربي طفلا تربية حققة ، فأبدأ بتربية امه " .

وعلى هذا القانون الطبيعي الذي يقتضي ان تكون المرأة احد ركني الاسرة، والمدرسة الاولى في بناء المجتمع نادت الشريعة الاسلامية في ايجاب العلم على الجنسين . قال رسول الله (ص) : " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " والقي القرآن الكريم على الرجل والمرأة امانة الدين والعلم بالشريعة، وجعل كلا منهما مسؤولا عن تصحيح عقيدته وعبادته وخلقته وعمله . . . فما لم يتعلم كل منهما ما يهذب نفسه ويرقي خلقه ، ويرتفع بمداركه، وقع في اثم التفصير وعرض نفسه للمعاصف الجهل والفضى ، والله سبحانه يقول : " يا ايها الذين آمنوا—وا أنفسكم وأهلكم نارا وقودها الناس والحجارة " . . . وكلمة الذين آمنوا شاملة للمؤمنين والمؤمنات بصفة قاطمة ولن يستطيع احد منهم او منهن ان يقي نفسه واهله النار الا اذا تعلم من العلم ما يعرف به حق ربه وحق حياته وحق امته . . .

فالاسلام دفع المرأة الى العلم بكلتا يديه ورأى وجوب تهذيب خلق المرأة منذ النشأة الاولى وتربيتها على الفضائل والكمالات النفسية التي تكمل بها الحياة الانسانية في ذاتها . . . واوجب على من يتولى تربية الفتاة ان يبادرها من بداية صباها على تفهمها دينها وتعويدها حب الفضيلة وتعليمها القراءة والكتابة واطلاعها على اصول الحقائق العلمية ، وان تعرف مواقع البلاد ، وتجول النظر في تاريخ الامم وان يكون ذلك كله في نفسها عرفانها العقائد وخالص المعرفة ليستعد عقلها لتلقي الافكار القويمة وطرح الخرافات والاباطيل التي تفتك بعقول الناس لتتكافأ مع الرجل في الحقوق والواجبات ، ولتتمكن من مجاراته ومسايرته في العمل صيانة لحقوقها ، ولا تم حفظا للنوع الجنسي وصلاحه ثانيا . . . وخلاصة القول : ان الشريعة الاسلامية جهلت العلم مشاعا وفرضا شاملا لا يخص نوعا دون آخر . والله سبحانه يقول : " يرفع الله الذين آمنوا والذين اوتوا العلم درجات " . . . وكلمة الذين آمنوا شاملة الرجل والمرأة باتفاق العلماء . . . ويقول ايضا : " هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " . . . " ومن اوتي الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا " .

وكانت النساء في عهد النبي (ص) يحضرن مجالس العلم . وقد نبغ منهن سيدات كان لهن على الرجال فضل في العلم والمعرفة . ومنهن السيدة عائشة فانها كانت مرجعا لكبار الصحابة في الدقائق العلمية . وقد درج على ذلك المسلمون الذين من بعدهم فكانوا يعلمون بناتهم كما يعلمون ابناهم . وقد الف بعض العلماء كتابا خاصا في فضليات النساء المسلمات . وبعد ان بينا مسألة تعليم المرأة في الشريعة الاسلامية وحللتناها التحليل العلمي ونظرنا اليها من كل نواحيها بمنظار دقيق مجرد بقي علينا ان نبحث على احكم اسلوب نوؤدى به للمرأة هذا الواجب .

ولا نزاع في ان اول ما يجب ان يقيم عليه اسلوب تعليمها هو تهذيب نفسها وخلقها ووجدانها بالعقائد الصحيحة ، والمعارف التي تنير ذهنها ، وتغذي عقلها وتوثق رابطتها بما حولها من شؤون الحياة .

ولما كان التفريق في الخلق بين كل من الرجل والمرأة له اثر في حياتهما وتكوينهما العقلي والخلقي كان للرجل اختصاص في الحياة غير اختصاص المرأة ، وللمرأة اختصاص غير اختصاص الرجل . فان سنة الفطرة لا ترمي الى توحيد العمل بل الى توزيعه وتنوعه وما هذا الاختلاف في التكوين الطبيعي الا ليتجه كل منهما الى ما اعد له .

فأى الاسلوبين اذا اصح للمجتمع واليق بفطرة الحياة ؟ ان تثقف المرأة في مهمتها التي اعدتها لها الطبيعة او تثقف بما لا يمت الى هذه المهمة بصلة ؟

اننا لاننكر ان للمرأة عقلا كمقل الرجل ولا نجد انها تفهم ما يفهمه الرجل من العلوم والاداب ، ولكن القضية هي اننا نريد ان نوزع هذه العلوم والمعارف على الذكر والانثى كل بحسب الاستعداد الخلقي الذي حددت به الطبيعة لكل منهما مهمته في الحياة .

ان من الدعاة لحقوق المرأة من ينحى باللائمة على الحكومة انها تبعت المبعوث السي الجامعات العلمية الاجنبية ليختص في فرع من فروع العلم وتنفق عليه ما تنفق من المال فاذا اتم تحصيله وتخصه وعاد ، اسندت اليه من الاعمال ما لا يمت الى فنه بصلة يصيرون في ذلك على الحكومة ويعتبرونه شذوذا عن الاوضاع السليمة ومخالفة لسنن الطبيعة في الاشياء - ولهم في ذلك كل الحق - فما بالهم يسيغون الاخذ بمنطق التخصص العلمي في توزيع الاعمال على كل بحسب ما اعد له ثم يتنكرون لمن يقول بمراعاة ذلك المنطق السديد في توزيع الثقافة على الرجل والمرأة .

ان تعليم المرأة وتثقيفها يجب ان يتفق وطبيعتها كزوجة وأم وحانية على الانسانية "نسيكولوجيتها" حددت نوع ثقافتها ومن الخير لها والمجتمع ان تتعلم اشياء

عن التربية الجنسية والحياة الزوجية وسياسة الاسرة وطبيعة الطفل وغرائزه كما تدرس شسؤون التطبيب والتمريض ثم طرفا من الفنون الجميلة تهذب بها شعورها وتبرز شخصيتها، وطرفا من حوادث التاريخ تتخذ منها العظة والاعتبار ثم تحيط بمفهوم الدين تضي به روحها وتحيي ضميرها . . قال " فنلون (١) " . " وما ان وظيفة النساء في الهيئة البشرية تباين وظيفة الجنس الاخر وحب ان يكون تعليم النساء متفقا وهذا التباين " .

ولقد انشأت الامم الراقية مدارس لهذه الغايات النبيلة فعمادت بالخير العميم على المرأة وعلى الدولة معا . فاليابان مثلا انشأت مدارس اسمتها " مدارس الخطيبات " مهتها اعداد الفتيات لحياة الاسرة وتفهيمهن الثمن حق للمنزل كي يعددن للوطن شباها كامل الاعداد مستنكرة عليهم ان يسترجلن في عيشهن او ثقافتهن . وجاء هذا الاسلوب التعليمي بفوائد جليلة ومنافع عظيمة .

فاذا ما شاءت المرأة ان تحتاز هذا النطاق فتدرس دراسات عالية مشوقة لتتخذها سلما لها في الحياة العامة فهي كما صورها الاستاذ " محمد البنداري (٢) " اما امرأة شاذة خرجت بها الطبيعة على ما لوفها او امرأة حاولت التحدي للقطرة وستجيبها على تحديها باضعاف الناحية النسوية فيها وتتراخ في اعصابها الفكرية . ومتى فسدت طبيعة الانوثة فيها عدت من شوان الخلق كالناقة المستجملة والجمال المستنوق .

على انني ارى ان لانقف في وجه هؤلاء الشاذات بل ننتظر الزمن يطلعنا بعض اسراره وحقيقته فاما خروج عن نطاق الرقة ومشاعر الانوثة الى الاسترجال الخشن . . او نبوغ يفيد الامة وينهض بها . حتى وان ثبت ذلك عن واحدة منهن فغيرها لا يقاس عليها ومن عداها لاعبرة به .

واذا كانت الظروف تدعونا الى ان يكون الفتيات طبيبات او مدرسات فلا بأس بذلك لاننا نستحسن ان يكون الطبيب الذي يعالج المرأة امرأة مثلها ، والمدرس الذي يعلمها امرأة ايضا . اما تعليم الحقوق والكيمياء والهندسة المالية وتحطيم الذرة فما ذلك من لوزامها ولا من غاياتها ولا يكون الا على حساب المهمة الاصلية التي اعدت لها الفتاة .

بقي بعد ذلك فيما يتعلق بخصوص الاختلاط في مجالس العلم ، وبداية ان الساعي لتحصيل العلم لن يحصله الا بعقله لان العقل عواداة الفهم كما انه ايضا اداة لفهم الفهم في مجلس العلم . فاذا تحققت المرأة بمعاني العفة ومظاهرها واتيح اختلاط لا يسمح لها وللرجل كليهما ان يركزا انتباههما الا في غير العلم فلا بأس بذلك . والشريعة اباحت للمرأة ان تخرج لقاعات

(١) : تربية البنات - الباب العاشر - تأليف الاستاذ فنلون وتعريب صالح حمدي حماد .
(٢) : المرأة ومركزها الاجتماعي في الدولة - محمد البنداري ص ١٨١ .

العلم والمحاضرات للتزود بما يتقف عقلها وينير ذهنها ويعرفهما بواجبها في الحياة
على ان لا تكون في تلك القاعات عرضة لمجون العابثين وفساد مرضى القلوب ، وان يكون هناك
اطمئنان أكيد الى ان الرذيلة لن تقع باسم الفضيلة فالدين الاسلامي لا يريد تنقيص
المرأة واهانتها وانما يريد رفعتها ، والبعد بها عن معارع السوء ومطامع فاسدي الاخلاق
من الرجال . . . يريد منها ان تتبوأ مكانتها اللائقة بها في اسرتها ومجتمعها وعي مؤمنة
بنفسها شديدة العزة بكرامتها وانسانيتها ، لا يطمع في عفاها احد ولا تستهويها لذة فاسدة .
فأما اختلاط الجنسين في قاعات المحاضرات ومجالس العلم بالشكل القائم الان ، وان كان
اساسه فضيلة وهو العلم الا انه خرج الى معنى آخر لا يمت الى الاسلام بصلة

ونحن لانريد هذا الاختلاط الذي لاتجد الفتاة او الفتى ، هجيراً من مكان العلم ينفي عنهما
الريبة ، والذي يحقق للشباب صورة الفتاة ويحقق للفتاة صورة الفتى وان تبرز حقائقها من
المرأة والاحمر والثوب ، ويطلق فكرها يتجاوز الحدود ، ويرهف عواطفها لما تتلقى من نظرات
الاعجاب وكلمات الثناء ، وعبارات الاغراء حتى وتصبح فتاة العلم قصة توفىها اربع اعين فسي
وجهين اول الكلام عنها الهمس بين اثنين دون غيرهما .

فاذا كان من الضرورات الاجتماعية ما يلجى المرأة الى الاختلاط في مجالس العلم ، فان
من الواجب حينئذ ان تراعي معاني العفة ومظاهرها لابعاد فتنة المرأة عن الرجل وفتنة الرجل
عن المرأة ، وان يكون هذا الاختلاط بقدر ضرورته لا ان يصبح نظاما عاما ، فيكون له اسوأ
الاثار في حياتنا الاجتماعية .

جا " للكاتبة الاجتماعية " سيسيلي هاملتون^(١) : عند معالجتها قضية الاختلاط في التعليم
ان " القاعدة السائدة في انكلترا هي فصل الفتاة عن الفتى في الدراسة بمجرد انقضاء طور
الطفولة . ولكن لهذه القاعدة شواذ اذ يوجد بيننا من يدافع عن التعليم المختلط ، لذلك
نجد عددا من المدارس الداخلية المتناثرة في انحاء بريطانيا تطبق هذا المذهب . وبالرغم
من انه قد مضى على وجود هذه المدارس زمن طويل فانها مازالت اقلية ضئيلة . فالتعليم
المختلط في انكلترا لا يجد تأييدا عند اغلب الاباء البريطانيين فهم يشكون في حكمة هذا
التعليم وينظرون الى محبذية على انهم شواذ . وقد يتردد الاباء البريطانيون حتى الذين
يعملون الى التقدم والتطور والذين يخاطرون ببعض التجارب في نواح اخرى ، فيما يتعلق
بمستقبل اولادهم ، ولهذا السبب لم يثبت التعليم المختلط قدميه حتى الان ولم يكن للمدارس
التي يتعلم فيها الجنسان جنبا الى جنب الا التأثير المحدود في انكلترا الحديثة

(١) : المرأة الانكليزية - سيسيلي هاملتون ص ٢٦ .

ان التعليم المرأة في العصر الحاضر اصبح ضرورة ملحة في كل مجتمع ، وواجبا خالصا لامناع منه حتى تتمكن المرأة من مجارة الرجل وتصبح الحياة بين الجنسين قائمة على دعائم ثابتة من العلم والحقيقة ، فمركبة الحياة لا بد لها من جوادين هما الرجل والمرأة ، ولكل نفس حق طبيعي في تنمية ملكاتها الى اقصى حد ترمي اليه حسب استعدادها .

xix xix xix

المـــــــرأة والزواج

نظم الاسلام علاقة الزوجة بزوجها بمجموعة من الحقوق والواجبات والاداب ما يقيم من هذا الزواج مجتمعا مثاليا مترابط الاواصر ، قائما على الحب والتراحم والايثار ورعاية الكلمة الشخصية لكل من الزوجين ، مع الاستمسك بسائر المثل التي تنزع بالمرء دائما الى معالي الامور .

والشريعة الاسلامية قررت حقوق الزوجة قبل زوجها على اكمل وجه وادق اعتبار . وجاءت بها على قسمين ، قسم نصت عليه صراحة ، وقسم ناطته بالعرف والعادة ، ما اصطلح عليه الناس ما لا يخالف نصا من نصوص الشريعة . . وليس الخوض من هذه الحقوق الممنوحة للزوجة ان يترتب مثلها للرجل . لان المماثلة مع الاختلاف ليست هي الصواب ، وليست هي الانصاف بل الخوض ان لكل واحد حقوقا وواجبات تتناسب مثل ما لآخر وما عليه . فالمماثلة في الوجوبه اما الجزئيات الممنوحة والمطلوبة من كل منهما فانها تارة تكون متماثلة ، وتارة تكون مختلفة .

فمن الحقوق المتماثلة الاخلاص ، وهو ان ينهض كل منهما برغبة صادقة لا يشوبها رياء ، ولا يخالطها نفاق الى القيام بواجبه للآخر ، وان تكون هذه الرغبة متمكنة بالحب الاكيد والتعاون الصحيح .

ومن اهم الحقوق والواجبات المتماثلة التي يجب على الزوجين القيام بها كتمان السر ، فاذا اسر احد الزوجين الى الاخر حديثا وجب عليه كتمانه وعدم الافشاء به مهما حدث بينهما من شقات وخصام .

ومن هذه الحقوق ايضا ان ينظر كل من الزوجين الى الاخر نظرة احترام وتقدير ، فلا يحل للرجل ان ينظر الى المرأة نظرة استخفاف واحتقار ، او يظن انها ليست الا محلا لقضاء شهوة بدون نظر الى السبب الحقيقي الذي جمع الله الزوجين من اجله ، كما لا يحل للمرأة ان ينحصر غرضها من الرجل في مجرد ارضاء شهواتها ، او ان تنظر اليه كشخص مسخر لآربها المادية ولذاتها الجثمانية ، بل يجب عليها وعلى الزوج ان يقيما علاقتهما على معنى اسمى واجل من كل شهوة ولذة . فالخوض من اجتماع الزوجين انما هو تكوين اسرة صالحة تنفع المجتمع الانساني وتعمل على التقدم والارتقاء كما هي سنة الله في ذلك النوع .

اما الحقوق المختلفة التي تترتب على الزوج لزوجه فانها تتفاوت بتفاوت حال الزوجين الطبيعية التي فطرهما الله عليهما . واهم هذه الحقوق :

١- المهر .

٢- الاستقلال المالي .

٣- الانفاق .

٤- احسان العشرة .

وقبل ان تنتقل لبيان هذه الحقوق مبيحين الايجاز الذي التزمناه ، نورد كلمة مقتضية عن حق المرأة في اختيار زوجها . . .

فللمرأة - ثيبا او بكرا - كمال الحرية في قبول او رفض من يأتي لخطبتها ولا حق لابيها او وليها ان يجبرها على ما لاتريده . قال رسول الله (س) " لاتتزوج الايم حتى تستامر ولا البكر حتى تستأذن " . والايم هي الشيب ، والاستثمار هو طلب الامر ، فلا يعقد عليها حتى تشاور وينطلب الامر منها وعلامة اذن البكر السكوة ، كما جاء في بعض الاحاديث عن البكر ان " اذنها صماتها " .

فاذا تزوجت الشيب دون ان تستامر فالعقد باطل ، واذا تزوجت البكر دون ان تستأذن فهي بالخيار . . . ان شاءت امضت العقد وان شاءت ابطلته .

ومما ورد ان فتاة جاءت اليه (ص) فقالت : " ان ابي زوجني ابن اخيه ليرفع لسي خميسته . . . فجعل الامر اليها فقالت : " قد اجزت ما صنع ابي ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس للاباء من الامر شيء " . وهذا اسمى مانالت المرأة من الحرية والكرامة الانسانية والاعتراف بشخصيتها المميزة .

.

المهر

تسير النظم الاجتماعية في تعيين الناحية التي تتحمل المهر على احدى طرفتيين :

الطريقة الاولى : ان يكون هذا المقابل حقا للزوجة على الزوج . وقد اخذ بهذا النظم كثير من الامم في مختلف العصور . . . فقد كان النظم السائد عند معظم الامم السامية والهندية والاروپية القديمة (١) .

وترجع اهم الامور التي يتمثل فيها هذا المقابل الى اربعة انواع :

٢ - فاحيانا يتمثل في مال يدفعه الزوج او اقاربه للزوجة او اقاربها ، وكان هذا المال يعتبر قديما تمنا للزوجة . ولايزال على هذه الصورة السريخة عند كثير من الامم البدائية ، حتى السواد الاعظم من الناس في الامم التي تسير على هذا النظم في الوقت الحاضر ينظرون الى المهر نظرتهم الى انه مقابل يدفعه الزوج في نظير حيازته للمرأة وتملكه اياها . فعند قدماء العبريين - مثلا - كان النظم السائد هو نظام المهور ، ومع ذلك اباحت الشريعة الموسوية للوالد في حال عوزه وعسرته ان يبيع بنته ببيع الرقيق بثمن صريح على شريطة ان

(١) الاسرة والمجتمع - الدكتور عبد الواحد وافي ص ١٠٧ .

يتمهد المشتري ان يتزوجها او يزوجها احد ابناؤه . صحيح ان البنت التي كانت تباع على هذه الصورة كانت تعتبر زوجة من الدرجة الثانية لازوجة أصلية ، ولكنها كانت مع ذلك زوجة على كل حال ، وكان عقد البيع الذي يجري بشأنها بمنزلة عقد الزواج .

ومهما يكن من الامر فان هذا النظام يدل على كل حال ان العبرانيين مع سيرهم على نظام المهور في الزواج لم يتحرروا تحورا تاما من نظام الثمن بشكله الصريح .

ولئن كانت شريعة اليهود اليم تفرض للمرأة مهرا ، فانها لا تملك لها بالفعل الا اذامات زوجها او طلقها لانها في نظر اليهود ليس لها ان تتصرف في مالها وهي ذات زوج .

ب - واحيانا يتمثل هذا المقابل في هدايا يقدمها الخطيب لخطيبته او لاهلها او يتبادلها الطرفان . ويظهر ان هذا النظام كان سائدا في كثير من المجتمعات البدائية . فعند العشائر الاسترالية والاميركية مثلا لا يتم الزواج الا بوليمة ^(١) تقيمها عشيرة الزوج وتدعوا اليها عشيرة الزوجة والعشائر المرتبطة بها ^(٢) ولا يكاد يتم زواج في اية امة من الام الحاضرة بدون ان تصحبه هدايا او مآدب وولائم تقدم في الغالب من جانب الزوج .

ج - واحيانا يتمثل هذا المقابل في خدمة يقدمها الزوج لاهل زوجته او في عمل يفرضه عليه وقد ساد هذا النظام عند ام كثيرة في مختلف العصور . وفي معظمها كان يسير هذا النظام جنبا الى جنب مع نظام المهور ، بل كانت تعتبر الخدمة قائمة مقام المهر ، وكان لا يلجأ اليها غالبا الا في حالة عجز الزوج عن دفع المهر . ومن اشهر الام التي اخذت بهذا النظام في العصور القديمة الشعب العبري والشعوب المجاورة له . والقرآن الكريم يخبرنا ان موسى عليه السلام تزوج بنت شعيب وفق هذا النظام .

د - واحيانا يتمثل هذا المقابل في صورة تبادل زوجي ، فيتفق رجلان على ان يتزوج كل منهما بيئت الاخر او بمن هو لي امرها ، على ان تكون كل منهما في مقابل الاخرى ، فلا يدفع احد منهما مهرا لزوجته . ومن اشهر الام التي كانت تسير على هذا النظام ، العرب في الجاهلية . وكان يسمى عندهم " نكاح الشغار " وقد حرم الاسلام هذا النوع من الزواج واوجب في مثل هذه الحالة ان يدفع كلا الزوجين مهرا لزوجته . ولا يزال لهذا النظام بقايا في كثير من الام المتمدنة .

الطريقة الثانية : ان يكون هذا المقابل حقا للزوج او أسرته على الزوجة او اسرتها ، ويطلق على هذا المقابل اسم " البائنة " .

(١) : يطلق على هذه الوليمة " البوتلاتش " Botlatch وفق اسمها في لغة الهنود الحمر .

(٢) : الاسرة والمجتمع - الدكتور عبد الواحد وافي : ص ١١١ .

وقد ساد هذا النظام بوجه خاص عند قدماء اليونان والرومان . ففي اثينا كانت " الدوته " هي أهم فارق بين التسرى والزواج الصحيح . وكان العرف في روما يعتبر هذا المهرس واجبا على والد الزوجة او وليها مهما كانت الطبقة التي تنتمي اليها . ولا يزال هذا النظام سائدا في معظم الشعوب الاوروبية وما الشعب منها ان لم يكن في جميعها . ومع ان القانون المدني الفرنسي وكثيرا من القوانين الاوروبية الحديثة تقر ان " الدوته " ليست واجبة ، فان العرف في جميع البلاد الاوروبية تقريبا ، وخاصة البلاد اللاتينية الاصل ، لا يزال يعتبرها واجبا اساسيا على الوالد لابنته (١).

والشريعة الاسلامية - من كل هذا - تعتبر المهر حق للمرأة على الرجل بدليل قوله تعالى : " قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فكانت ميزة تميزت بها المرأة في الاسلام على نساء العالمين ، وفضيلة اختلفت بها المسلمة دون سواها . والمهر ملك للزوجة من حسين عقد الزواج وليس للزوج حق الولاية عليه ولا بعضه كما انه لا ولاية له على شي من اموالها الاخرى ولا حق للزوج ان يجبر زوجته ان تتجهز اليه بشي من الصداق قل او كثر فان عليه المسكن وعليه جهاز البيت ، وعليه كسوتها وسائر نفقتها الا ان تطيب عي نفسها بشي من ذلك فلا جناح عليها ، ولا جناح عليه ، ودليل ذلك في كتاب الله سبحانه قوله تعالى : " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شي منه فكلوه هنثا مريثا . . . "

فما اجمل ما جاءت به الشريعة الاسلامية ، وهي التي حرمت ان تنكح المرأة بغير رضاها واعتبرت النكاح الذي تكره عليه مردودا باطلا .

على ان هذا العطاء من الزوج الى زوجته ليست في مقابلة الاستمتاع - كما تراهي للبعض - فان الصلة بين الزوجين اعلى واشرف من صلة الاستمتاع المجردة ، وهي قبل ان تكون المتمسة وما اليها ، التعاون على حفظ النوع واحتمال متاعب الحياة . فالمرأة انسان كريم . . . واجمل ما فيها انسانيتها العالية الرفيعة ، وحقيقتها المشرفة ، وصفاتها المحببة . . . والحياة لا تستقيم وتسعد الا اذا اجريناها على حقائقها السليمة ، ولم نحملها على غير ما سن الله لها وهذا ما يقول فيه تعالى : " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " والنحلة في اللغة هي العطاء الذي لا يقابله عوض ، بل هو دليل زواج خلق كريم الى خلق كريم فيه برهان من براهين الحب والود ، وسبب من اسباب صلة القربى ، وتوثيق لعرى المودة والرحمة . . .

والشعوب الاوروبية المادية التي منعت المرأة من التصرف في امورها الاقتصادية ووجببت عليها بحكم العرف ، والعرف قانون ، ان تؤسس لخطيبتها بيت الاسرة المقبلة ، لا تستوعب

(١) : الاسرة والمجتمع - الدكتور عبد الواحد وافي ص ١١٥ .

ما فرضه الاسلام على الرجل من صداق لزوجته وتحاول ان تصور المرأة المسلمة بالسلمة القابلة للبيع والشراء . . . ولا تخجل حتى فيما تسميه " ابحاثا علمية " او فيما تطلع به من مقالات على الرأي العام من تسمية المهر في الاسلام " ثمن شراء " .

لاشود هذه الشعوب ان تفهم ان المهر هو نصيب الرجل في بناء الحياة البيتيه فوان هذا الالتزام هو من جانبه وحده ، لما فرض له من قوامته على المرأة ، ولما فرض فيه بحكم الطبيعة من انه المكافح في الحياة . . . فكون المرأة في اوروبا هي التي تتحمل تأسيس الاسرة وحدها ، قلب للوضع الطبيعي ، واشبه شي " بوسيلة مغرية للرجل على زواجها ، وأن طبيعة الانوثة فيها غير كافية للاغراء ، وكان الرجل يشعر في طبيعته بالحاجة الملحة الى المرأة لسد هذا النقص فيه حتى تستمر سنة الكون في البناء والتجديد في حياة البشر . . . لكنه المذهب المادي الذي قارب ان يحول ما بقي في النفوس من شعور الى غرائز لا يكون للارادة عليها سبيل .

ونظم الام التي تسير على نظام المهور لا تقيد المهر بحد ادنى ولا بحد اعلى ، بل تترك تعيين قيمته لاتفاق الطرفين ومكانتهما . وبعضها يقيد بحدين لا يصح النزول عن ادناهما ولا تجاوز اعلاهما .

والشريعة الاسلامية مثلت الاتجاه الاول من حيث انها قامت على اليسر والمساهلة لاعلى الحرج والتعقيد ، والزواج ان هو الا امضا لسنة ازلية ، وانفاذ لفريضة فرضها الله سبحانه فادخال الحرج عليها بالمغفلة في المهر ، امر مناف لليسر الذي سنه الله سبحانه بقوله : " ماجمل عليكم في الدين من حرج " .

وعلى هذا الاساس من النظر السهل الى الامور قال رسول الله (ع) : " ان اعظم النكاح بركة ايسره مؤونة " وقال ايضا : " خير الصداق ايسره " .

ويسر الصداق امر اعتباري يختلف باختلاف ما قسم للمرء من رزق ، فقد يكون مبلغ ما سهلا على شخص ، وشاقا على آخر باعتبار مالكل منهما من طاقة وامكانية . . . ذلك طرف من سماحة الاسلام ويسره واعتداله بين الاطراف المتناقضة . . . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . . .

الاستقلال المالي :

ان الشريعة الاسلامية تمنع الرجل من الولاية على اموال زوجته وتجعل تلك الولاية لها وحدها وحق من حقوقها . فلها ان تتصرف بمالها مستقلة بجميع التصرفات القولية والفعليه وان تعقد عامة العقود المدنية من بيع وشراء ورهن واجارة ووصية ووصاية وغيرها ، وابن

توكل فيها من شئت او تتوكل بها ، وليس لابيها او زوجها او غيرها ان يتدخل في شي من ذلك . قال الله تعالى : **وابطلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم** **وعذا ما ذهب اليه جمهور الائمة والعلماء**

وبالاضافة الى ماتقدم لها ان تخاصم عليه غيرها امام القضاء دون ان يكون لزوجها او غيره حق التدخل ، ولها حق التقاضي مع خصومها على قدم المساواة بالرجل ، وهي درجة لم تبلغ المرأة الاوروبية بعضها الا من عهد قريب :

ومعنى هذا ان عيضة الرجل على زوجته لاتمس اهليتها للملك والتصرف التام في مالها الخاص ، وهذه ميزة عظيمة تدل على مال المرأة من المكانة والتقدير . وبهذا الاعتبار كانت في نظر الشريعة الاسلامية عاملا قويا في بناء دعائم العمران وخدمة المجتمع .

الاسلام حجر على المرأة ولكن في التصرف في عفافها وخلقها ، وابعاح لها في جانب ذلك التصرف في مالها ، وهو لم يحجر عليها في الواقع وانما الزمها برعاية حقوق قرينها فيما كان بسبب الزواج ، وفيما المحافظة عليه سبب سعادة الحياة الزوجية حتى اذا الزمها برعاية حقوقه اعتد باستقلالها واكد لها هذا الاستقلال فيما بعد اقترانها .

وانا كان اطلاق التصرف المالي للمرأة عموما الحرية الديمقراطية النسوية في القرن العشرين فللمرأة المسلمة ان تعتز بتمتعها بهذه الديمقراطية منذ القرن السابع الميلادي وانا كانت قوامة الرجل الاوروبي على المرأة في شؤنها المالية فليفخر الرجل المسلم بأن قوامته على زوجته فيما يصون عليها شرفها وكرامتها .

فالاسلام اذا نادى بالحرية المطلقة للمرأة في التصرف بأموالها واعترف لها بالاهلية التجارية الكاملة .

انما مشرعي بعض الاقطار العربية اليم تأثروا - الى حد بعيد - بتيار التقليد لكل ما هو غربي ، وفهموا خطأ ان نجاح مشروع في بلد متمدن معين قد يعتبر دليلا على صلاحيته في بلد آخر .

ان هؤلاء المشرعين تناسوا ان وسائل الاصلاح ليست واحدة في جميع الجماعات البشرية ، وهي وان تشابهت في كثير من السمات الاساسية في تكوينها الا انها تختلف من جهات اخرى باختلاف البيئات وماليها .

وليس معنى هذا ان نحارب التقليد للغرب بصورة مطلقة وان نقف جامدين او متعصبين امام تيار الاصلاح المتدفق في العالم المتمدن اليم بل لنفرض اصلاحات الام وحضاراتها ولنتبادل تجاربها واختباراتها متمتعين بحرية الاختيار والتبديل فيها مضيفين اليها الزلال

الصافي المتفجر من ينابيع البيئة والوراثة عندنا لنطبعها بطابعنا القومي من دين ولغة وعادات .
فبهذه المفاهيم ينحصر الشعب في ذاته السامية بخصائصها ومقوماتها ، فلا يسهل انتزاعه
منها ولا انتسافه من تاريخه . . . فاذا لم نفعل هذا التكيف كان هو الجمود والتمصب ، لان
الامة التي لا تملك حرية الاختبار والتبديل لا تستطيع ان تبتكر وتبتكر لافي العلم ولا في الثقافة
ولا في التراث الانساني العام . . . ان اليم الذي نخلص فيه من لعنة التقليد فنذكر ان الافكار
الاجتماعية تتشابه ولا تتحد ، لهو اليم الذي يتج فيه اصلاحنا بتاج الاستقلال ويصبح
عندنا فكرة صحيحة منتجة . . .

وكان من نتيجة تأثر مشرعي بعض الاقطار العربية بتيار التقليد لكل ما هو غربي ، هذا
التقليد الذي قام على اساس امسلاخنا من موارثنا الصالحة وتقاليدنا الطيبة على اعتبار ان
كل ما عندنا فاسد وان كل ما عند الغربيين صالح ، ان حرمت المرأة العربية في هذه الاقطار
من " الاهلية التجارية " اذا لم يأذن لها زوجها ، واذا سألنا عن السبب في هذه الرجعية
الذميمة لم نجد جوابا الا ان القوانين الفرنسية الحديثة التي طلبت بالبريد هكذا جاءت . . .
واسبق مثلا على ذلك مانس عليه قانون التجارة اللبناني في مادته ١١ من " ان المرأة
المتروجة مهما تكن احكام القانون الشخصي الذي تخضع له ، لا تملك الاهلية التجارية الا
اذا حصلت على رض زوجها الصريح او الضمني " . . .

فالمشرع اللبناني اخل في مادته هذه بالقاعدة المقررة في الشريعة الاسلامية وهي
مساواة المرأة بالرجل في الحقوق المدنية والتجارية بأن لها ذمة تجارية مستقلة عن ذمة زوجها
ولها ان تتصرف في اموالها بلا حاجة الى الحصول على اذن من زوجها .

وهن هذا التصوير ينجلي الخضوع الاعمى في الشرق لسيادة الاوروبي ، ويتبين بوضوح
تكلف المعنا والتضحية بالقومية واسراف التقليد في اتباع مشورة الوصي الغربي .
وقانون التجارة السوري الجديد الصادر سنة ١٩٤٩ تحرر في مادته ١٥ بعد طول الخنوع
والخضوع للقانون الغربي . . . فجا متفقا مع ماقررت الشريعة الاسلامية في هذا الشأن .
وحسنا فعمل .

ورأي في هذا الموضوع ان تساوى المرأة مع الرجل في الحقوق هو قاعدة من قواعد النظام
العام في الاقطار العربية ولا يملك المشرع العادي الاخلال بها .

الانفاق :

يقضي النظام المتبع في معظم الامم المتمدنه ان يقع هذا الواجب على كامل الزوج . غير
ان نظم البائنة " La dot ونظم الملكية المشتركة " Communauté des biens .

التي تسير عليها الامم الاوروبية تخفف من عبء هذا الواجب ، وتلقي بعضه على الزوجة .
اما الشريعة الاسلامية فقد اوجبت النفقة على الزوج وحده في حدود قدرته المالية ، وفي
ذلك يقول رسول الله (س) : " ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " .
فلا تلزم الزوجة ان تنفق على نفسها شيئا من مالها مهما كانت مותרه ، وان انفقت شيئا من
مالها في حاجات الاسرة كان لها الحق في ان ترجع به على زوجها ، الا ان تتطوع به عن طيبة
نفس .

والزوج ملزم بنفقة الزوجة من حين عقد الزواج ، يعد لها المسكن والمتاع ويوفر لها الغذاء
والكسوة ، وان عجز الزوج عن الانفاق كان هذا سببا شرعيا للثفرقة بينه وبين زوجته وعلم من الحديث
ان للزوجة الحق قبل زوجها بنفقة الطعام والكسوة ولم يذكر الحديث ما تطلبه الحياة
من الموجبات الاخرى ، لانه امر توجيه البديهة ، وقد ورد به القرآن الكريم بقوله سبحانه :
" اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم " اي على قدر ما يطيقه كل منكم ، فاذا انزل الزوج المسكن
فقد لزمته الضروريات الاخرى للحياة بما يدفع عن الزوجة الضرر ويصونها عن الحاجة للغير .
ونفقة السكن والطعام والكسوة وما تطلبه الحياة من الموجبات الاخرى تقدر بطاقة الزوج
وقدرته المالية فان كان مותרا فعليه احسن الاشياء ، وان كان متوسطا فعلى قدر طاقته
مراعيا بذلك العرف الشائع والوسط المناسب . قال الله تعالى " لينفق ذو سعة من سعته ، ومن
قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها " وهو مقتضى قوله عليه السلام
" ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " وقوله : " ليس منا من وسع الله عليه ثم فتر على عياله "
. . . فاذا قصر الموتر - مثلا - ان يكسو زوجته الحرير حكم عليه بذلك وفاء لما امر الله ورسوله
من حقها سئل الزهري عن لبس النساء للحرير قال : " اخبرني انس بن مالك : انه
رأى على ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم برد حرير " .

فالشارع قرر حق الزوجة بالنفقة قبل زوجها ، لكنه لم يحدد قدر هذه النفقة وجنسها باختلاف
احوال الناس في يسرهم وعسرهم فوجب ان يراعي في ذلك حال الزوجين معا .
ويكاد القسم الاخير من المادة الرابعة عشرة بعد المائتين من القانون المدني الفرنسي ان
يكون ترجمة للاية الشريفة السابقة . فهو يقرر ان من واجب الزوج " ان يقدم لزوجته كل ما هو
ضروري لحاجات الحياة في حدود قدرته المالية .

« ... et de lui fournir tout ce qui est necessaire pour les
besoins de la vie , selon ses facultés et son état . »

ان تأكيد الحقوق المشتركة والمختلفة بين الزوجين هي ان يحترم كل واحد منهما علاقة الزوجية، ويعلم انها الوسيلة الصحيحة التي اقتضتها طبيعة الانسان فجمعت بينهما والفت بين قلبيهما للعرض جليل الشأن ، وعموبنا أسرة عالحة تفيد المجتمع وتستفيد منه . فكل شي يترتب عليه صلاح تلك الاسرة وتكوينها تكوينا نافعا ، فانه يجب على الزوجين ان يقوما به ويعملا على تحقيقه بحسب استعداد كل منهما .

ومن هذه الحقوق التي تتفاوت بتفاوت حال الزوجين الطبيعية والتي تترتب على الرجل لزوجته هي : احترامها واحسان عشرتها . وفي ذلك يقول الله تعالى : " وعاشروهن بالمعروف " ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن " اي انه يطلب التوسع عليهن في المعاملة ويحرم ما يضرهن .

ومن حسن المعاشرة : ان لا يؤذى الرجل زوجه بلسانه او يده ، وان لا يعيب في وجهها بدون سبب ، واذا بدرت منها باذرة تستوجب غضبه فلا يقسو عليها ويتمادي في لومها وتقرعها ان يجب على الزوج ان يلتزم مع زوجه اخى مميزاته : انسانيته الكاملة ، وان يوطن نفسه على مايسوءه ، ومايسره ، فاذا وجد منها خلقا يكرهه فانه موشك ان يجدها الى جانب ذلك خلقا آخر يسره ، فانما هي انسان فيها ما في سائر الناس من الخير والشر . . . والى هذا يشير قوله : (ص) " لا ينكر مؤمن مؤمنة : ان كره منها خلقا رضي منها آخر " . . .

فلا يحل له اذا ان يكون سيء الخلق قليظ الطبع لا تشعر منه زوجه بمطف ولا تحس بحنو فالمعاملة القاسية تقطع المودة وتوجب حقد المرأة على الرجل وانصرافها عن الاخلاص له . ومن حق هذه المعاشرة ايضا ان يوفيهما حقها وان لا يأسوجهدا في الترفيه عنها وترك التجسس عليها ، وتتبع عثراتها ، فحسن الظن واشعارها بكامل الثقة اولى بها .

فمن استقام على ذلك مع زوجه فهو المسلم المقيم لحدود ربه ، ومن ضيق عليها وضارها بسوء خلقه وشراسته طبعه فليس ذلك من الاسلام في شي وفي هذا المعنى يقول رسول الله (ص) : " أكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم " ويقول في حديث آخر : " خيركم خيركم لاعله ، وانا خيركم لاهلي " .

فاذا كان خيار الناس عم خيارهم لنسائهم كما يقول رسول الله (ص) فمقتضاه ان من كان على عكس ذلك فهو في الجانب الاخر من الشر . . .

ومما يؤسف له ان بعض الجهلة يعتبر القسوة على المرأة والخشونة في معاملتها ضربا من الرجولة والشهامة ، ويعتبر ملاطفتها والاقبال على مودتها ضربا من النيوعة يخشى ان يعرف به بين الرجال ولاشك ان ذلك من سوء الفهم واستفلاق البصيرة وعموما لما اوجبه الشريعة .

ثم ليعلم الذين لا يعلمون انه لا يجوز لمتمكلم ان يتكلم في حكمة وتشريع الدين الاسلامي الا اذا كان قوى الخلق متمكنا من فهم هذه الشريعة ومحيطا بدقائقها ، فان من لا يكون الشيء في طبعه لا يفهمه الا فهم جدل واساءة لا فهم اقتناع وعقيدة . . . وهكذا فهم بعضهم قوله تعالى :
(واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فان اطعنكم فلا تبنوا عليهن سبيلا) . فتوهموا ان القرآن يأمر بضرب النساء . . . وفي ذلك من الممانعة والاحتقار للمرأة ما لا يخفى . . . لكن الواقع ان الشريعة الاسلامية لم تشرع لفئة خاصة ولا لجماعة معينة ، وانما شرعت للناس كافة ، فكان من تحقق الضرورة ان يراعى في ذلك جميع الحالات المحتملة والمتوقعة والا كان تشريعا ناقصا .

فالنساء تتفاوت في كل زمان ومكان ومنهن المهدبات العاتكات اللاتي يمكن التفاهم معهن فيا يصلح الاسرة ويزيل اسباب الشقاق . . . ومما لا ريب فيه انه لا يترتب ضربهن بأى وجسه وعلى اى حال ، بل لا يحل للرجال ايذاءهن بالقول المهين وانما بالصبر عليهن وتذكيرهن بما يلزم لدوام المعاشرة من تسامح وشفاء ، وما يجب ان تكون عليه علاقة الزوجية من قوة لا يصح التأثير عليها بالحوادث الطائفة . فاذا لم تقنع فقد امر الاسلام الزوج باتخاذ اجراء آخر ، فيه معنى العقوبة السلبية ، قد يردّها الى عوابها ، وعمو هجرها في مضجعها ، فيعرض عنها ولا يقربها ويربها من نفسه تعالىا عليها واستمساكا عنها . . . وانني اميل في تفسير هذه العقوبة الى رأي الاستاذ المقاد فهو لا يعتبره حرمانا للمرأة من شهوة جنسية ، انما يقصره بأنه سلاح نفسي بمعنى ان المرأة تعتقد في قرارة نفسها انها مخلوق ضعيف ، وان الرجل مخلوق قوي ولكنها لن تضار بضعفها مادام في يديها دلال جمالها وفتنتها . . . فان تلك الفتنة وهذا الجمال يحولان الرجل القوي الى مخلوق ضعيف يتدلل بين يديها .

فاذا هجر الرجل المرأة في مضجعها فقد ابقاها بلا سلاح ، واذل لها انوثتها وارخص بضاعتها وجعلها تدرك حقيقة طبيعتها وعي الضعف ومن ثم تعود الى الصواب وتلتزم الصراط . . .

حتى اذا وجدت امرأة لا تصلح للتفاهم ، ولا تعرف حب الزوج ، ولم يصلحها الهجر ، وخرجت عن واجباتها بان اساءت معاشرتها زوجها لجهلها وعدم معرفتها حقوق الأزواج ، ونأت عن تفهم معنى الوعظ والصبر ، ولم يؤثر فيها معنى من المعاني الادبية . . . كان للزوج في هذا الوضع الشاذ وعلاجا لحالة النشوز فقط . ان يضربها بشرط ان يكون الضرب خفيفا - فالضرب المبرح ، منهى عنه بصفة قاطعة - وبشرط ان يكون هذا الضرب الخفيف سببا في اصلاحها وتهدئة البواعث المارضة . . . فهو لمصلحتها والبر بها قبل ان يكون لمصلحة الرجل والبر به ، وهو للاصلاح والتقويم لا للقسوة والانتقام .

ان المراة خلقت لتكون زهرة البيت والمجتمع ، وفي الوقت نفسه لتكون خادمة البيت والمجتمع .
وليس في الاسلام ما يمنع المراة ان تكون من نفسها قوة تستقل بها عن الرجل اذا المست
الطلقات . . وان تتسلح وتأخذ العدة ، ولا تترك نفسها لرحمة المقادير ، وان تكون تاجرة
او طبيبة ، او محامية او محترفة لاي حرفة تكسب منها الرزق الحلال مادامت الضرورة تدعو الى
ذلك وما دامت تختار لنفسها الاوساط الفاضلة ، وتلتزم خصائص العفة والفضيلة . . فالله جل
قدرته لم يخلق كلا من الذكر والانثى معطلتي الحركة بل ركب في كل قوة السير ، يسمع
ويرى ويعمل ، واذا لم يفعل فقد عطل القوى التي ركبها فيه الخالق الحكيم ، وتحرر مسن
القانون الطبيعي لموكب الحياة الذي يسير في عنف ولا يعترف للمعجزين ولا للكسالى المتواكبين
بحق .

ولكن عيب هذه القضية هو العيب الذي نلمحه في كل موضوع من مشكلات المراة ، ان
لا ينظرون في شي من ذلك الى الاصلاح ، بل يخضعون للهواجس التي لا تفتأ تمس في
سرائرهم بأن المراة عندنا لا تبلغ ان تكون راقية الا اذا صارت تاجرة او طبيبة او محامية . . .
ولو ان للذي هو "لا" اقل نصيب من نور البصيرة لعرفوا بمقاييس الاصلاح الحق . وليست
لهم شارات الرقي الصحيح ومعانيه . . فرقي العمل لا يقاس بما اصطلح عليه الناس انه رقي
بل يقاس بحقيقة المثل العليا التي تبعث عليه او تبغى من وراءه .

فاذا رحنا نبحث عن حقيقة الرقي الذي تجنيه المراة في المجتمع من هجرها منزلها الدافي
الى تيار الحياة البارد في السوق والعبادة والمكتب . . . لانجد الا الخسارة الظاهرة والسفقة
المردودة البائرة .

لقد خرجت المراة الغربية الى السوق والمصنع والشارع والمرقص ، تبغى في ذلك وغيره
لقمة الميش . . فاعادا صنعت لنفسها من كرامة ، وماذا صنع لها الغرب ؟ . .
لقد ابتدوا انسانيتهما واستخفوا بكرامتها وارخصوها باسم حريتها واهدروا كل قيمة
ادبية لها . . .

ان ادعاء الغيرة على حقوق المراة تصايحوا الى اعطاء المراة حريتها المطلقة في العمل
والاشتغال بشؤون الحياة وشجعوها بذلك على الكفر باماناتها الخاصة والتحرر من وظائف
تلك الامانات كزوجة ، وأم ، وربة بيت . . فتخطت حدودها في ميادينها الطبيعية في البيت
والمدرسة وميادين الخدمة الاجتماعية . . وكانت النتيجة انهم غيروا خلق الله في نفوسهم
وأخطأوا المنافع وأخطأتهم ، وخرجوا بالمراة عن نطاق البرقة ومشاعر الانوثة الى الاسترجال

الخشنة ، واصبحت الحياة لغوا ، والمرأة العاملة جنسا ثالثا وسطا بين النساء والرجال لمنافاتها
للأولى وظائف واعمال والثاني طبيعة وتركيب .

ألف العلامة (لوجوفيه) كتابا قال فيه "يجب ان تبقى المرأة امرأة" . . .

فكتب (جول سيمون)^(١) نعم يجب ان تبقى المرأة امرأة فانها بذلك تنال السعادة وتبقيها
للآخرين . فلنصلح حال النساء ولكن لا نغيرها ، ولنحذر من قلبهن رجالا فيفقدن خيرا كثيرا
ونفقد نحن كل شيء ، فان الطبيعة قد اتقنت كل ما صنعته ، فلنتمسك بقوانينها وشرائعها
وليعلم كل من الرجل والمرأة الوظيفة التي اختصهم الله بها . . .

وقال " صمويل سميلز " في كتابه " الاخلاق "^(٢) " ان النظام الذي يقضي بتشغيل المرأة
في المصانع مهما نشأ عنه من الثروة للبلاد فان نتيجته كانت هادمة لبناء الحياة المنزلية لانه
هاجم حرمة المنزل وقوض اركان العائلة وحرر المرأة من واجباتها التربوية وفرق الروابط الاجتماعية
فانه يسلبه الزوجه من زوجها والاولاد من رعاية اقاربهم عار بنوع خاص لانتيجة له الاتسفيه
اخلاق المرأة . . .

والكلام في استغلال الاثني كسكرتيرة في المكتب ، وبائعة في المتجر . . . وابتدأها
واسرها باسم حريتها في المصنع والمعمل . يقتضي الكلام في تقسيم العمل نفسه . اذ من الاعمال
ما لا يجب ان تسعى اليه المرأة وان تركله بقدمها اذا سعى اليها لما يتطلب منها ان تتحرر
من مثلها وعفتها لتؤدي في الاقتصاد دورا معيبا ينحرف بها عن الكرامة بغرضها ائمن خصائصها
— كأثني — سلعة الى جانب السلع لقاء اللقمة التي تقيم اودها . وتجاهلها حقيقة نفسها
وانسانيتها الرفيعة ، اولان هذه المهنة شاقة لها تدمي بناتها الناعمة بالشغل وتضئني
كيانها الرقيق بالاجهاد لتهاين هذا العمل مع طبيعتها وخصائصها .

لامانع ان تعمل المرأة . . . ولكن الحياة تخصص . . . وخير التخصص ما جاء من صنع الطبيعة
واملائها . . . فاذا خالفنا ذلك التوجيه وخرجنا عليه فقد غيرنا سنن الطبيعة وتمردنا على
قوانين الحياة . . .

فدخول المرأة السوق والبورصة مضاربة فيها مجازفة تجرها الى الهاوية ، ويكفي ان تدخل
ميدان التجارة بائعة ومشتريه ، وعاملة وكاتبة اذا التزمت خصائص العفة التي اسلفنا بعضها
واعادت نفسها لذلك وفي نطاق ضيق .

(١) : نديم الملاح — حقوق المرأة المسلمة ص ١٠٠ — ١٠١ .

(٢) : المرأة المسلمة — محمد فريد وجدى — نقلا عن صمويل سميلز في كتابه الاخلاق .

وعمل المحاماة كمهنة للمرأة مثلا ليس بالشيء الصالح لها ، وفي يقيني ان الخسارة التي تصيها في هذا السبيل . . . لن تعوض .

اننا لانرى ان تفتح مجالس الرجال في دور القضاء الا اذا اجزنا ان يكون القاضي امرأة ، وهذا ما لم يقل به المشرع عندنا الى اليوم . . . واذا كان قانون المحاماة لدى المحاكم في مصر لم يقيد بنص يقصره على الرجال حتى دخل في سلكها النساء ، فتصير من المشرع لانقره . وقد قامت ضجة في مجلس الشيوخ المصري حول هذه المسألة حينما قدم احد اعضائه طلبا بقصر المحاماة على الرجال فلم تسفر عن نتيجة عملية . وفي سنة ١٩٤٤ قامت مثل هذه الضجة في مجلس النواب المصري ايضا حول حرمان المرأة من الاشتغال في المحاماة لانها مهنة شاقة لاتحملها المرأة ولا تتفق مع خصائصها ، فانتهمت المناقشة بأخذ الرأي في الاقتراح المقدم بحرمانها من المحاماة فلم يوافق عليه .

وفي سوريا حدث ما يشبه هذا ، فقد منعت منها ايام كانت السلطة في يد حكومة "فيشي" ثم ابيح لها الاشتغال بها بعد ان عادت في يد الفرنسيين الاحرار .

وموقف الاسلام من هذا موقف وسط فقد اباح لها ان تتولى المرافعة عن نفسها وتدلي برأيها بمطلق حريتها بدليل اقتناع الرسول للمرأة التي طلقها زوجها واراد اخذ ابنها منها حينما قالت : " يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء ، وثوبى له سقاء ، وحجرى له حواء ، وان اباه اراد ان ينزعه مني " فقال لها " انت احق به مالم تتزوجي " .

وهذه هي الكاتبة الاجتماعية "سيسيلي هاملتون"^(١) تعلن ان المرأة الانكليزية لم تسجل في القانون النجاح الذي سجلته في الطب ان لم تبرز المرأة في ميدان المحاماة . . . والقانون احدى المهن التي تعرقل فيها تقدم المرأة الانكليزية بسبب جنسها . ان المدعي العادي لم يضع فيها ثقته للآن . وادى نجاح الطبية الى استدعاء المرأة المريضة لها والقيام بعلاجها في حين ان المدعية لم تر داعيا الى تفضيل المرأة على الرجل في الدفاع عنها .
والشريعة الاسلامية وان اوجبت ان تبتعد بالمرأة عن بعض الاعمال التي تتنافى وطبيعتها ، اوجبت ان تعطى المرأة الفرصة لتكون على قدم الاستعداد اذا الجأتها ظروف العيش الي العمل ، او اذا تأزمت بالوطن ازمان تتطلب منها جهدا ونظرا .

وخير ما تحاول من الاعمال هو ما يتفق مع فطرتها كالتعليم ، والتدبير المنزلي ، وتربية الاطفال اذا مادعت للخدمة في بيوت اغنيائنا بدل المريات الاجنبيات موكالطب ، والتمريض والخياطة . . . وكذلك مساهمتها في ميدان الخدمة الاجتماعية ، هذا الميدان المتسع النواحي والذي يبثدى من الاهل ثم يتشعب ، فمرة يمتد الى المستشفيات والمستوصفات

(١) : المرأة الانكليزية - سيسيلي هاملتون ص ٤٠ .

ومرة الى اسر العمال وبيوت الضريرات وحينما الى جماعات المشردين وجمعيات الصليب والهلال فهذه الميادين هي ميادين المرأة التي تتبارى فيها وتصلو ، ذلك لانها القديرة على تفهم مكانم الشعور والمؤملة لتخفيف الآلام وتضميد الجراح وبسط يد المعونة والاحسان .
بقي بعد ذلك ان نورد كلمة موجزة فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فسي الاشتغال بشؤون الحياة .

ان الشريعة الاسلامية تقول : العالم نصفان " أب وأم " بعكس من قالوا : ان العالم نصفان " امرأة ورجل " . وانه وان لم يختلف المعنيان من حيث الكم فقد اختلف من حيث الكيف ، فذكرهما الاسلام بوظيفتيهما في الحياة بعكس من ذكروهما على اطلاقهما . والاسلام يرى ان كل رجل في الدولة لابد ان يعمل فلا يوجد عاطل ولا خامل في المجتمع الاسلامي . وهو هنا راض ان يضع العمل في عنق الرجل ، وان يضع المنزل في عنق المرأة . لان الحياة ليست الا منزلا وشارعا ، فهي قسمة عادلة ان يكون الرجل للشارع وصناعيه والمرأة للبيت ووقاره . ثم ان نظرية الاسلام هنا اقتصادية راعى فيها موارد الدولة وقدرتها على ايجار الاعمال وستفرض مثلا ان عدد الاباء مائة اب وان عدد الامهات مائة ام بغض النظر موقتا عن الاطفال . فان المجتمع الاسلامي يكلف بايجاد مائة عمل لمائة أب في حدود موارده . وبذلك نضمن ان العائة ام يمشون في كنف مائة عامل ، ولا نطالب الدولة باكثر من هذا .

فانما سلمنا بمبدأ السماح للمرأة بالمساواة في العمل مع الرجل بصورة مطلقة ، فان الدولة تسأل حينئذ بان توجد مائتي عمل لمجموع الرجال والنساء اي بمقدار الضعف اذا لم نأخذ بالنظرية الاسلامية . ومعنى ذلك ارهاق مواردنا وتحميلها مالا تطيق . فضلا عن انه امر مستحيل الوقوع لان التسليم بهذا المبدأ معناه عدم الاسرة عدما تاما ، اذ لا يستساغ ان تكون المرأة اما وعاملة معا تؤدى واجبها كاملا بالنسبة للموظفتين معا .

والواقع القائم الان هو ان الدولة لم تجهز الاعمال الكافية للنساء بقدر متكافي مع عدد الرجال باعتبار ان كلا منهما نصف الوجود ، انما الواقع ان كل عمل تختله امرأة يخرج منه رجل وكلما زاد عدد النساء العاملات زاد عدد الرجال العاطلين ، وبالإضافة الى ذلك فان المرأة تأخذ مكان الرجل في العمل مع عدم استطاعتها اخذ مكانة في تكاليف الحياة ، فاننا فرضنا مدرسة متزوجة فهل يلزمها المجتمع بالانفاق على زوجها العاطل مثلا ؟ والحقيقة المجردة اننا بما يسمى حق المرأة في العمل نخدم مجموعة من النساء المتعلمات دون ان نضع اساسا عمليا صالحا في الحياة .

ولقد قامت في امريكا خبيرة اجتماعية هي الدكتورة " ايدا الين ^(١) " تحمل على اشتغال

(١) : المرأة بين البيت والمجتمع - بهي الخولي - نقلا عن " ايدا الين " .

المرأة بالاعمال الحرة تاركة بيتها وأبنائها - لتساعد زوجها على رفع مستواهم المعيشي .
فارتفع مستوى المعيشة وأنحط مستوى التربية والخلق . . . ومضت الدكتور تقول : ان التجارب
اثبتت ضرورة لزم الام لبيتها ، وأشرافها على تربية اولادها . فان الفارق الكبير بين المستوى
الخلقي لهذا الجيل والمستوى الخلقي للجيل الماضي ، انما مرجعه الى ان الام هجرت بيتها
واهملت طفلها وتركته الى من لا يحسن تربيته . . . ثم اندارت قومه بسوء المصير اذا استمر
الحال على ما هو عليه ، ونادت - بقوة - بضرورة عودة المرأة الى بيتها لتزاول فيه شعائر
الامومة ، واختصاص الزوجة ، وربة البيت . . .

وخلاصة القول : ان الشريعة الاسلامية لا تحرم على المرأة ان تعمل ، ولكنها تحرم ان
تهجر ميدانها الطبيعي بدون عذر الى ميدان يعمره الرجل بكل كفاءة ومقدرة حيث لا حاجة
اليها .

ان وظيفة المرأة في المجتمع الاسلامي ذات حدين ، فالاولى ، خارجية وهي الكسب من
موارد المجتمع " للرجال نصيب مما اكتسبوا للنساء ، نصيب مما اكتسبن " . والثانية داخلية وهي
البيت ، ففيه بنوع خاص تبذر بذور الشخصية القومية ، وتكون الاحاسيس ، المشاعر وتربي المواهب ،
لان البيت هو الصورة المصغرة للوطن . ففيه يتمثل كل ما في الوطن من مظاهر . فهو مصنع
للعمل ، ومصحة للقوة ، ومركز للتعاون ، ومن سره انه يلقي في الرجل اسرار القوة ومعاني الثقة
بالنفس ويصبح مينا اللتجاء . بما فيه من طمأنينة وسكينة وحب .

هذه هي الوظيفة المزدوجة للمرأة في المجتمع الاسلامي ولكن لما كانت سنة القطرة التي
صمت الاحياء لاتبني الى توحيد العمل بل الى توزيعه وتخصيص كل عامل بالعمل الذي
يحسنه ، وزرع الشارع اعمال الاسرة على رؤسها : الرجل والمرأة ، ووكل الى كل منهما ما يحسنه
اكثر من الاخر ، فخص الرجل بالوظيفة الخارجية ، ورتب عليه تكاليف الاسرة ، لان الرجل
لا يملك ولن يملك ان يجلس في البيت للارضاع وتربية الاولاد . وخص المرأة بالوظيفة الداخلية
لان البيت هو الميدان الطبيعي لرسالة المرأة ، كما سمح لها ان تغش ميدان العمل العام ،
ولكن عند الضرورات التي تجعل جهدها فيه اجدي على الامة من بقائها في ميدانها الطبيعي .
. . . اما التقليد السخيف - دون مراعاة لطبايع الاشياء - فتفاهة ورجعية لانرضائها للمرأة
ايا كانت مسلمة او غير مسلمة . .

المرأة ووظائف الدولة

ونحسب ان قد صرنا في غير حاجة بعد هذا الكلام الى ابداء الرأي في صلاحية المرأة

لتولي وظائف الدولة . الا ما خصه الاسلام من ذلك .

فالشرع لم يفرض علينا حرمان المرأة من الوظائف ، ولم يفرض علينا الدلاق ، ولم يفرض علينا تعدد الزوجات ، انما اباح ذلك كله ضمن حدود وقيود . . . وقد ولى عمر رضي الله عنه على اسواق المدينة نساء مع وجود الرجال من الصحابة .

ونحن اذا رأينا الناس يسيئون استعمال حقوقهم ، فما اجدرنا ان نمنّ لهم القواعد التي تنبأهم وتردعهم . مادامت هذه القواعد مسيرة للفسيحة والقانون ولا تخالف النظام العام ولا الآداب العامة .

لقد كان تاريخنا القديم برا بالمرأة ، ومن الوفاء لهذا التاريخ ان نسير امامه لان يسير امامنا .

(أ) : المرأة ورئاسة الدولة . (ب) المرأة والجيش . (ج) المرأة والقضاء .

.....

(أ) : المرأة ورئاسة الدولة :

من الشروط الاصلية التي اتفق جمهور الفقهاء على وجوب توفرها في كل خليفة او رئيس دولة هي : الحرية ، الذكورة ، البلوغ ، سلامة العقل والبدن .

فمن ناحية تقرير رياسة الرجل دون المرأة فلا نعرف بين المسلمين من اجاز خلافتها ، فالاجماع تام في هذه القضية بدليل الكتاب الكريم : " ولهنّ مثل الذي عليهمّ بالمعروف وللرجال عليهمّ درجة . . . " الرجال قوامون على النساء . . . بما فضل الله بعضهم على بعض " . وبدليل الحديث ايضا . فقد روى البخارى عن النبي (ص) وهو ان النبي لما بلغه ان فارس ملكو عليهم بنت كسرى قال : " لن يفلح تم ولو امرهم امرأة " .

ولم يشذ عن هذا الاجماع احد ما خلا بعض الشيعة الذين قالوا بامامة " فاطمة " اخت جعفر والشبيبة الذين قالوا بامامة " غزاة " ام شبيب بعد موت ولدها . وهؤلاء لم يكن لهم اجتهاد واضح بالاضافة مخالفتهم اجماع المسلمين .

فدرجة الرياسة هذه التي قررهما الاسلام للرجل دون المرأة ، والتي تدخل في حكم قوله تعالى : " ولهنّ مثل الذي عليهمّ بالمعروف وللرجال عليهمّ درجة " و " الرجال قوامون

على النساء . . . " . . . ان هذه الرياسة ضريان :

فالضرب المادى يتمثل فيما يقوم به الرجل للمرأة من جلب سائر اموال النفقة .

اما الضرب المعنوى او الادبي فتتمثل بهيمنة الرجل ورياسته العامة الواجبة في كل عمل مشترك لينتظم امره وتحسن ادارته ولا حيف فيها على المرأة مادامت هذه الرياسة مقيدة بقيود تخفف من غلواء الرجل ، ولاتدعه يتجاوز هذا العدل قيد انملة . .

ان هذه الهيمنة او الرياسة اذا قائمة على اساس دقيق من العدل والمساواة والشورى ولاتعني ابداء القهر والحجر ، والاستبداد

فهيمنة الرجل على زوجته - مثلا - لاتمتد الى حرية الدين ، ولا الى حرية الرأى ، ولا الى حرية الاجتماع ، ولا الى حرية التصرف في اموالها الشخصية ولا الى المساواة بينه وبينها في الحقوق وانما هذه الهيمنة هيمنة اختصاصية طبيعية اقتضاها واقع الحياة ونادت بها الضرورة الملحة نتيجة طبيعية لما بين الرجل والمرأة من مظاهر التفاوت واضطلاع المرأة بوظائف الانوثة واضطلاع الرجل بما عداها من اختصاصات

ان ذلك القيام الذى يعنى الهيمنة والرياسة يصبح - بعد ان قرر الاسلام للمرأة من الحقوق ما يحفظ لها مقوماتها الانسانية - محصور في رياسات مقررة بحكم الواقع وتوجيهه الفطرة لما تجع في الرجل من موارث الخبرة وسعة التجارب ، ومواهب الكفاح والقوة ، واختصاص الرجولة ، والتمرس بشؤون المجتمع على مدى القرون والاحقاب . ومن هذه الرياسات رياسة البيت ، ورياسة الجيش ، وقيادة الجماهير

واذا تقرر للرجل رياسة الدولة العليا ، فهو تقرير يسوغه انه رئيس البيت بحقه وصاحب لواء الحرب بحقه ، وزعيم الانقلابات الاصلاحية بحقه ، ومارياسة الدولة الا السلطان الذى يتج هذه الرياسات كلها

وهذا ما عنيناه بالضرب الادبي الداخلى في مدلول قوله سبحانه " الرجال قوامون على النساء " و للرجال عليهم درجة " وهكذا نرى ان الاجماع عند المسلمين منعقد على ان لاتتولى رياسة الدولة العليا ، وان هذا الامر قد انفرد به الرجل دون المرأة واختص به .

ويقول فضيلة الاستاذ الملاح : " ان هذا الامر لا يفيد التحريم المطلق ، بل يفيد كراهية ان تتولى المرأة ادارة الملك فلو برهنت المرأة بأعمالها على كفاءتها لتلك الادارة لم يمنع مانع من توليتها اياها عملا بالمادة القائلة لاينكر تغير الاحكام بتغير الازمان ، تلك القاعدة العمرانية التى استنبطها الفقهاء من سياسة الشارع في تغيير بعض الاحكام بسائق التطور (١)

(١) حقوق المرأة المسلمة - نديم الملاح ص ٩٨ .

ولكن من المؤسف حقا ان بعض المثقفين يضيقون بذلك اشد الضيق ، واذنا سسمع قول الكتاب اوقول رسول الله ص لوى وجهه وظهرت عليه تقلصات الاشعثزازوالاستنكار ،على حين لوسمع عمرا من كلام فلان الاجنبي اثلج قلبه ، واطمأنت نفسه واعتبره شيئا جديسرا بالتأمل والانتباه وتلك آفة من آفات المنطق والتفكير فلا يصح ان يرد الكلام لانه كلام رسول الله ولا ان يقبل غيره لانه آت من الغرب . انما يقبل الكلام حين يستقيم مع مقاييس المنطق ويوافق طبائع البشر ويتجاوب مع التطورات التاريخية .

اننا لانريد ان ندخل معهم في هذا الموضوع على اساس بحث فلسفي عن صلاحية المرأة للرياسة اوعدم صلاحيتها لهاوانما ندخل معهم في هذا الموضوع على اساس واقعي صرف ، فنطلب اليهم ان يدلونا على رئيس جمهورية واحد اختاره شعبه امرأة من دون الرجال .

لهل بعض هؤلاء " المودرن " من الرجال والنساء يقول " انكلترا . . . "

فهل صحيح ان ملكة انكلترا تتولى امر شعبها ؟ هل يستطيع هؤلاء ان يزعموا ان الشعب الانكليزي قد ولى امره امرأة . . . ؟ .

ان ملك الانكليز لايملك ان يتزوج المرأة التي يريد لها ، ولا يملك ان ينفرد بالمكان الذي يعالج فيه وملكة الانكليز يوضع لها نظام الحفلات والمآدب والزيارات والرحلات قبل موعدها باشهر عديدة دون ان تستشار او ان يكون لها رأى تخالف به رئيس الوزارة ، او تخالف به رجال البلاط

فهذا الملك او تلك الملكة لايجوز ابدأ ان يرد لهما ذكر في مقام الاحتجاج على ما اوردهنا .

كما انه لايعترض على قولنا بسيادة بعض النساء قديما ، لان تلك السيارة كانت اما لارث ملكي ، واما لنبوغ نادر غير معتاد ، والنادر لايبني عليه حكم ولا يستقيم عليه امر . وهذا هو التاريخ يثبت لنا ان من استولى على الرياسة والملك من النساء - وهن قلائل جدا - لم يكن فيه الا صورة لاحقيقة ولم ينتظم امرهن فيه الا بمعاونة الرجال من وزراء وقواد . وكانت اهداهن اذا لم تستعن بهم يبطل عملها ، وتتعطل فعاليتها ، وتعصف الرياح بملكها وسلطانها ، وتبقى اثرا بعد عين .

ان الوقائع التاريخية قد برهنت على عدم صلاحية المرأة للملك منفردة ، وان المرأة الغربية لم تبلغ بعد ان تكون رئيسة جمهورية مع ان ولايتها لاتتعدى الشؤون الدنيوية . وهذه هي الولايات المتحدة ، والمفروض ان دستورها خلاصة " الديمقراطية " العملية ، ينص على وجوب توفر الذكورة في رئيس الجمهورية فهل يكون الاسلام اذا ظالما للمرأة المسلمة اذا منعها

الولاية على الشؤون المدنية والدينية جميعا على اعتبار ان الاسلام دين ودولة وان هذه الولاية تضمن العبادة والاخلاق والسياسة والاجتماع والاقتصاد والتشريع .

لاشك ان التعنت ظاهر في دعوى اولئك الذين يريدون لنا ان نسبق اوروبا الى ما لم تصل اليه بعد ، وهو تعنت يسترونه بالبكاء والمويل المصطنع على حقوق المرأة المسلمة .

*** **

(ب) المرأة والجيش :

ان الاسلام لم يحرم المرأة من المساهمة في الجهاد فقد قرر لها ان تلتحق بالجيش وقت الحرب لتسعف الجرحى وتبعث الحماسة في النفوس ، ولتقم بأعمال الخدمة وغيرها
وقصة " رفيدة " تؤيد هذه الحقيقة ، جاء في السيرة^(١) ان النبي (ص) قال لقمم معاذ حين اصابه السهم بالخذق اجعلوه في خيمة رفيدة حتى اهوده من قرب . اى لان رفيدة رضي الله عنها كان لها خيمة في المسجد تداوى فيها الجرحى من الصحابة من لم يكن له من يقيم عليه .

والمرأة في الاسلام قل ما كانت تحمل السيف ، بل ما كان يجوز لها ذلك الا عند تحقق الضرورة . فاذا اشتد الامر وارت الدائرة على المسلمين باشرت النساء الدفاع والقتال ، كما جرى في معركة اليرموك حيث سجلت " خولة بنت الازور " اسمى صفات البطولة والاقدام حين تخرج الموقف واسرت خولة مع عدد كبير من نساء المسلمين .

ومجمل حق المرأة في الجيش وموقف الاسلام من هذا الحق ، هو ما قال فيه الامام " محمد^(٢) " انه " لا يمجبننا ان تقاتل النساء مع الرجال في الحرب لانه ليس للمرأة بنية صالحة للقتال كما اشار اليه رسول الله (س) في قوله : ما كانت هذه تقاتل^(٣) . وربما يكون في قتالها كشف عورة المسلمين فيفرح به المشركون ، وربما يكون ذلك سببا لجرأة المشركين على المسلمين ويستدلون على ضعف المسلمين فيقولون احتاجوا الى الاستعانة بالنساء على قتالنا . فللتحرز عن هذه المعاني لا يستحب لهن مباشرة القتال الا ان يضطر المسلمون الى ذلك ، فان دفع

(١) : السيرة الحلبية - علي بن برهان الدين الحلبي . ج ٢ . ص ٤٣٨ .

(٢) : السير الكبير للامام محمد - باب " قتال النساء مع الرجال وشهودهن الحرب " .

(٣) : ذلك انه لا ينبغي ان يقتل النساء من اهل الحرب ولا الاولاد ولا الشيخ ولا المتعبدون لقوله تعالى : " وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم " وهو " لا يقاتلون " . وحين استعظم رسول الله (س) قتل النساء اشار الى هذا بقوله : " ما كانت هذه تقاتل " .

فتنة المشركين عند تحقق الضرورة بما يقدر عليه المسلمون واجب .. "اهد ثم اورد الامام محمد بعد ذلك " ان المرأة كانت تداوى الجرحى وتسقي الماء وتطبخ للغزاة اذا احتاجوا الى ذلك لحديث عبد الله بن قرط الازدي قال : كان نساء خالد بن الوليد ونساء اصحابه مشمرات يحملن الماء للمجاهدين .. "

وهكذا نرى ان توزيع العمل بين الرجل والمرأة حرمها من شرف الجهاد ولكنه لم يحرمها من اجر الجهاد اذا اسعفت واستشارت او اذا استقرت في بيتها واحسنت خدمته والقيام عليه ، فلقد خشيت النساء اللاتي تضطرهن اعمالهن المنزلية الى البقاء في البيت ان يكون نصيب الرجال الذين يشتركون في الجهاد ويحضرون الجمع افضل من نصيبهن ، فارسلن مندوبة عنهن الى النبي تسأله عن ذلك فأجابها : "افهمي ايتها المرأة واعلمي من خلفك من النساء ان حسن تبعل المرأة لزوجها ، وطلب مرضاته ، واتباعها موافقته يعدل ذلك كله " . كما تعنى النساء قديما ان يكون لهن حظ مما ذهب به الرجال .. فقد روى ان " ام سلمة " زوج النبي (ص) ومعها نسوة قالت : ليت الله كتب علينا الجهاد كما كتبه على الرجال فيكون لنا من الاجر مثل ما لهم . فنزل قوله سبحانه : " ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " .

ذلك ان التفكير في هذا الامر والاشتغال به الى حد التمني قد يحمل بعضهن ان يتولن على وظائف الانوثة فيفسدن مقاعد الطبيعة .. فمن كانت تريد الاجر فسبيله ما يسرها الله له دون توقف على جهاد او غيره ...

روى البخارى واحمد عن الربيع بنت معون قال : " كما نغزوا مع رسول الله (ص) نسقي القوم .. ونخدمهم .. ونرد القتلى والجرحى الى المدينة " .

وروى مسلم واحمد وابن ماجه عن ام عطية الانصارية قالت : " غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات .. اخلفهم في رحالهم .. واصنع لهم الطعام .. وادأوى الجرحى .. واقم على الزمنى " .

وللمرأة احيانا ان تحمل السلاح في وقائع الحروب وتباشر القتال اذا اضطر المسلمون الى ذلك فان دفع فتنة المشركين عند تحقق الضرورة بما يقدر عليه المسلمون جائز بل واجب .. وقد ورد في خبر الرميض " زوج ابي طلحة - في صحيح مسلم - انها اتخذت خنجرا يوم حنين فلما سألها زوجها عنه قالت " اتخذته : ان لنا نبي احد من المشركين بقسرت بطنه " فلما سمع زوجها ذلك منها ذكره لرسول الله (ص) فقال لها عليه السلام : " يا أم سليم ان الله عزوجل قد كفى واحسن " وكان ذلك في اعقاب المعركة ، ولم ينكر عليها الرسولى شيئا مما صنعت ...

وهذه ام عمارة ، نسيبة بنت كعب بن عمرو تخرج في خلافة ابي بكر في حروب الردة فتباشر القتال بنفسها حتى يقتل مسيلمة الكذاب وتعود وبها عشر جراحات بين طعنة وضربة . وروى عن ابي امامة ، وكان شهد اليرموك هو وعبادة بن الصامت ان النساء قاتلن يوم اليرموك في جولة فخرجت جريرة ، ابنة ابي سفيان في جولة وكانت مع زوجها ، بعد قتال شديد واصيبت يومئذ عين ابي سفيان فاخرج السهم من عينه ابو حنيفة (١) وفي التاريخ شواهد كثيرة تدل دلالة بينة ان المرأة ماكانت تباشر القتال الا عند تحقق الضرورة

ورد في فتوح الشام (٢) انه : بينما ابرعبيدة رضي الله عنه على المقدمة في اوائل الخيل اذ نظر الى فارس يسرع به جواده وهو امام الخيل يكرفي سيره كرا فنادى به الامير ابو عبيدة : على رسلك ايها الفارس النجد واليطل المك ارفق بنفسك . فوقف الفارس حين سمع النداء ، فلما قرب ابو عبيدة من الفارس اذ هي " تميم " زوجة خالد بن الوليد رضي الله عنهما . فقال لها ابو عبيدة ما حملك على السير امامنا ؟ فقالت ايها الامير اني سمعتك وانت تصيح بالنداء وثقول : ان خالدا احاطت به الاعداء

وفي خلافة عمر بن الخطاب لم يرى امرأة من نساء قريش قاتلت مثلما قاتلت يوم اليرموك حين داهن القتال وخالط الروم المسلمين وضربن بالسيوف ضربا وجيعا

فالمرأة باشرت القتال في عهد الخلفاء الراشدين ، وظهر كثير منهم في الحرب التي قامت بين علي ومعاوية ، فحضر غارهما كأم الخير البارقية ، والزرقاء بنت عدى بن قيس الهمدانية ، وعكرشة بنت الاطرش (٣)

وفي عهد الامويين كانت النساء يصحبن الجيش ، ويخصص لهن اماكن في المدن الحصينة والمعسكرات لتريض الجرحى والعناية بهم وكن يضرين الدفوف ويقرعن الطبول لاثارة الحماسة في نفوس الجنود (٤)

ولما كان العصر العباسي الاول ، ساعدت المرأة بدور اكيد في الحرب في كثير من الاحيان ، فاشتركت فيها ام عيسى ، ولبابة بنتا علي بن عبد الله بن العباس عم الخليفة المنصور وكُن في عهد الرشيد يمتطين الجياد ويقدن الجنود الى ميدان القتال (٥)

- (١) : تاريخ الام والملوك - محمد بن جرير الطبري ج ٢ ص ٣٦ .
- (٢) : فتوح الشام - محمد الواقدى ج ١ ص ٨٠ .
- (٣) : صبح الاعشى للقلقشندي ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٥٨ .
- (٤) : تاريخ الاسلام السياسي - حسن ابراهيم حسن .
- (٥) : مختصر تاريخ العرب - سيد اميرغلي ص ٣٩٠ .

ولما سبى الروم نساء المسلمين ومثلوا بهم في عهد المعتصم وصاحت امرأة هاشمية وقعت اسيرة في ايديهم " وامعتصماه " لبي الخليفة نداها وثارت ثائرتة وقالة جيشه الجرار وانتصر على الروم في موقعة عمورية المشهورة .

وفي العصر العباسي الثاني تمتعت المرأة بقسط وافر من الحرية ولم يعترف عنها فسي هذا العصر اشتراكها في الحروب والجهاد بصورة فعلية . فان النساء اللاتي كان لهن شأن في هذا العصر لم تعد تستثيرهن الحروب وانما جند بشم شؤون الدولة دون الحرب (١) .

ولكن في هذا العصر عني العباسيون بالجاسوسية في الجيش واستخدموا في ذلك كلا من الجنسين الرجال والنساء ، الذين كانوا يرجعون الى البلاد المجاورة متكرين في ازياء الشجار والاطباء وغيرهم لجمع الاخبار ونقلها الى دولتهم (٢)

ذلك عموما ورد من احوال المسلمين في مباشرة المرأة للقتال ، اما ان يصل الامر الى حد قيادتها للجيوش ، وفيالقي الفرسان ، وقيامها على تدبير المعارك ووضع الخطط ، فانا لم نسمع من ينادى بحقها فيه لافي الشرق ولا في الغرب ، الا من افواه بعض المشتغلين عندنا بتقرير حقوق المرأة

فللرجل في النظام الاسلامي دائمة رئاسة الجيش وهي رئاسة لا يستبد بها استبدادا ، بل هي مقررة له بحكم الواقع والقطرة ، يليقها اليه واجبه الطبيعي في مدافعة الاعداء وحماية الاعراض والذود عن الوطن .

ولقد شهدنا حربين عالميتين في مدى اربعين عاما - وهي حروب اوربية غربية - فلم يترامى اليها ابدا ان امرأة كانت في احد اعالي التي تقود الرجال وتدير لهم المعارك وترسم الخطط فاذا كان هو لا قد اجازوا لانفسهم ان يعبدوا اوربا ، وان يقلدوا كل ما فيها ، فليت شعري من لقتهم المهتاب بذلك ، ما دامت اوربا لم تأخذ به بعسد في شؤونها الحرية ؟

فكل ما للمرأة في الحروب ان تقوم بعمل الهلال الاحمر ، كما كان نساء الصحابة يفعلن فاذا طمعت الى اكثر من ذلك ، فليس اكثر من جندي يحمل السلاح في بعض الاحيان . فاذا راق المرء هذا العمل فان الاسلام لا يحرمه على المرأة وقت الحروب

(١) : تاريخ الاسلام السياسي - حسن ابراهيم حسن ج ٢ .

(٢) : تاريخ الاسلام السياسي - حسن ابراهيم حسن ج ٣ . ص ٤٦٨ .

اما اذا كانت لاتيبي من الالتحاق بالجيش الا ان تلبس كسوة الضابط وتمشي بها مزهوة هنا وعناك ، ليعتبر هذا شارة من شارات الرقي المزعم - كما خرت عليه معظم الجمعيات النسائية في سوريا ومصر وفي اكثر الاقطار العربية الاخرى - فسخافة لاثمت الى الجسد بصلة وشؤون الحياة لاتحتمل عذا الهزل .

بقي علينا بعد ذلك قضية الاختلاط في الجهاد . واننا نرى انه من المعيب ان يؤول هذا الاختلاط او ان يساء فهمه .

فالاسلام اباح اختلاط المرأة والرجل في الجيش ، كما اباح هذا الاختلاط كلنا وجسد لضرورة ملحة شريفة تستوجبها الحياة . واما ان وجد لغير ضرورة كان ذلك شيئا من اصل آخر لايعرفه الاسلام .

والاختلاط في الجيش هنا انما وجد لهذ الضرورة . ولا اظن ان افجر اهل الارض يستطيع ان يعلق نفسه بنفس امرأة في وقت اشتعلت النار فيه في مكانها ، لان التفكير سيركر ساعتئذ في النار واطفائها لا في المرأة وجمالها او في الرجل ودلاله ، فليس من الممكن والحالة هذه ان يقول رجل لامرأة تعالي ننا الى مكان سحيق . كما انه ليس من المستساغ ان يحرم الاسلام المرأة نصيبها في تضييد الجرحى والقيام بأعمال الخدمة فيحول بذلك بينها وبين ثواب الله وهو الداعي الى هذا الثواب . وليس من المستساغ ايضا ان يبني الاسلام حكما على غير اساس من هدى وكرامة وهو دين الهدى والكرامة .

وعلى المرأة العربية اليوم ان تعلم ان لها وطنا عربيا واسعا ، عبثت به عوادي الزمان عدة عصور فمنعت بقاؤه حرا مستقلا وسلبته سيادته القومية . وهو في حاجة الى ابناؤه ليكون الاستقلال ناجزا والوحدة جامعة ، وعليها ان تعلم ان المرأة العربية الاولى ضربت المثل الرفيع باشتراكها في الجيش وسامتها اشادة الامم المتحدة العربية الجبارة التي دلت عليها آثارها ونتائجها المجيدة وتاريخها في الفتح ، والشجاعة ، والاقدام ، وحسن الادارة والتمدن ، مما جعل علماء الغرب يطأطئون الرأس لها احتراما .

ان تراثنا العربي كان في دم المرأة العربية وروحها . . وما عليها اليوم الا ان تتمثله ابدا ، لتجعل منه رمزا جميلا للوطن العربي ، وان تجعل من وحدة هذا الوطن والمحافظة على استقلاله وسيادته المحور الذي يدور حوله تفكيرها ، والسبب الذي يبعث عليه ابناؤها .

ان حب الوطن من الايمان ، والوطن يفدى بالمهج والارواح . . وعوامل الوطنية متوفرة فينا نحن العرب ، وما علينا الا ان نلبس لكل حالة لبوسها ، ونفترض للظروف الدولية

فروضها ونقرر ما يجب ان تكون عليه حالتنا ازاء تلك الظروف .

واجمال القول: ان الشريعة الاسلامية قررت حق المرأة بالجيش والمساهمة بحركات التعبئة والخدمة ونحوها . . . بالحدود التي رسمتها الشريعة لها مقتضية بذلك اسباب العفة والكرامة للمرأة ، لشير في الطريق المشرف لها في مقدمة الرجال ، وتعمل في سبيل العرب عمل الأبطال ، لأعمل الغايات تبذل في ميادين القتال وتفقد حياءها وهوزينة انسانيتهما وانوثتهما ، فالنهضة الصحيحة لن تتحقق الا بحركة ايجابية فيها يقظة وفيها حيوية ، على ان تكون هذه اليقظة وهذه الحيوية مؤمنة قبل كل شي ، فاضلة قبل كل شي يفشيها ثوب مشع بنور الدين ، وموشى باطار من المدنية الفاضلة . . فنحن امة شرقية طلعت في سائنا شمس الاديان المقدسة . ومن المعقوق لهذه الاديان ان نتحرر من تعاليمها ومبادئها ونفني شخصيتها في شخصية غربية عنا ، فتدعب شمسنا معه في شحوب الاصيل مولية في اغتراب وافول .

××× ××× ××× ××× ×××

(ج) المرأة والقضاء :

هل للمرأة العربية في ظل النظام الاسلامي ان تتولى القضاء ؟ . . . ام ان هذا النظام سيكون المانع بينها وبين القضاء ؟ . . .

من الرجوع الى الشريعة الاسلامية يتضح ان من المجتهدين من لم يكف بهذا السمو في تقديس " حقوقية " المرأة بل بالغوا فطلبوا لها مالا توافرها فطرتها له في الغالب . فشرعوا لها تولي القضاء . وفصل الخصومات سواء بين الرجال أو النساء وموقف الشريعة الاسلامية وآراء المجتهدين في هذا الامر ما قال فيه الاستاذ الشعрани في كتابه " الميزان (١) " :
" لقد قال الائمة الثلاثة (٢) انه لا يصح تولية المرأة القضاء ، مع قول ابي حنيفة انه يصح ان تكون قاضية في كل شي " يقبل فيه شهادة النساء . . وعند ابي حنيفة ان شهادة النساء تقبل في كل شي ، الا الحدود ، والجراح ، فانها لا تقبل عنده . وهناك قول محمد بن جرير الطبري ، يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شي " .

" فالاول مشدود عليه والثاني فيه تخفيف الثالث يخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان "

" وقد قال (س) لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة " قال ذلك لنا ولي جماعة كسرى ابنته من بعده الملك . وقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله

(١) : الميزان - الاستاذ عبد الوهاب الشعрани ج ١ .

(٢) : المراد بالائمة الثلاثة : الشافعي ، وحنبل ، والمالكي .

ولم يبلغنا ان احدا من نساء السلف الصالح تصد رت لتربية المرديدن ابدا ، لنقص النساء في الدرجة ، وان ورد الكمال في بعضهن كمرم ابنة عمران وآسيا امرأة فرعون ، فذلك كمال بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية . وغاية امر المرأة ان تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية . وبالجملة فلا يعلم بعده عائشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال . . اهـ .

فجمهور العلماء اذا ان المرأة لا يجوز لها ان تلي القضاء مطلقا . .

ونعيب الامام الطبري الى جواز ذلك مطلقا . .

ووقف ابو حنيفة موقفا وسطا بين الجمهور والطبري . . فلم يسلبها ولاية القضاء اطلاقا ولم يجزها لها اطلاقا ، بل قال : " يجوز ان تكون المرأة قاضيا في الاموال " قياسا على جواز شهادتها في الاموال . فهي تقضي فيما يجوز ان تشهد فيه .

واما حجة الجمهور - كما رأينا - ان الاسلام يمنع المرأة بالا جماع من تولي الامامة الكبرى " رئاسة الدولة " بدليل الكتاب والسنة . . والقضاء من الولاية العامة فهو مقيس في الحكم عليها .

اما الامام الطبري فلم يلقي بالا الى هذا القياس . بل قرر ان الاصل هو انه كل من يستطيع الفصل بين الناس فحكمه جائز . ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شمل كل ضروب الاصلاح في كل نواحي الحياة ، والمرأة في ذلك كالرجل تماما . " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " .

فالمرأة - كالرجل - سالحة في الاصل لتولي الاحكام والفصل بين الناس والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا حكم عام لا يمكن الخروج منه من العموم الى الخصوص ، بحيث يقصر العام على بعض افراده ، الا بدليل خاص ، ولما كان هذا الدليل نهى عن تولي المرأة رئاسة الدولة وتم الاجماع والعمل بذلك . ولم يستثنى غيرها ، فان الحاق القضاء بها يعتبر تخصيصا بلا مخصص وهذا ما لا يقبله الامام الطبري .

وذكر السيد امير علي في محاضراته (١) ان هذا الحكم قد عمل به . اي نصبت بعض النساء قاضيات ، فقضين بين الناس في القرن الثامن المسيحي ، ولم يذكر السيد المصدر الذي اعتمد عليه ولا في اي بلد كان . ولكننا لانستبعد ذلك بدليل الوقائع التاريخية .

فالرسول (ص) لما انتشرت الدعوة الاسلامية اذن لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس

(١) : مركز المرأة في الاسلام - مطبعة زخور -

بالكتاب والسنة والاجتهاد ، كما اذن للبعض الاخر بالفتيا . ومن اشتهر بالفتيان الصحابة في عهد الرسول مئة وواحد وثلاثون رجلا وامرأة . وقد نبغ منهم سبعة فقط هم : عمر بن الخطاب ، والسيدة عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، علي بن ابي طالب (١) .

ولم يكن الامويون يشترطون صراحة توفر الذكورة في القاضي فمن الرجوع الى آراء المجتهدين في القضاء نرى انهم اکتفوا بتعداد الصفات التي يجب ان تتوافر في القاضي . وهذه الصفات على لسان عمر بن عبد العزيز : خمس خصال " علم بما كان قبله ونزاهة عن الطمع ، وحكم عن الخصم ، واقتداء بالائمة ، ومشاركة اهل العلم والرأى " .

ولما جاء العصر العباسي كان هناك سلطة قضائية اعلى من سلطة القاضي والمحاسب هي سلطة قاضي المظالم . ولا غرو فقد كانت محكمة المظالم بمثابة محكمة الاستئناف او التمييز في عذا العصر ، تعرض عليها القضايا اذا عجز القاضي عن تنفيذ حكمه في قضية اشكلت عليه او كانت تتعلق برجل من علية القوم .

ويحدثنا الطبري (٢) ان ام المقتدر امرت قهر مائة لها تدعى " ثومال " ان تجلس بالرفاق للمظالم " وتنظر في كتب الناس يوما في كل جمعه ، فانكر الناس ذلك واستبشعوه وكثر عيبهم له والطعن فيه . وجلست اول يوم فلم يكن لها فيه طائل ثم جلست في اليوم الثاني واحضرت القاضي ابا الحسن ، فحسن امرها واصلح عليها وخرجت التوقيعات على سداد فانفج بذلك المظلومون وسكن الناس الى ما كانوا نافروه من قعودها ونظرها .

كان ذلك حادثا فذا ، لم يعرف مثله . وحسبنا انهم كانوا يشترطون لوظيفة الكتابة - وهي دون ولاية المظالم - الذكورة . . . ومع ذلك فاننا نجد ان بعض النساء الكاملات كن يكتبن ولم يرد ان احدا من ائمة المسلمين انكر عليهن ذلك وهاتحن نورد ما كتبه القلقشندي في هذا الشأن قال (٣) : " كان جماعة من النساء يكتبن ولم يرد ان احدا من السلف انكر عليهن ذلك . فقد روى ابو جعفر النحاس بسنده الى الحسن ان عائشة ام المؤمنين كانت تكتب في مكاتباتها بعد البسطة ، من المرأة عائشة بنت ابي بكر حبيبة حبيب الله . وحكى جعفر بن سعيد انه ذك لعمر بن مسعدة كاتب المأمون توقيعات جعفر بن يحيى فقال : قرأت لام

(١) : تاريخ الاسلام السياسي - حسن ابراهيم حسن ج ١ . ص ٣٧٧ .

(٢) : صلة تاريخ الطبري في اخبار سنة ٤٠٦ هـ .

(٣) : صبح الاعشى - القلقشندي ج ١ . ص ٦٤ .

جعفر توقيعات في حواشي الكتب وأسافلها فوجدتها اجود اختصارا ، وابلغ للمعاني . وذكر محمد بن علي المدائني في كتاب " القلم والدواة " ان عاملا لزيادة كتب اليها كتابا فوقعت في ظهره " اما اصلح كتابك والاصفوناك عن عمك " فتأمله فلم يظهر له فيه شيء فعرضه على بعض اخوانه فرأى فيه في الدعاء لها " وادام كرامتك " فقال : انها تخيلت انك دعوت عليها فان كرامة النساء دفنهن - فغير ذلك واعاد الكتاب اليها فقبلته . ومن كان هذا شأنه فكيف يقال انه لم يوهل للكتابة " أهـ .

ويقول الدكتور منير العجلاني جوابا على ذلك (١) : " ان حديث عائشة لم يصرح فيه بانها كتبت بنفسها ولعلها امرت من يكتب لها فكتب ذلك لها باملاتها او دونه ، وان ثبت ذلك عنها فغيرها لا يقاس عليها ومن عداها لا عبرة به . . . "

ومن رأي جمهور الفقهاء والامام الطبري في حق المرأة بالقضاء تنتقل الى رأي ابي حنيفة وهو كما رأينا وسطا بين الجمهور والطبري ، وهو اجاز للمرأة ان تكون قاضيا في الاموال دون الحدود والجزائيات ، ذلك ان المرأة تحكم فيما يصح شهادتها به . وشهادة المرأة عند ابي حنيفة تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح فانها لا تقبل عنده .

وكان من مقتضى ذلك ان المرأة اذا قضت في حد وقود كان قضاؤها باطلا غير نافذ ، اما اذا رفع هذا الحكم الى قاض آخر يرى جوازه فأماه ، فانه يعتبر قضا المرأة عند ذلك صحيحا وينفذ بحق المخالف ، وليس لاي قاض آخر ابطاله . . . لانه اذا كان القضاء نفسه مختلف فيه فانه لا ينفذ مالم ينفذه قاض آخر يرى جوازه بخلافه اذا كان الخلاف في طريق القضاء لاني القضاء نفسه فانه ينفذ على المخالف بدون تنفيذ آخر .

قال ابن عابد بن في هذا الشأن (٢) : " المرأة تقضي في غير حد وقود وان اتم المولي لها وتصلح ناظرة لوقف ووصية ايتيم ، مشاهدة ، فصح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف . . . ولو قضت في حد وقود فرفع الى قاض آخر يرى جوازه فأماه ليس ابطاله ، والخنثى كالانثى " .

لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ مالم ينفذه قاض آخر يرى جوازه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لاني نفسه فانه ينفذ على المخالف بدون تنفيذ آخر . ولذا قال المصنف انتمت بالحدود ، والقصاص وامضاه قاض آخر يرى جوازه جاز بالاجماع . . .

(١) : عبقرية الاسلام في اصول الحكم - الدكتور منير العجلاني . ص ٤٨ .

(٢) : حاشية رد المحتار على الدر المختار - محمد امين المعروف بابن عابد بن -

لان نفس القضاء مجتهد فيه ، فان "شريحاً" كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص . وقال الشيخ " أبوالمدين السسفي " في شرح " الجامع الكبير " ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأة نفذ قضاؤه وليس لغيره ابطاله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء مختلف فيه . أهـ . اي بخلاف قضاء المرأة في الحدود فان المجتهد فيه نفس القضاء . والخشى كالانثى ؛ اي يصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وينبغي ان لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة الانوثة . "أهـ .

وهكذا اتضح انه من حيث تقرير المبدأ كحق للمرأة في تولي القضاء فقد قرره لها الامام الطبري بلا قيد ولا شرط وقرره ابو حنيفة بشروط . . . ونحن اذا اخذنا بقول هذه الفئة من الائمة المشرعين بقي علينا ان ننظر لهذا الامر من وجهات ثلاث :

- ١- من وجهة النظر الفطرية .
- ٢- من وجهة النظر الواقعية .
- ٣- من الوجهة الاقتصادية .

فمن وجهة النظر الفطرية نرى ان المرأة مشبوبة العاطفة سريعة البكاء . حادة التأثر بما يجعل لتوليها القضاء آثاراً غير حميدة وغير محمودة . . .

ثم ان وظيفة القضاء تقتضي في ايماننا هذه ان تنزع المرأة من شوون بيتها فلا تسوس زوجها ولا تربي ولدها لان واجبها يقتضيها ان تفرغ دائماً لما اختيرت له . . . وانها لاحدى الكبر ان تكون المرأة زوجة وقاضية ، فاذا ما جن الليل وطالب الزوج بحقه فيها وجد الاوراق والاضابير تحت يديها وهي مضطرة اضطرارا الى بحثها وكشف اسرارها لتقول في الغد ، كلمة الحق فيها . . . فعملها هذا قد يجعل منها ظالمة وعادلة في وقت واحد . . . عادلة في حكمها بين الناس - ان عدلت - وظالمة في جورها وتعديها على وقت زوجها وهو ما يجب ان يكون محرابها الذي تعكف فيه وقبلتها المرتجاة . . . فاذا لم يكن بنا ضرورة ملجئة لذلك فاي نفع تجنيه المرأة والمجتمع من تعطيل مهمتها الاساسية ، والامومة تزيد في سموها قطعاً - على مهنة القضاء ؟ . . .

اذا كان لغرض هو تقرير المبدأ فقد قرره الاسلام لها ، اما الولاية الفعلية لهذا الحق ، فيجب ان لا يكون الدافع اليها مجرد التقليد والمباهاة . . . فالمرأة انسان كريم واسمى ما فيها انسانيتهما الرفيعة تتجاوب برعاية اماناتها الخاصة ، واداء تلك الامانات اما ، وزوجة ، وربة بيت . . . فيحسن ان لا يصار الى هذه الولاية الفعلية اذا كان مسن ورائها تعطيل ما عو اسمى منها .

٢- اما من وجهة النظر الواقعية ، فان القاضي ملزم بالعمل طول العام ، الا ما يمنع من اجازات سنوية في الصيف . . . فاذا كانت المرأة قاضيا او نائبا عاما فماذا تفعل بفترات التفرير الطبيعى التي تعترىها ، وهي تدركها اسبوعا في كل شهر ؟ وكل انسان يعرف ضعف الحالة النفسية التي تكون عليها المرأة حين تأخذها هذه الفترات من التغير الفيزيولوجي ، فيتعكر مزاجها ، وترهق اعصابها ، وتغدو ضيقة الصدر غير صالحة لامانة القضاء الخطيرة التي تحتاج لصفاء الخاطر وتوفر دواعي الهدوء وسلامة التفكير .

فالمرأة اذا كانت طبيعتها خصت بمميزات الانوثة ووظائف الامومة ، فهل يعني هذا ان نكرر لها الاجازة تلو الاجازة : اجازة للولادة ، واجازة للمرض والتضرر ، واجازة للصيف الى ضعف يعجزها عن تلبية العمل وضجر منغص لاتتأتى معه سلامة القضاء بين الناس على احسن حال . . . انه من الخير لها ولمجتمعا ان يستغنى عن خدماتها حتى لاتضار مصالح الناس بالتعطيل المتواصل ، والاختطأ المحتملة المتوقعة . . .

واما من الوجهة الاقتصادية فيجب ان تحكم الاعيبارات الاقتصادية الخالصة بين الفتاة والفتى لاختيار اصلحهما للنتاج ، واقدرهما على المثابرة وتجويد العمل . . . وهي اعتبارات ستحكم حتما للفتى لا للفتاة ، ان لايسخ العقل الاقتصادي الواقعي ان يرد الفتى الذى تتوفر فيه كل الدواعي ويختار موظفا لايتقاضى منه في اكثر عامه الافساد المزاج ، والمرض والثقل عن الحركة ، والاجازات المتصلة او المتلاحقة . . . فذلك في مقاييس الواقع الاقتصادي شذوذ وفساد علاوة على مجافاته سنة الطبيعة في الاشياء .

اما الاحتجاج بالترتيب في الامتحان وسبق درجات الفتاة لدرجات الفتى فانه بالاضافة الى ان الاعتبار الاقتصادية لاتضع هذا الامر الا في المنزلة الاخيرة ، نقرر ان هذا التفوق لايمتد دليللا على صلاحيتها للعمل الذى تؤمله لها الشهادات الخاصة لتولي القضاء ، لان العقل التجريبي شي ، والعقل النظرى شي آخر ، ويتفاعدل في العقل التجريبي كثير من العوامل كالتجربة ، ودرجة الاحتمال ، ومدى الماطفة وهي اشياء تحتاج المرأة للكثير منها .

هذا هو حكم الشرع في اختيار المرأة قاضيا ، وحكم الفطرة ، وحكم الواقع وحكم الاقتصاد ، فعلى اى شي يبنى هؤلاء المتصايحون بحقوق المرأة مطالبتهم باختيارها للقضاء ؟ .

لسنا عباد تقليد ، انما اهل دين يدور مع المنطق السليم ، ويقر المصلحة الصحيحة اينما كانت .

وعلى المرأة العربية اليوم ان تسعى سعيها البدني في حياتها الظاهرة ، وتسمى سعيها القلبي في حياتها الباطنة مستهدفة الفاصل الذي نريده لها من الاصلاح متحررة من الهواجس التي لا تفتأ تهمس في سرائرها بان المرأة في الشرق لا تبلغ ان تكون راقية الا اذا صارت طبية او محامية او قاضية

ان رقي المرأة الحق منوط برقي انسانيتها ، والاسلام يأخذ بيدها في مدارج هذا الرقي ليجعل منها المرأة الكاملة الفاضلة فان كان هناك ضرورة تدعو ان تمارس المرأة حق الولاية الفعلية للقضاء فان الاسلام لا يمنع ذلك مادامت المرأة شديدة الحذر ان تنصرف عواطفها عما في يد الله الى متاع الدنيا .

* * * * *

المرأة والسياسية

" ان حقوق المرأة السياسية لا يجحد لها احد ،
ولكن الوقت لم يحن بعد لاستخدامها "

- الامام حسن البنا -

يقول الله سبحانه : " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض ، يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، اولئك سيرحمهم الله ، ان الله عزيز حكيم ."

ويستطيع الباحث ان يرى في هذه الاية الكريمة ضروريا من انصاف المرأة ، وتقدير اهليتها لتبعات الحياة ، والمساهمة في بناء اوضاعها الصالحة ، تقديرا لا تتخلف فيه عن الرجل
ولكننا نكتفي بالاشارة الى مبدئين جليلين تتضمنهما . . .

الاول : مبدأ الولاية بين المؤمنين والمؤمنات بعضهم وبعض وعي ولاية تشمل السلطة الملزمة في شأن من شؤون الجماعة ، كولاية سن القوانين ، والفصل في الخصومات والسلطة التي يملك بها عاحبها التصرف في شأن من الشؤون الخاصة بغيره ، كالوصاية على الصغار ، والولاية على المال كما ان هذه الولاية تشمل الاخوة والصدقة والتعاون على كل خير .

اما المبدأ الثاني : فهو قوله تعالى : " يأمرين بالمعروف وينهون عن المنكر "
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واجب يشمل كل ضروب الاصلاح في كل نواحي الحياة
والمرأة في ذلك كالرجل كما جاءت به الاية الكريمة . ومعنى هذا ان الله سبحانه وتعالى يضع صلاح المجتمع امانة بين يدي كل مؤمن مستنير ، وكل مؤمنة مستنيرة ، ويجعل كلا منهما مسؤولا عن ذلك ، فاذا فرط وقصر فله عقابه ، واذا وفى واحسن فله جزاء المحسنين
وعذا الواجب يقتضي على كل رجل وامرأة ان يحاول جهده الاتصال بشؤون الحياة العامة ومتابعة سير المجتمع ليستطيع ان يرى وان ينقد وان يقدم ما لديه من رأى ونصيحة ، عن دراسة وتمحيص .

وشؤون الحياة العامة في اذهان الناس تضيق وتتسع بحسب ثقافة كل منهم . وسعة آفاته العقلية ، وتمكن حباثته في نفسه : فمنهم من يهتم بالزراعة .

ومنهم من يهتم بالتجارة او الصناعة . . .

ومنهم من يهتم بالاخلاق ، وترقية الشؤون الاجتماعية . . .

ومنهم من يهتم باصلاح اداة الحكم بالنقد والتوجيه ، واقتراح سن القوانين الفاضلة
... مايسى في ايامنا هذه " الاشتغال بالسياسية " وتطالب المرأة بحقوقها فيه .

وليس هناك ما يمنع المرأة ، او من يمنعها ممارسة هذا الحق ، فهو حق قرره الاسلام
ومارسته المرأة المسلمة على نطاق واسع واضح ايام الخلفاء الراشدين ، اى خلال الحقبة التي
قام بها الصحابة بوضع تقاليد الحياة الاسلامية في الاجتماع والسياسية ، والآداب ونحوها .
وقد كانت امهات المسلمين يبدين آراءهن في سياسية الخلفاء .. وموقف عائشة من امير
المؤمنين عثمان رضي الله عنه معروف مسجل في كتب التاريخ ، ولم يعترض عليها عثمان ،
ولا احد من الصحابة فيما كانت تبديه من آراء ، ولم يقل احد : ان ذلك ليس لها .. بل
كان بعضهم يتحدث اليها في ذلك ويدبر معها الراى فيه .

ولقد كان الزبير ، وطلحة مع عائشة في خروجها على علي ، فلم يقل لها احد همسا
او كلاما - وهمة من هما في الدرية بأحوال الاسلام - ارجعي انت يا أم المؤمنين ، فليس
لك في شؤون السياسة العليا ، بل صحباها على رأياها مما يدل على ان الامر كان يجرى
على سنن مألوفة غير منكرة .

نعم ان عائشة ندمت على ما كان منها ، وتبينت خطأها فعدلت عنه ، ولكنه لم يكن ندماً
على انها زاولت امور سياسية بل على انها اخطأت الراى والتقدير ، فعدلت عن رأياها لما
تبينت خطأها ذمابا مع فضيلة الرجوع الى الحق التي سنها لهم الاسلام وادبهم بأدابها
الفاضلة .

وهذا هو الاهتمام بأمر المسلمين ، وهو الاشتغال بالسياسية بعينه ...

لقد اعترضت عائشة على بيعة علي واختياره خليفة ، وهو من اخس خصوصيات الشؤون
السياسية ... ولو كانت أم المؤمنين رضي الله عنها ترى انها تغضب الله ورسوله بهذا
الاعتراض لما اعترضت ولما ثبتت بكلمة لا معنى لها لئلا كله الاحق المرأة في الاشتغال بالسياسة
وايداء الراى فبمن يصلح خليفة ، ومن لا يصلح والرسول صلى الله عليه وسلم عمل برأى زوجه
" أم سلمة " رضي الله عنها عندما تبين صواب رأياها وحسن مشورتها . فمماورد عن الامام
علي بن برهان الدين (١) : " انه صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من الكتاب - في صلح
الحديبية - امر الصحابة بالانحر والحلق وقال ذلك ثلاث مرات ، فلم يقم احد فدخل

(١) : الامام علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي من كتابة انسان العيون في سيرة

الامين والمأمون . المعروف بالسيرة الحلبية ج ٢ ص ٣٣ .

رسول الله ص على أم سلمة رضي الله عنها وهو شديد الغضب . فقالت : مالك يا رسول الله . . . ثم ذكر لها ما لقي من الناس . . . فقالت : يا رسول الله لا تلمهم فإنه قد دخلهم امر عظيم مما ادخلت على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح . ثم اشارت عليه (ص) ان يخرج ولا يكلم احدا منهم ، وينحربدنه ، ويحلق رأسه ففعل كذلك . . . فلما رأوا ذلك منه ، قاموا فتحروا وحلقوا . ثم انسرف صلى الله عليه وسلم قافلا الى المدينة . ولقد كانت زوجة عثمان رضي الله عنها تشير عليه في احلك ظروف الفتنة التي ثارت حول سياسته ، وقد سمعت يوما مروان بن الحكم يشير على امير المؤمنين برأى غير راشد ، فتدخلت واشارت بغيره ، فقال لها مروان : اسكتي انت لاشأن لك . فقال لعثمان - على مارواه ابن الاثير - " دعها فانها انصح لي منك " وقد حدثنا الطبري^(١) كيف ان خالدا لما اخبره ابو عبيدة بأمر امير المؤمنين ، عمر رضي الله عنه ، بنزعه من رئاسة الجيش ومقاسمته ماله قال له : انظرنى استشير اختي في امرى . فدخل خالد على اخته " فاطمة بنت الوليد " وكانت عند الحارث بن هشام - فذكر لها ذلك فاشارت عليه بالطاعة ، فقبل رأسها وقال صدقت والله . وكثيرا ما كان السابقون في الاسلام والخلفاء يصدرون عن رأى امهاتهم ، ونسائهم . . . ومثل ذلك صدور عبد الله بن الزبير عن رأى امه اسما ، بنت ابي بكر ، وصدور الوليد بن عبد الملك عن رأى زوجته ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، وصدور السفاح عن رأى زوجته ام سلمة مما وطد له الخلافة وصدده عن سفك الدماء ، وصدور الرشيد عن رأى زوجته زبيدة . وامثال هؤلاء في الاسلام جم غفير .

ويطول بنا القول لورحنا نحصى حالات امهات المؤمنين ونسائهم فيما كان لهم من آراء واثار في السياسية والمجتمع .

ومن المعلوم ان امور الدولة كانت تساس بالشورى بين اهل الحل والعقد . . . ولم يكن هناك مكان مقرر لاجتماعهم بل كانوا يجتمعون في المسجد احيانا ، ويجتمعون حيثما اتفق احيانا اخرى . . .

ولم يكن لاجتماعهم ايام مرسومة ولا مواعيد معلومة . كما لم يكن هناك قواعد واضحة تبين الشروط التي يجب ان تتوفر فيمن يختار لعضوية تلك الهيئة الموقرة " اهل الحل والعقد " بل كان الامر يرجع الى العرف ، والى بروز الشخص بمواهبه ، وبلائه ، وسابقته ، ولم يكن لهم عدد مقرر ولا نظام رتيب لاجتماعهم او دعوتهم . . . ولكل عصر حقه في تنظيم لاختيار " اهل الحل والعقد " على ما فيه المنفعة ، فالاسلام لم يفرض نظاما بعينه لاختيارهم

(١) : تاريخ الامم والملوك لابي جعفر محمد بن جرير الطبري . ج ٣ . ص ٥٦ .

بل فرض مبدأ الشورى ، وترك لكل عصر ان يقيم رسومها على الصورة التي تلائمها وفي عصرنا هذا سنت القوانين لتنظيم اهل الحل والعقد " النواب ، والشيخ " وجعل الاختيار الى الشعب نفسه يختار من يشاء للتعبير عن شئته .

وبما ان للمرأة - من الوجهة النظرية ، او من وجهة المبدأ - ان ترى ماتشاً من الراء السياسية . وان تعارض او تؤيد ماتشاً من سياسة ولي الامر . . . فهل تتيح لها في ظل ، اوضاعنا الحالية - من سياسية واجتماعية وتشريعية - ان تستعمل هذا الحق كما استعمله الرجل ، وان تباشره في ميدان الانتخاب ودار البرلمان كما باشره . . . ؟

ان الاسلام قد سن لرجاله حين نظرهم في الامور ان لا ينظروا اليها مقطوعة الصلقةن ملابسها ، بل لا بد من الافق الفسيح ، والنظر الشامل الى كافة الاعتبارات ، حتى يكون الحكم وافياً لغرض ، متجانساً مع سائر اهداف الاسلام .

ولا يجوز في الاجابة عن هذا السؤال ان نجعل النظر مقصوراً على الحق السياسي الذي قرره الاسلام للمرأة ، بل لا بد من ملاحظة صلاحية المرأة نفسها لاداء هذه الامانة والاضطلاع باعباء هذا الحق . . . ولا بد الى جانب ذلك من الاستئناس بملاءمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والخلقية . . .

ان الاسلام قد قرر ما قرر للمرأة من حق سياسي ، وهو لا يعني الا المرأة المؤمنة بسائر مثلها الروحية العليا . . . وقد كانت المرأة المسلمة وهي تباشر هذا الحق - بأسلوب بيئتها الساذج - في الذروة من العفة والورع والزهد وتلك هي التي اباحها الاسلام ان تدخل مجالس الرأي ، وان تغشى اماكن العلم على شرطها ، وان تلم بأندية المشاورة والتعاون على الصالح العام الذي ندبت اليه ، وليس البرلمان في صورته الاسلامية الا احد . هذه الاندية . . .

اننا قررنا قرناً من حقوق المرأة السياسية لبيان حكم الشريعة الاسلامية فقط ، اما مزاولته والاخذ به فان المجتمع عندنا لم يتهمياً له بعد فيما ارى . . . وحين تشيع الثقافة بين الرجال والنساء ، ويتطور العرف والوعي ، وتوجد المرأة الفاضلة المنشودة ، فلا حرج ان تباشر ما قرر لها الاسلام من حق . . .

ان عدداً كبيراً من النساء في الريف والمدن تزرع تحت اثقال غليظة من الجهل وضيق الوعي ، وسوء التقدير والتدبير فعلى هؤلاء الذين يندبون حظ المرأة ان ينقدوها اولاً من تلك الافة التي تحجب نور الحياة ان يصل الى عقلها وروحها اما ان نمر بكثير من الاحياء فلا نرى الاجهمل المرأة ، وسوء ادراكها لسياسة بيتها وزوجها وعجزها

التام عن تدبير شأنه بأجره الضئيل أو الكثير في ازمت الغلاء وغير الغلاء وما أورثها ذلك من آثار فادحة ، ثم لا يكون لهؤلاء من أثر الاجهد الفارغين المتشدقين برفع الظلم السياسي عنها ، فأبعد ما يكون عن روح اهل المنطق والاصلاح الحق .

ان القائمين بتلك الدعوة - دعوة الحق السياسي - لا يبنون بها رفع ضيم واقع بالمرأة ، ولا سد فراغ شاغر عجز عن ملئه الرجال ، بل هي فقايق التقليد التافه طافية على قلوبهم وأذنانهم مستولية بألوانها الزاعمية على مشاعرهم واهوائهم . . . ولو كانت الخير والمصلحة العامة هي التي تدفعهم الى تحرير المرأة المزعوم لرأيناهم يؤثرون الاهم على المهم ، ويشغلون انفسهم بدرء المفسد قبل ان ينادوا بجلب المنافع كما هو مقدر في كل منطق وشريعة معقولة .



المرأة

وبعد . . .

فقد فرغنا من رسالتنا ، وأن ما شرحنا فيها من حقوق المرأة خير ضامن لسعادتها وسعادة
امتها اذا اريد بالمرأة امرأة امتها ، وبالرجل رجل امته . . . ولا ادل على ذلك من حال
النساء في صدر الاسلام ايام نبخ منهن مالا يحصى في العلم والاجتماع . . .

ويجب ان يكون معلوما اننا قررنا ما قررناه من حقوق مقيدا بشروطه فلا يجوز ان نأخذ
بعضه ونعرض عن بعض . . . فاذا اتيج لنا ان نأخذ بمناهج الحكمة والخلق القويم
نكون قد بدأنا مهمتنا في اعداد المجتمع الفاضل الذي تمارس فيه المرأة حقوقها المختلفة
وفي مقدمتها حقها السياسي ، ويومئذ لا تكون فتنة ، ويكون الامر كله لله . . .

ونحن لم نضع رسالتنا هذه لمن لا يرجي خیرهم من المقلدين والمفتونين بزخرف الجديد
لانسلاخهم من موارثنا الصالحة وتقاليدنا الطيبة ، وانما وضعناها للعقلاء من رجال امتنا
ونسائهم ذوي البصائر النافذة ، والنفوس المستقيمة الفاضلة الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه . . .

شوكت السيوفي

٢١ - ٢ - ١٩٥٤

(وأخرد عواهم أن أحمد لله رب العالمين)

• الاهداء

• مصادر الرسالة

• المقدمة

الباب الاول :

(الفصل الاول) المرأة في التاريخ والشرائع القديمة .

١- المرأة المصرية .

٢- المرأة البابلية والاشورية .

٣- المرأة في بلاد فارس .

٤- المرأة السورية القديمة : آ - المرأة الفينيقية ، ب - اليهودية - المسيحية .

٥- المرأة الاوروبية القديمة : آ - المرأة اليونانية ، ب - المرأة الرومانية .

٦- المرأة العربية قبل الاسلام .

(الفصل الثاني) المرأة في الشرائع الحديثة .

١- المرأة في ظل النظام الديمقراطي - المرأة الانكليزية ، ب - المرأة الفرنسية .

٢- المرأة في ظل النظام الشيوعي : المرأة الروسية .

الباب الثاني :

(الفصل الاول) المرأة في الشريعة الاسلامية . ص ٤٩

(الفصل الثاني) واجبات المرأة وحقوقها .

١- المرأة وواجباتها . ص ٣٧

٢- المرأة والحياة الاجتماعية .

٣- المرأة والتعليم .

٤- المرأة والزواج .

٥- المرأة والاشتغال بالاعمال الحرة .

٦- المرأة ووظائف الدولة .

آ - المرأة ورئاسة الدولة .

ب - المرأة والجيش .

ج - المرأة والقضاء .

٧- المرأة والسياسة .

• الخاتمة